الجمهورية اليمنية
اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات
انتهاكات حقوق الإنسان
عدن

التقرير الدوري الثامن

عن أعمال اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن

للفترة من ٢٠١٩/٨/١م وحتى ٢٠٢٠/٧/٣١م

التقرير الدوري الثامن

عن أعمال اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات

انتهاكـــــات حقــوق الإنســـــان في اليمـــــــن

للفترة من 2019/8/1م وحتى 2020/7/31م

المحتويات

أولا: المقدمة 5

ثانيا: المنهجية 5

ثالثا : السياق 6

على الصعيد السياسي: 6

على الصعيد الأمني والعسكري: 7

على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي: 10

كوفيد 19 : 11

رابعا: علاقة اللجنة مع الجهات ذات الصلة بعملها: 12

الحكومة اليمنية: 12

التحالف العربي لدعم الشرعية: 13

جماعة الحوثي 13

السلطة القضائية: 14

التعاون مع منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية: 14

التعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان 15

خامساً: أهم الأعمال التي أنجزتها اللجنة في مجال الرصد والتوثيق والتحقيق خلال الفترة التي يغطيها التقرير: 16

في مجال الرصد والتوثيق: 16

في مجال التحقيق في الانتهاكات 18

سادسا: نتائج التحقيقات التي أجرتها اللجنة: 19

القسم الأول : التحقيقات التي قامت بها اللجنة في الانتهاكات المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني: 19

أولاً: قتل وإصابة المدنيين: 19

ثانياً: زراعة الألغام 33

ثالثاً: تجنيد الأطفال 35

رابعاً: الاعتداء على الأعيان الثقافية والتأريخية 38

خامسا: استهداف الطواقم الطبية والمنشآت الصحية: 40

سادساً: الترحيل القسري: 42

سابعاً : حصار المدنيين ومنع وصول مساعدات: 47

القسم الثاني: نتائج التحقيقات التي أنجزتها اللجنة في الانتهاكات المتعلقة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان ..49

أولاً: القتل خارج نطاق القانون 49

ثانياً : الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري 53

ثالثاً: التعذيب وسوء المعاملة: 62

رابعا: تفجير المنازل 67

القسم الثالث: الانتهاكات المتعلقة بالنساء: 69

القسم الرابع : ضحايا قصف الطائرات الأمريكية "الدرونز" : 72

سابعا التحديات: 74

ثامناً التوصيات: 74

أولا: المقدمة

بموجب ولاية اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان بالتحقيق في كافة الانتهاكات المرتكبة على جميع الأراضي اليمنية من جميع الأطراف بموجب القرار الجمهوري رقم (140) لسنة 2012م وتعديلاته بالإضافة الى قرارات مجلس الأمن الدولي ومنها القرار رقم "2051" لسنة 2012م، والقرار رقم (2140) لسنة 2014م، وكذا قرارات مجلس حقوق الإنسان المتعلقة بوضع حقوق الإنسان في اليمن منذ العام 2011م؛ والتي كان آخرها القرار رقم (A/HRC/RES/42/2)؛ الصادر في 2019/10/2م، تواصل اللجنة أعمالها في الرصد، والتوثيق، والتحقيق في جميع أشكال انتهاكات حقوق الإنسان؛ والتي ارتكبت على أراضي الجمهورية اليمنية بالمخالفة للقوانين الوطنية، والمواثيق الدولية من قبل جميع الأطراف.

بسبب تأثير انتشار جائحة كوفيد 19 التي عمّت جميع دول العالم ومنها اليمن، تمّ تأجيل إصدار التقرير الثامن للجنة عن موعده المقرر في نهاية مارس 2020م؛ حيث تسببت مخاوف انتقال العدوى بالفيروس بين المواطنين بإيقاف العمل في كافة المرافق والمؤسسات العامة والخاصة, وشلّت الحركة في غالبية المناطق, وتقرر فرض حظر تجوال في عدد من المدن. وقد انعكست هذه الإجراءات على عدد من أنشطة اللجنة؛ خصوصاً فيما يتعلق بالأعمال والأنشطة الميدانية , والدورات التدريبية , وورش العمل وغيرها من الأعمال التي تضمنتها خطة اللجنة للعام 2020م؛ ولهذا فإن هذا التقرير يغطي الفترة من 2019/8/1م , وحتى 2020/7/31م.

ويأتي إطلاق هذا التقرير بعد صدور القرار الجمهوري رقم (30) لسنة 2019م الصادر بتاريخ 2019/8/2م ؛ والذي نص على تمديد فترة ولاية اللجنة لمدة عامين قابلة للتجديد بقرار جمهوري, كما نص على إجراء بعض التعديلات في تشكيلة اللجنة وقرار إنشائها، حيث أصبح تمثيل المرأة في عضوية اللجنة أربع عضوات من إجمالي قوام اللجنة المحدد بتسعة أعضاء، كما نص القرار على مراعاة تمثيل المرأة في وظيفة المحققين المساعدين في اللجنة بنسبة لا تقل عن 30% .

وتهدف اللجنة من خلال هذا التقرير الى إطلاع الرأي العام المحلي , والإقليمي , والدولي على آخر تطورات حالة حقوق الإنسان , والوضع الإنساني في اليمن ، والجهود المبذولة في أعمال الرصد ,والتوثيق ,والتحقيق في الانتهاكات في جميع المناطق اليمنية، كما يتضمن التقرير بياناً لأعداد الانتهاكات التي قامت اللجنة برصدها, والتحقيق فيها خلال فترة التقرير، وعرضاً لنماذج من وقائع الانتهاكات التي حققت فيها اللجنة، ونتائج التحقيقات التي توصلت اليها وفقاً للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الانسان، إضافةً لأبرز التحديات والصعوبات التي واجهتها اللجنة، والتوصيات إلى كافة أطراف النزاع والمجتمع الدولي.

كما يعد هذا التقرير مكملاً ومتصلاً بالتقارير السابقة التي أصدرتها اللجنة، وجزءاً لا يتجزأ منها؛ خصوصاً فيما يتعلق ببيان الولاية والإطار القانوني والمنهجية وأساليب العمل.

ثانيا: المنهجية

تؤكد اللجنة على التزامها بالمنهجية, والمعايير, والمبادئ المعمول بها في لجان التحقيق الدولية المماثلة ومن أهمها: الشفافية, والاستقلالية، والحياد، والموضوعية، والمهنية، والسرية؛ وفقاً لما ينص عليه قرار إنشاء اللجنة رقم (140) لسنة 2012م في الفقرة (ج) من المادة (2) ؛ الذي يلزم اللجنة بأداء مهامها وفقاً للمعايير الدولية والتشريعات الوطنية والعهود والمواثيق المصادق عليها من قبل الجمهورية اليمنية.

تحرص اللجنة على رصد وتوثيق كافة الانتهاكات المرتكبة على أراضي الجمهورية اليمنية من قبل جميع الأطراف، وتتم عملية الرصد والتوثيق لهذه الانتهاكات بالطريقة المباشرة من قبل راصدي اللجنة المتواجدين في عموم محافظات الجمهورية، إضافة إلى تلقي البلاغات بالانتهاكات من خلال منظمات المجتمع المدني العاملة بهذا المجال, ومن خلال الشكاوى المباشرة التي تصل الى مقر اللجنة في العاصمة المؤقتة عدن, أو فرعها في محافظة تعز, أو موقعها الإلكتروني على شبكة الإنترنت.

كما تعتمد على إجراء المقابلات المباشرة مع الضحايا وذويهم ,وشهود العيان ,والاستماع الى إفادات المبلغين، والاستعانة بخبراء في مجال الأسلحة والأدلة الجنائية والطب الشرعي؛ وفقاً لما هو متاح لها والامكانيات المتوفرة لديها.

وتعد آلية النزول الميداني إلى مواقع الانتهاكات والمناطق التي يشتعل فيها النزاع المسلح ضمن منهجيات العمل التي تقوم بها اللجنة، سواء من خلال النزول المباشر للأعضاء, أو المحققين المساعدين في المناطق التي تقع تحت سيطرة الحكومة الشرعية، أو من خلال الراصدين المتواجدين في كافة محافظات الجمهورية، بما فيها المحافظات التي تقع خارج نطاق سيطرة الحكومة الشرعية.

ثالثا : السياق

دخلت الحرب في اليمن عامها السادس؛ الأمر الذي انعكس بتأثيراته إجمالاً على عموم حياة اليمنيين، إذ شهدت اليمن خلال الفترة التي يغطيها التقرير عدداً من الأحداث والتطورات المهمة على كافة الأصعدة سواء السياسية، والعسكرية، والاقتصادية، والاجتماعية، وكان لتلك الأحداث انعكاسها وأثرها السلبي على وضع حقوق الإنسان عامة، وفيما يلي نستعرض أهم التطورات التي شهدتها اليمن خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

على الصعيد السياسي:

المفاوضات السياسية بين الحكومة الشرعية وجماعة الحوثي :

لم يبارح أطراف النزاع الإشارات والبيانات الإعلامية المضادة حول مسؤولية عرقلة اتفاق ستوكهولم الذي تمَّ برعاية المبعوث الأممي إلى اليمن مارتن غريفيت في منتصف ديسمبر 2018م ، وبالرغم من تعدد زيارات المبعوث الأممي إلى صنعاء والرياض , وتكرار المقابلات التي عقدها مع القيادات في الحكومة الشرعية وجماعة الحوثي ؛ إلا أنه وخلال فترة التقرير لم يتم عقد أي جولة مفاوضات فعلية بين الأطراف باستثناء عددٍ من الاجتماعات التي عقدت بشأن ملف ال الأسرى والمعتقلين؛ والذي تمَّ إحراز بعض التقدم بشأنه ,وخصوصا الإعلان في منتصف شهر فبراير الماضي عن التوصل إلى اتفاق يقضي بتبادل حوالي 1400 معتقلاً وفيما عدا ذلك الإعلان لم يتم تحقيق أي تقدم يذكر ,لا في جانب تبادل الأسرى , ولا في جانب المفاوضات السياسية بشأن تنفيذ اتفاق ستوكهولم.

المفاوضات السياسية بين الحكومة الشرعية والمجلس الانتقالي:

على أثر اندلاع الاشتباكات المسلحة في بداية أغسطس 2019م في العاصمة المؤقتة عدن بين ألوية الحماية الرئاسية التابعة للحكومة الشرعية , وقوات الحزام الأمني, والقوات الموالية للمجلس الانتقالي , قامت المملكة العربية السعودية بدعوة قيادة المجلس الانتقالي والحكومة الشرعية للجلوس لوضع حل للخلافات القائمة بينهم، وبتاريخ 2019/11/5 وقّع الطرفان في العاصمة السعودية الرياض على اتفاق يتضمن عدداً من الترتيبات السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية ,ونصّ على عودة رئيس الحكومة وبعض الوزراء الى عدن لممارسة أعمالهم، واعادة تشكيل حكومة كفاءات , ودمج كافة الاجهزة

الأمنية والعسكرية تحت وزارتي الداخلية والدفاع، وإعادة تعيين بعض محافظي المحافظات ومديري الأمن لبعض المحافظات ، وبالرغم من تزمين الاتفاق, إلا أنه لم يتم تنفيذ أي بند من بنود الاتفاق.

وعلى خلاف ما جاءت به نصوص اتفاق الرياض , أصدر المجلس الانتقالي بتاريخ 25 ابريل الماضي ما أسماه (بإعلان الإدارة الذاتية) , وفرض حالة الطوارئ في المناطق الجنوبية ، وعلى إثر ذلك اندلعت اشتباكات عنيفة بين قوات المجلس الانتقالي وقوات الجيش التابع للحكومة الشرعية على مداخل مدينة زنجبار عاصمة محافظة أبين ، كما شهدت محافظة أرخبيل سقطرى في منتصف يونيو عدداً من الاشتباكات المتقطعة بين القوات التابعة للمجلس الانتقالي في الجزيرة و الوحدات الأمنية التابعة للحكومة الشرعية , أدت إلى إعلان قيادة المجلس الانتقالي عن السيطرة الكاملة على المحافظة ,والاستيلاء على جميع المقرات الحكومية والأمنية ,ومغادرة قيادة السلطة المحلية والقيادات الأمنية والعسكرية المعينة من قبل الحكومة الشرعية للجزيرة، وقد أدى تفاقم الوضع واندلاع هذه الاحداث والاشتباكات إلى قيام الجهات الراعية للاتفاق ممثلة بالمملكة العربية السعودية في نهاية شهر يونيو الماضي بدعوة الطرفين مجددا للتفاوض بشأن تنفيذ اتفاق الرياض، وفي نهاية يوليو تمّ الإعلان من قبل المملكة العربية السعودية عن التوصل الى آلية لتسريع تنفيذ الاتفاق، وخلال فترة كتابة هذا التقرير أعلنت الأطراف البدء فعلياً بتنفيذ بعض بنود الاتفاق ومنها تسمية وتعيين محافظٍ ومدير أمنٍ لمحافظة عدن , وتكليف رئيس الحكومة الحالي بتشكيل الحكومة خلال ثلاثين يوماً، والاستمرار في وقف إطلاق النار في محافظة ابين، كما أعلن المجلس الانتقالي تخليه عن إعلان الإدارة الذاتية .

الاثار المترتبة على الانسداد السياسي:

لاشك أن طول فترة الحرب والتي دخلت عامها السادس، دون إحراز أي تقدم في عملية المفاوضات التي يديرها مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة الى اليمن؛ بشأن وقف النزاع أو الحل السياسي الشامل، واستعادة سلطة الدولة وبسطها على جميع المناطق، وكذا ما تمارسه جماعة الحوثي في المناطق الواقعة تحت سيطرتها تجاه مؤسسات الدولة، ومساهمة الأحداث التي شهدتها العاصمة المؤقتة عدن منذ أغسطس 2019، في مزيد من التعطيل لأعمال الحكومة ومؤسسات الدولة؛ كل ذلك القى بظلاله السلبية على كافة مجالات الحياة في اليمن وفي مقدمتها حقوق الإنسان والوضع الإنساني، حيث أدى تعدد الأطراف المسؤولة، و توسع واستمرار العمليات العسكرية ,وضعف سلطة الدولة , إلى زيادة الانتهاكات في كافة المناطق، وعلى وجه الخصوص الانتهاكات المتعلقة بقتل وإصابة المدنيين ,والاعتقال التعسفي ,والاخفاء القسري ,والتعذيب، وتجنيد الأطفال ,وزراعة الألغام ,والتهجير القسري للسكان من مناطقهم، وغيرها من صنوف الانتهاكات.

على الصعيد الأمني والعسكري:

شهدت الفترة التي يغطيها التقرير عدداً من التطورات العسكرية والأمنية في كثير من المناطق اليمنية، سواء المناطق التي تشهد اشتباكات مسلحة بين الحكومة الشرعية وجماعة الحوثي ,أو المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة الشرعية .

الوضع العسكري في المناطق التي تشهد نزاع مسلح:

شهدت منطقة الساحل الغربي هدنة متقطعة بناءً على اتفاق استكهولم، بالرغم من وجود بعثة الأمم المتحدة لمراقبة وقف اطلاق النار (UNMHA) في محافظة الحديدة, والذي تمّ التجديد لولايتها من قبل مجلس الأمن بموجب القرار 2534 (2020)[1] الى تاريخ 15 يوليو 2021م ؛ إلا أنه لا تزال الاشتباكات تدور بشكل متواصل بين جماعة الحوثي من جهة

[1] قرار مجلس الامن 2534 https://undocs.org/ar/S/RES/2534(2020)

والجيش الوطني والقوات التابعة له من جهة أخرى, وسط تبادل مستمر للاتهامات بالمسؤولية عن خرق الهدنة. خلال الفترة التي يغطيها التقرير أعلنت قوات الجيش التابع للحكومة المسنودة بطيران التحالف عن بعض التقدمات الطفيفة والمحدودة التي حققتها في بعض المناطق الحدودية في محافظات حجة وصعدة , مع استمرار الحرب في هذه المناطق وتوسعها الى بعض المديريات ,خصوصاً في محافظة صعدة.

كما استمرت المعارك في محافظات الجوف ومأرب والبيضاء بين جماعة الحوثي والقوات الحكومية مسنودة بطيران التحالف، و في شهر يناير الماضي تمكنت جماعة الحوثي من إحراز تقدم في جبهة نهم بمحافظة صنعاء، حيث سيطرت عناصر الجماعة على فرضة نهم , ومفرق مأرب الجوف , كما تمكنت عناصر الجماعة أيضا في شهر مارس الماضي من السيطرة على مديرية الغيل ومدينة الحزم عاصمة محافظة الجوف , بالإضافة إلى تمكنها من السيطرة على مديرية ردمان بعد نزاع قبلي مع قبيلة آل عواض, وعدد من قبائل البيضاء,وما تزال الاشتباكات مستمرة بين الطرفين في الكثير من المناطق والمديريات في هذه المحافظات ، كما استمر سقوط القذائف العشوائية والصواريخ البالستية على عدد من الأحياء السكنية ؛خصوصا في مدينة مأرب مما تسبب في سقوط العديد من الضحايا المدنيين.

كما شهدت محافظات الضالع ولحج وتعز معارك متقطعة، خصوصا في جبهات مريس ودمت في الضالع والقبيطة في لحج ومديريات مقبنة وجبل حبشي وصالة في تعز، وعلى الرغم من احتدام وتيرة المعارك من حين الى آخر في بعض المناطق, إلا أنه لم يحرز أي تقدم ، فيما استمر سقوط المقذوفات على بعض الأحياء السكنية خصوصا في محافظتي تعز والضالع؛ مما تسبب في سقوط عدد من الضحايا المدنيين. كما شهدت محافظات الضالع ولحج وتعز معارك متقطعة خصوصا في جبهات مريس ودمت في الضالع والقبيطة في لحج ومديريات مقبنة وجبل حبشي وصالة في تعز، وعلى الرغم من احتدام وتيرة المعارك من حين الى آخر في بعض المناطق إلا أنه لم يحرز أي تقدم، فيما استمر سقوط المقذوفات على بعض الاحياء السكنية خصوصا في محافظتي تعز والضالع؛ مما تسبب في سقوط عدد من الضحايا المدنيين.

الوضع الأمني في المناطق الخاضعة لسلطة الحكومة الشرعية:

خلال الفترة التي يغطيها التقرير شهدت عددٌ من المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة الشرعية أحداثاً متسارعة , ساهمت في تفاقم الوضع الإنساني بشكل عام.

بتاريخ 1 أغسطس قُتِل العميد منير محمود اليافعي المعروف بـ (ابواليمامة) قائد اللواء الأول في قوات الدعم الإسناد إثر انفجار في معسكر الجلاء بمديرية البريقة، أثناء عرض عسكري ، ادّعت جماعة الحوثي مسؤوليتها عنه ,مشيرة إلى أنهم مزجوا الهجوم بين طيارة مسيرة وصاروخ. وبتاريخ 7 أغسطس 2019 تعرض موكب الجنازة لإطلاق نار ، عقبها دعوة من نائب رئيس المجلس الانتقالي الى طرد الحكومة والسيطرة على العاصمة المؤقتة عدن، وبعد اشتباكات بمختلف الأسلحة لمدة (3) أيام أعلنت قوات الحزام الأمني والقوات التابعة للمجلس الانتقالي سيطرتها على محافظات عدن، أبين، ولحج غادرت على إثرها ما تبقى من قيادات الحكومة ومن ضمنهم نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية , وعدد من الوزراء والقيادات العسكرية والأمنية والمدنية ، رافقت هذه الاحداث العديد من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان ، ودعت قيادة المجلس الانتقالي بشكل متلاحق القوات الموالية لها الى الاستمرار في الزحف تجاه محافظة شبوة , ودعت أيضاً قوات النخبة الشبوانية المتواجدة حينها في عاصمة المحافظة عتق ,وعدد من المديريات الى بسط سيطرتها على المحافظة؛ مما تسبب في اندلاع اشتباكات عنيفة مع القوات الحكومية وقوات الأمن الخاصة المتواجدة في عاصمة المحافظة وعدد من المديريات, ونتج عن ذلك سيطرة القوات الحكومية على جميع المديريات والمناطق في محافظة شبوة ,والتقدم باتجاه محافظة أبين وعدن، وبتاريخ 29 أغسطس 2019 تعرضت القوات الحكومية في منطقة العلم (المدخل الشرقي لمدينة عدن) لقصف

بالطيران [2]، أعلنت دولة الإمارات مسؤوليتها عنه وانه كان استهداف لمجاميع إرهابية[3]، نتج عنه مقتل وإصابة المئات من القوات الحكومية حسب بيان وزارة الدفاع ، وتراجعت بعدها القوات الحكومية الى منطقة شقرة وقرن الكلاسي ،وبعدها استعادت قوات المجلس الانتقالي سيطرتها على زنجبار عاصمة محافظة أبين، وفي ذات الوقت شهدت مدينة عدن بتاريخ 28 أغسطس 2019م حالة انهيار لقوات الحزام الأمني، وغادرت معظم القوات أماكنها، وتعرض مقر قوات الحزام في - مديرية الشعب - بمحافظة عدن للنهب من قبل جموع من المواطنين المجاورين للموقع.

وخلال الفترة التي يغطيها التقرير شهدت محافظة تعز بما في ذلك مدينة تعز وعدد من المديريات الخاضعة لسيطرة الحكومة الشرعية انفلاتاً أمنياً , واشتباكات بين قوات عسكرية تابعة للواء 35 من جهة ,وقوات حكومية من جهة أخرى سقط على إثرها عددٌ من القتلى والجرحى المدنيين، وفي مديريتي الشمايتين والمعافر في محافظة تعز اندلعت عددٌ من الاشتباكات بين القوات الحكومية وبعض وحدات اللواء " 35" التابع للحكومة الشرعية.

وبتاريخ 4 ديسمبر 2019م قُتل اللواء عدنان الحمادي قائد اللواء 35 ، وتم تشكيل لجنة رئاسية للتحقيق في الواقعة[4]؛ مما ضاعف حالة التوتر في محافظة تعز عموما وفي المناطق التي يتواجد فيها اللواء على وجه الخصوص .

وبتاريخ 10 يوليو 2020م أصدر رئيس الجمهورية قراراً بتعيين قائدٍ للواء 35 مدرع [5]، رافق ذلك احتجاجات من بعض ضباط وأفراد اللواء على قرار التعيين، وبتاريخ 25 يوليو 2020م تم إجراء عملية الاستلام والتسليم للواء برعاية محافظ المحافظة.

وفي تأريخ 25 أبريل 2020م صدر عن قيادة المجلس الانتقالي ما أسمته بإعلان (الإدارة الذاتية) ؛مما تسبب في مزيد من حالة التوتر للأوضاع الأمنية والعسكرية في المحافظات الجنوبية , وعودة الاشتباكات العسكرية بين القوات الحكومية وقوات المجلس الانتقالي على أطراف مدينة زنجبار محافظة أبين؛ الأمر الذي أدّى إلى التأثير على حركة المرور في الطريق بين محافظات عدن وأبين وشبوة وحضرموت ,ووقوع عدد من حالات الاحتجاز للمسافرين ومنعهم من الحركة والتنقل.

كما أدّت سيطرة قوات المجلس الانتقالي على محافظة أرخبيل سقطرى الى حصول عدد من حالات التهجير القسري للمواطنين المنتمين للمحافظات الشمالية بذريعة أنهم جنود يتبعون القوات الحكومية الشرعية، وبعض حالات الاعتقال لعدد من أبناء محافظة أرخبيل سقطرى بذريعة موالاتهم للحكومة الشرعية - تلقت اللجنة عددا هذه من البلاغات والشكاوي- كل تلك الاحداث وتردي الاوضاع الأمنية في المناطق الخاضعة للحكومة الشرعية انعكس سلباً على حقوق الانسان.

---

[2] https://wam.ae/ar/details/1395302782841 بيان صادر عن وزارة الخارجية والتعاون الدولي الاماراتية

[3] **S/2019/706** رسالة مؤرخة بتاريخ 3 سبتمبر 2019 موجهة مجلس الامن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للإمارات العربية المتحدة في الأمم المتحدة

[4] رئيس الجمهورية يوجه بتشكيل لجنة برئاسة النائب العام للتحقيق في استشهاد العميد الركن عدنان الحمادي https://www.sabanew.net/viewstory/56620

[5] صدور قرار رئيس الجمهورية بتعيين قائد للواء 35 مدرع https://www.sabanew.net/viewstory/64168

الوضع الأمني في المناطق الخاضعة لسلطة جماعة الحوثي :

استمرت جماعة الحوثي في إحكام قبضتها الأمنية على المناطق التي تسيطر عليها، كما سيطر عناصر وأفراد الجماعة على كافة الأجهزة والمرافق الأمنية التابعة للدولة في تلك المناطق، وأصبحت هذه العناصر تقوم بممارسة جميع المهام الأمنية باعتبارها مكلفة وتابعة تنظيمياً لقيادة الجماعة وتحت إمرة وقيادة ما يسمى بمشرفي الجماعة في المحافظات والمديريات , كما استمرت المحاكم التابعة لجماعة الحوثي في إصدار أحكام بالإعدام والحبس والسجن بحق عدد من المواطنين شملت عدداً من القيادات العليا في الدولة , وأعضاء مجلس النواب , وعدداً من الصحفيين والناشطين ؛وذلك تحت ذرائع مختلفة منها ما أسمى (بالتعاون مع العدوان) و التجسس وغيرها من التهم ذات الطابع السياسي، وفي تطور ملحوظ شهدت المناطق الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثي زيادة وتيرة الاعتقالات التعسفية لاسيما للنشطاء والحقوقيين والإعلاميين والعاملين في منظمات المجتمع المدني ، كما تمت مداهمات لمنازل العديد من المعارضين السياسيين وحجز أموالهم بهدف الاستيلاء عليها تحت ذريعة ما يسمى بالحارس القضائي، كما كثفت الجماعة من عمليات المداهمة والاغلاق للعديد من المراكز الترفيهية والمؤسسات الخاصة تحت ذرائع ومبررات أخلاقية ودينية وشملت الاعتقالات العديد من النساء والفتيات خصوصا المحسوبات على حزب المؤتمر الشعبي العام.

وبتاريخ 31 أغسطس 2019م صدر عن رئيس المجلس السياسي الأعلى التابع للحوثيين القرار رقم (155) بإنشاء ما أسماه جهاز الأمن والمخابرات[6] ، والذي تضّمن دمج جهاز الأمن القومي والجهاز المركزي للأمن السياسي، والذي يعتبر ضمن خطوات جماعة الحوثيين للسيطرة على ما تبقى من أجهزة ومؤسسات الدولة.

على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي:

لاشك أن إطالة أمد الحرب، واستمرار التدهور الأمني , واندلاع الأعمال القتالية والاشتباكات العسكرية في الكثير من المناطق؛ قد أثّر سلباً على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في عموم اليمن. كما أن عدم تفعيل العمل في المصالح الإيرادية للدولة , خصوصاً العاملة في قطاع النفط والغاز والضرائب ,وعدم توريد الإيرادات الحكومية في عدد من المحافظات الى البنك المركزي بعدن؛ قد أدّى الى تفاقم المشكلة الاقتصادية في اليمن؛ وهو الأمر الذي ظهرت مؤشراته جلية في استمرار تدهور سعر العملة اليمنية التي وصلت الى مبلغ يزيد عن "750 " ريالاً مقابل الدولار الواحد, وقد ترتب على ذلك زيادة أسعار المنتجات والخدمات ؛مما تسبب في زيادة العبء على المواطنين، لاسيما في ظل توقف الكثير من مؤسسات القطاع الخاص والمشاريع المتوسطة والصغيرة , واستمرار عدم صرف الرواتب لموظفي الدولة في المناطق الخاضعة لجماعة الحوثي ؛ نتيجة عدم توريد الإيرادات الحكومية من قبل الجماعة الى البنك المركزي في عدن. كما أن رفض جماعة الحوثي لتداول العملة الجديدة ، وارتفاع عمولة الحوالات النقدية بالريال اليمني من المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة الشرعية إلى المناطق الواقعة تحت سيطرة جماعة الحوثي والذي تصل إلى 25% من قيمة الحوالة، كل ذلك تسبب في إيجاد فجوة اقتصادية بين المناطق الخاضعة للحكومة والمناطق الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثي، وترتب عليه زيادة معاناة المواطنين في مناطق سيطرة الحوثيين؛ بسبب تعرضهم للابتزاز والمصادرة , فضلاً عن الآثار الاقتصادية التي خلّفها هذا الإجراء. كما يعاني المواطنون في هذه المناطق بشكل مستمر من انعدام المشتقات النفطية، وخصوصاً مادة الغاز المنزلي ؛ وذلك بسبب العراقيل التي تضعها الجماعة أمام حركة دخول القاطرات الخاصة بنقل الغاز المنزلي إلى المدن والمناطق الخاضعة لسلطتها ,وبيع الكميات المقررة لهذه المناطق في السوق السوداء.

---

[6] قرار رئيس المجلس السياسي بإنشاء جهاز الامن والمخابرات https://www.smc.gov.ye/archives/1599

وفي نفس السياق تفاجأت الأوساط الاقتصادية والحقوقية بقيام ما يسمى برئيس المجلس السياسي التابع لجماعة الحوثي بإقرار ما أسماه باللائحة التنفيذية لقانون الزكاة , والتي صدرت تحت توقيع المذكور بتاريخ 2020/4/29م , وتضمنت في المواد "47" و "48" منها النص على وجوب الخُمُس في " الركاز" ؛ والذي يشمل جميع المعادن المستخرجة من باطن الأرض كيفما كان حالها , وفي كل ماله قيمة من المعادن والأحجار والنفط والغاز والأسماك والعسل وغيرها من الأموال؛ على أن تصرف هذه النسبة في عدد من المصارف ومنها مصرف ذوي القربى ؛ الذي تم تحديده في ما يسمى "ببني هاشم" , مما يعتبرهذا من أعمال التمييز المحظورة، كما أنه يعتبر مخالف لنصوص وأحكام الدستور والقانون التي تقرر المساواة بين المواطنين , وتحظر التمييز بسبب العرق , أو الجنس , أو اللون , أو المعتقد... الخ ، ويعكس صدور مزعوم هذه اللائحة من قيادة جماعة الحوثي انصراف إرادتها الى محاولة شرعنه التمييز بين المواطنين وإقراره بشكل رسمي ، ومثل هذا الإجراء في حال إصرار قيادة الجماعة على فرضه وتطبيقه في مناطق سيطرتها سيكون له أضراره الاقتصادية والاجتماعية البالغة , حيث سيتم تخصيص جزءٍ كبيرٍ من نسبة ال 20% المقررة من عائدات النفط والغاز والمعادن وغيرها من الأموال لمصلحة فئة محددة من المواطنين على أساس العرق.

من ناحية أخرى تسببت أحداث أغسطس 2019م التي جرت في عدن وما لحقها من أحداث ، وكذا انتشار وباء كوفيد 19 – 2019م , وإعلان المجلس الانتقالي (الإدارة الذاتية)، والعراقيل التي واجهها البنك المركزي في أدائه لمهامه ومنها : حجز عدد من الحاويات التي تحتوي على أموال نقدية تمت طباعتها في الخارج والذي تم احتجازها من قبل المجلس الانتقالي في مينائي عدن والمكلا , والتي ظلت محتجزه لديه لبعض الوقت قبل الإفراج عنها مؤخراً، كل ذلك كان له تأثير سلبي على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في المناطق الخاضعة للحكومة الشرعية.

نتج عن التدهور الحاصل في الوضع الاقتصادي تردٍ في مستوى الخدمات الأساسية في كافة المجالات؛لاسيما الصحية والتعليمية والبيئية، وحتى شبكات الطرق والاتصالات , وتدهور الوضع المعيشي للمواطنين , وزيادة معاناتاهم , ومضاعفة الأعباء الواقعة عليهم وارتفاع مستويات الفقر والبطالة ؛الأمر الذي بسببه أصبحت اليمن عالقة في أتون معاناة إنسانية بالغة , ولم تفلح الجهود التي تبذلها بعض المنظمات الدولية العاملة في المجال الإنساني من التخفيف من المعاناة الإنسانية التي يعيشها اليمنيون بسبب سوء الإدارة , وادعاءاتٍ بالفساد، وما تتعرض له اعمال هذه المنظمات من عراقيل واعتداءاتٍ من قبل بعض الأطراف.

كوفيد 19 :

تتجدد التحذيرات الدولية من تفشي كارثي لجائحة كوفيد 19 (كورونا) في اليمن الذي يعاني من حرب متواصلة منذ اكثر من 6 أعوام ألحقت أضرارا كبيرة بنظامه الصحي وبنيته التحتية، وقد جددت عدة منظمات دولية ومحلية وعلى رأسها منظمة الصحة العالمية تحذيراتها من احتمال أن يخرج الوباء عن السيطرة في اليمن، ويأتي التحذير من الزيادة المفاجئة في أعداد الوفيات بفعل كوفيد19 في وقت تعتقد فيه عدة منظمات دولية أن الأرقام المعلنة من الجهات الرسمية عن الضحايا في البلاد لا تعكس الواقع الحقيقي على الأرض.

ففي حين بلغ عدد الحالات المصابة المعلن عنها من قبل اللجنة الوطنية المعنية بمكافحة فيروس كورونا حتى منتصف يوليو حوالي ١٦٠٠ حالة في مناطق سيطرة الحكومة الشرعية فقط، فيما لا يزال الغموض يكتنف المناطق الخاضعة لسلطة جماعة الحوثي والتي لم يتم فيها الإعلان إلا عن ارقام بسيطة جداً؛ في الوقت الذي أكدت فيه عدداً من المنظمات العاملة في اليمن أن عدد الأفراد الذين يعتقد أنهم مصابون بفيروس كورونا في جميع مناطق اليمن وعدد الوفيات التي يشتبه أنها ناتجة عن الإصابة به أكبر بكثير مما أعلنته السلطات الحكومية وما صرحت به بعض القيادات في جماعة الحوثي، ومع أنه من الصعب الوصول الى احصائيات دقيقة لعدد المصابين والمتوفين جراء الفيروس إلا أن حقيقة انتشار الجائحة وتسببها

في وفاة أعداداً كبيرة من المواطنين تفوق بكثير ما هو معلن عنه تؤكدها احصائيات الدفن وعدد حالات الوفاة التي يتم تسجيلها لدى الجهات المعنية خصوصا في مدن صنعاء وعدن وتعز واب والحديدة ، حيث شهدت هذه المناطق وغيرها زيادة كبيرة في عدد الوفيات خلال الفترة من نهاية شهر مارس الماضي وحتى منتصف شهر يونيو، وقد ساهم انتشار كوفيد 19 في زيادة حدة التراجع الاقتصادي في اليمن بشكل كبير، كما تسبب في تعريض قدرة الأسر على تلبية احتياجاتها الغذائية والصحية للخطر خصوصاً الفئات المعتمدة على الدخل اليومي التي تأثرت أوضاعها الى اقصى مدى؛ لاسيما مع فرض حظر التجوال في بعض المدن الرئيسية وتوقف معظم الأعمال التجارية والحكومية واحجام العديد من المواطنين عن الخروج من منازلهم لتجنب الإصابة بالفيروس، كما أنه ووفقاً لبعض الإحصائيات الرسمية هبطت نسبة تحويلات المغتربين في النصف الأول من العام الحالي الى حوالي 80% مقارنة بالعام 2019م.

مما لاشك فيه أن تأثيرات جائحة كوفيد 19 على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية قد ألقت أيضا بظلالها المعتمة على وضع حقوق الإنسان في اليمن بشكل مؤسف ومع أنه يصعب تقدير هذه الآثار في المرحلة الراهنة بشكل دقيق؛ إلا أن ملامح التأثيرات السلبية التي نتجت عن انتشار هذه الجائحة على وضع حقوق الإنسان والمخاطر التي قد تنتج في حال استمر الوضع على ما هو عليه قد أصبحت واضحة للجميع خصوصا فيما يتعلق بأوضاع السجناء والمعتقلين لدى كافة الأطراف، فبالرغم من التوجيهات التي صدرت من النيابة العامة ومجلس القضاء بشأن تسهيل إطلاق سراح الكثير من السجناء خصوصا ممن قضوا ثلاثة أرباع المدة المحكوم بها أو نصفها في بعض الحالات، اضافة الى تسهيل اجراءات الافراج بكفالة عمن لازالوا رهن المحاكمة باستثناء المتهمين ببعض الجرائم الخطيرة كالإتجار بالمخدرات أو الإرهاب ، الا إنهُ لايزال هناك اعداداً كبيرة من السجناء والمعتقلين والمخفين قسراً لدى أطراف الصراع محتجزين في عدد من السجون والمعتقلات التي تعاني أصلا من الازدحام الشديد ومن شبه انعدام للخدمات الصحية و تدني مستوى خدمات النظافة والتغذية، ومما لاشك فيه أن استمرار تقييد حرية هذه الفئة في مثل هذه الظروف يشكل تهديداً حقيقياً لحياتهم وسلامتهم البدنية، الأمر الذي يتعين معه ضرورة قيام الجهات المعنية بواجبها في توفير بيئة مناسبة للسجناء يأمنون فيها على حياتهم وتوفر لهم فيها كافة متطلبات الرعاية الصحية والتغذية الكافية وعلى النحو المقرر وفقا للتشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية المتعلقة بهذا الشأن.

رابعا: علاقة اللجنة مع الجهات ذات الصلة بعملها:

تبذل اللجنة منذ بداية عملها جهوداً مضنية لإحراز تقدم في التواصل مع كافة الأطراف , دون استثناء للوقوف على حقيقة الانتهاكات التي تحقق فيها اللجنة والمنسوب ارتكاب جهاتٍ وأفراد لها منتمين لتلك الأطراف، كما استمرت اللجنة بالتواصل والتخاطب واللقاء مع الجهات ذات العلاقة بعملها في حماية حقوق الإنسان؛ وفي مقدمتها أجهزة ومؤسسات الدولة التنفيذية والتشريعية والقضائية؛ كونها المسؤولة عن تنفيذ الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مرجعيات حقوق الإنسان، إضافة إلى التنسيق والتعاون مع منظمات المجتمع المدني، إذ شهدت الفترة التي يغطيها التقرير عددٌ من أشكال تواصل اللجنة مع أطراف النزاع والجهات ذات الصلة بعملها تتلخص في الآتي:

الحكومة اليمنية:

استمرت اللجنة في القيام بعدد من أنشطة التواصل والتنسيق مع الحكومة اليمنية ممثلة بعدد من الجهات والوزارات والإدارات ذات العلاقة بأعمال اللجنة؛ ومن ذلك المؤسسات العسكرية والأمنية وغيرها من الجهات الضبطية والسلطات المحلية؛ سواءً من خلال المذكرات والمخاطبات الرسمية , أو الزيارات والمقابلات؛ لمناقشة الاستفسارات المتعلقة ببعض وقائع انتهاكات حقوق الإنسان؛ التي يتم التحقيق فيها, و المنسوبة إلى بعض الأجهزة الأمنية, أو الوحدات العسكرية في المحافظات التي تخضع لسيطرة الحكومة الشرعية.

وقد عقدت اللجنة عدداً من الاجتماعات مع محافظي محافظات أرخبيل سقطرى, مأرب, تعز, عدن ولحج تركزت على مناقشة مستجدات حقوق الإنسان التي شهدتها تلك المحافظات؛ خصوصاً تدابير الحماية للمدنيين والمرافق الطبية من الاستهدافات العسكرية, وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية للسكان, وضمان حرية التنقل, إضافةً إلى حماية المناطق الطبيعية من الاعتداءات والاستحداثات، كما قامت اللجنة بمقابلة مديري الأمن ومديري السجون المركزية في محافظتي تعز ومأرب, تم فيها مناقشة مستجدات حقوق الإنسان, والاستماع لردود تلك الجهات بشأن بعض الوقائع المتعلقة بانتهاكات الحق في الحياة, وحرية الرأي والتعبير, وحرية التنقل التي تحقق فيها اللجنة والاطلاع على الإجراءات المتبعة من قبل تلك الجهات المرتبطة بمجال المحاسبة وإنفاذ القانون، حيث حرصت اللجنة خلال تلك اللقاءات على تقديم توصياتها الهادفة لحماية وكفالة تلك الحقوق.

كما وجهت اللجنة عدداً من المذكرات المتعلقة ببعض الوقائع المنسوبة إلى أفراد من الألوية العسكرية والأجهزة الأمنية في محافظاتي تعز ومأرب وتلقت عدداً من الردود بشأن هذه المذكرات، في حين خاطبت اللجنة محافظ محافظة الحديدة التابع للحكومة الشرعية بأكثر من مذكرة بشأن تسهيل نزول أعضاء اللجنة إلى مديريات حيس والخوخة والتحيتا ولم تتلقَ اللجنة أية ردود من قبلها، كما لم تتمكن اللجنة من اللقاء به بالرغم من التواصل مع مكتبه مرات عديدة.

ما تزال اللجنة كغيرها من المؤسسات والآليات تواجه صعوبةً في التواصل مع الحكومة؛ بسبب عدم وجودها باستمرار في العاصمة المؤقتة عدن. وتأمل اللجنة عودة الحكومة بجميع وزاراتها وممارسة عملها بشكل طبيعي من العاصمة المؤقتة عدن.

التحالف العربي لدعم الشرعية:

قامت اللجنة خلال الفترة التي يغطيها التقرير بالتواصل مع قيادة التحالف العربي لدعم الشرعية عبر ضابط الاتصال المكلف من قبلها للتواصل مع اللجنة، وبهذا الصدد تمت مخاطبة قيادة التحالف بشأن التعاون مع اللجنة من أجل تسهيل مهامها ونزولها الميداني إلى مناطق الساحل الغربي؛ للتحقيق في بعض الوقائع التي تحقق فيها اللجنة، كما وجهت اللجنة خطابات أخرى بشأن استفسارات حول بعض وقائع الغارات الجوية لطيران التحالف ، وباستثناء تلقي نسخ من البيانات الصحفية الصادرة عن الفريق المشترك لتقييم الحوادث ، لم تتلقَ اللجنة أي ردود حتى كتابة التقرير، وتامل اللجنة من قيادة التحالف التعاون مع اللجنة والرد على استفساراتها خلال الفترة القادمة، جدير بالإشارة الى انه كان مخططا لعقد لقاءات مع قيادة قوات التحالف، والفريق المشترك لتقييم الحوادث نهاية مارس 2020م، ونظرا للقيود التي تم فرضها في معظم دول العالم بما فيها اغلاق المطارات والمنافذ، بسبب انتشار كوفيد 19 ، حالت جميعها دون انعقاد تلك اللقاءات.

جماعة الحوثي

منذ أن بدأت اللجنة في ممارسة مهامها وهي تعمل على التواصل مع قيادة جماعة الحوثي ممثلة بالمكتب السياسي للجماعة في العاصمة صنعاء؛ وذلك بهدف الرد على استفساراتها بشأن الانتهاكات التي تقوم اللجنة بالتحقيق فيها المنسوبة للجماعة، وبالرغم من خطابات المطالبة من اجل تعيين ضابط اتصال مع اللجنة من قبل الجماعة ، فإن اللجنة لم تتلقَ حتى كتابة هذا التقرير أي ردود بهذا الشأن، وتجدر الإشارة الى أن جماعة الحوثيين تمارس ذات السياسة في التعامل مع معظم الجهات الوطنية والدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان.

من جهتها واصلت اللجنة الوطنية عملها في الرصد والتوثيق والتحقيق لكافة أنواع انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت في مناطق سيطرة جماعة الحوثي عبر باحثيها وراصديها في المنتشرين في كافة المحافظات بما فيها تلك الواقعة تحت سيطرة جماعة الحوثي.

وتأمل اللجنة من قيادة جماعة الحوثي التعاون معها وتحديد ضابط اتصال للرد على استفسارات اللجنة بشأن الادعاءات المنسوبة إلى الجماعة.

السلطة القضائية:

شهدت الفترة التي يغطيها التقرير تطوراً كبيراً في إطار التعاون والتنسيق بين اللجنة الوطنية والسلطة القضائية؛ وعلى وجه الخصوص مكتب النائب العام، وذلك بشأن الاجراءات المتعلقة بمساءلة مرتكبي الانتهاكات وعدم إفلاتهم من العقاب ومتابعة القضايا المحالة من اللجنة إلى النيابة العامة بموجب المادة (5) من قرار انشاء اللجنة رقم 140 لسنة 2012م وتعديلاته ؛ التي نصت على أن تحيل اللجنة القضايا التي أكملت التحقيق فيها إلى النيابة العامة من أجل استكمال إجراءات المحاكمة . وبهذا الصدد قامت اللجنة بعقد ثلاثة لقاءات بين رئيس وأعضاء اللجنة من جهة, و النائب العام من جهة أخرى؛ هدفت إلى استعراض المقترحات المتعلقة بتطوير عملية التعاون بين اللجنة ومكتب النائب العام. كما تمَّ عقد أربعة لقاءات مع الفريق المكلف من مكتب النائب العام باستلام الملفات المحالة من اللجنة نوقشت فيها نماذج من الملفات المسلمة للفريق, والرد على الاستيضاحات المتعلقة بها , وتذليل الصعوبات التي تواجه الفريق في استكمال عملية التحقيق. وخلال الفترة التي يغطيها التقرير احالت اللجنة (601) ملفاً من الملفات التي أنهت التحقيق فيها إلى النيابة العامة.

وفي السياق ذاته وبمناسبة الذكرى الـ« 71» لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان, نفذت اللجنة الوطنية ورشة عمل بتاريخ 2019/12/11 وبمشاركة عشرون مشاركاً من القضاء والنيابة العامة حول سبل تعزيز آليات التعاون بين اللجنة الوطنية للتحقيق والنيابة العامة, لضمان المساءلة وعدم الإفلات من العقابوهدفت الورشة إلى تقييم الوضع الحالي للتعاون بين اللجنة الوطنية للتحقيق والنيابة العامة ، والتعجيل في استكمال إجراءات التحقيق في الملفات المحالة من اللجنة. وخلصت ورشة العمل إلى ضرورة زيادة عدد الملفات المحالة إلى مكتب النائب العام, والإسراع في استكمال عملية الإحالة الى المحاكم المختصة. كما خرجت الورشة بعدة توصيات بشأن رفع بناء قدرات أعضاء السلطة القضائية فيما يخص قضايا انتهاكات حقوق الانسان وإشراكهم مع اللجنة الوطنية في برامج بناء القدرات المقدمة من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الانسان, وغيرها من الجهات الراعية، إضافة إلى تنظيم ورش عمل مشتركة؛ من أجل تطوير نظام الإحالة والنهوض بملف المساءلة لمرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان.

كما عقدت اللجنة إجتماعاً في29 يناير 2020 م مع رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي الدكتور/علي ناصر سالم، نوقش فيه سبل التعاون بين اللجنة والسلطة القضائية، وكذا مقترح إنشاء محكمة خاصة للنظر في قضايا انتهاكات حقوق الإنسان لسرعة البت في الملفات التي قامت اللجنة باحالتها الى مكتب النائب العام

وفي سياق متصل تعمل اللجنة بالتعاون مع المنظمة الدولية لقانون التنمية (IDLO) بتمويل هولندي على تطوير وتعزيز نظام الإحالة، بما يشمل إشراك أعضاء السلطة القضائية في هذا المشروع.

التعاون مع منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية:

تؤمن اللجنة بمساهمة منظمات المجتمع المدني الفاعلة في تعزيز وتحسين حقوق الإنسان في اليمن؛ ومن هذا المنطلق كان اهتمامها بالتنسيق والتشبيك مع المجتمع المدني؛ حيث عقدت اللجنة ورشة عمل في محافظة تعز بتأريخ 2019/9/19م حول " آلية الإحالة والتبليغ بين اللجنة الوطنية للتحقيق ومؤسسات الحماية وانفاذ القانون", شارك فيها عدد (32) رئيساً لمنظمات دولية ومحلية عاملة في اليمن بمجالات الرصد وحماية المرأة والطفل والضحايا المدنيين؛ إضافة إلى ممثلي مؤسسات إنفاذ القانون, هدفت الورشة الى تنظيم العلاقة بشكل مؤسسي بين الجهات المرتبطة بالضحايا (المستفيدين-المستهدفين), من خلال تفعيل آليات التبليغ والإحالة. وقد خرجت الورشة بعدد من المقترحات العملية منها: العمل على إنشاء

شبكة تضم الجهات المشاركة العاملة في الحماية وإنفاذ القانون لتعزيز نظام الإحالة، وعمل خارطة بتلك الجهات, ونوع التدخل " رصد/ توثيق/جمع معلومات/ عون قانوني / حقوق صحية وتعليمية وايوائية ...الخ"؛ بهدف تعزيز وحماية حقوق الانسان.

كما عقدت اللجنة أثناء زيارتها إلى محافظة أرخبيل سقطرى لقاءً مع عدد من المنظمات العاملة بمجال الرصد والتوثيق؛ وذلك بهدف رفد اللجنة بالمعلومات المتوفرة لدى المنظمات في انتهاكات حقوق الانسان بالمحافظة؛ خصوصاً الحقوق البيئية والطبيعية.

ومتابعة من اللجنة لتوسع الانتهاكات التي تطال فئة الأشد فقراً " أو ما يسمى بالمهمشين/ات" في عدد من المحافظات وللوقوف على حجم تلك الانتهاكات التي تطال هذه الفئة، حيث نفذت في العاصمة المؤقتة عدن بتاريخ 2020/7/19م ورشة عمل حول "حماية الفئات الأشد فقراً في ظل النزاعات المسلحة"؛ شارك فيها (17) مشاركاً/ةً من ممثلي الاتحاد الوطني لتنمية الفئات الأشد فقراً " الاتحاد العام للمهمشين/ات" من محافظات صنعاء, عدن, مأرب, تعز, لحج, الضالع, أبين, شبوة والحديدة. وقد كانت أهم مخرجات هذه الورشة: الاتفاق على خطة تواصل وآلية عمل بين اللجنة والمجتمع المدني والناشطين/ات في تلك المحافظات وفروع الاتحاد الوطني لتنمية الفئات الأشد فقراً ؛ لرصد انتهاكات حقوق الانسان التي تطال هذه الفئة في عموم اليمن من كافة أطراف النزاع.

ولا تزال اللجنة مستمرة في تلقي التقارير والملفات المتعلقة بالانتهاكات التي يتم رصدها من قبل منظمات المجتمع المدني المحلية, التي يتم استلامها وإدراجها في قاعدة بيانات اللجنة وإحالتها إلى الراصدين لاستكمال بياناتها والقيام برصدها وتوثيقها وفقاً للمعايير الخاصة باللجنة.

كما استمرت اللجنة في التواصل مع المنظمة الدولية لقانون التنمية (IDLO)؛ من أجل تنفيذ الأنشطة المتفق عليها مع المنظمة منذ بداية العام الماضي 2019م؛ والتي تعثر تنفيذها لأسباب مختلفة منها: الأحداث التي شهدتها عدن في أغسطس 2019م, وما تلاها, وكذا انتشار جائحة كوفيد 19.

وخلال الفترة من(2- 3)مارس 2020م عقدت اللجنة والمنظمة ورشة عمل خرجت بإعادة جدولة أنشطة خطة مشروع دعم قدرات اللجنة, ضماناً لتنفيذه بالشكل الأمثل, والتوقيع على مذكرة تفاهم بين اللجنة والمنظمة الدولية لتنمية القانون IDLO بشأن مشروع دعم اللجنة. وبسبب جائحة كوفيد 19 توقف تنفيذ أنشطة برنامج الدعم المتفق عليه في ورشة عدن المشار اليها، ويعكف الطرفان حالياً على التواصل من أجل إعادة جدولة المشروع؛ كي تتمكن اللجنة من الاستفادة من برنامج الدعم المتفق عليه، كما بدأت (IDLO) بإعداد أدلة خاصة باللجنة في المجالات التي عملت عليها خلال الفترة الماضية، وهي: الرصد, التوثيق, التحقيق وكتابة التقارير.

التعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان

استمرت عملية التعاون والتواصل بين اللجنة الوطنية للتحقيق والمفوضية السامية لحقوق الإنسان؛ لاسيما بعد صدور قرار مجلس حقوق الإنسان الأخير رقم(A/HRC/RES/42/2)؛ الذي أكد على مضمون ومحتوى القرارات السابقة من المجلس التي تطلب من المفوضية مواصلة تقديم المساعدة التقنية, وتقديم الدعم الفني في مجال بناء القدرات والمشورة والدعم القانوني ؛ لتمكين اللجنة الوطنية من مواصلة التحقيق في الانتهاكات والتجاوزات المزعومة التي ترتكبها جميع أطراف النزاع في اليمن .

وخلال الفترة التي يغطيها التقرير قامت المفوضية بتيسير عقد اجتماع تشاوري لفريق الرصد الميداني التابع للجنة خلال الفترة من 24 -26 نوفمبر 2019م وعددهم(38) مشاركاً في مقر اللجنة، وتركز النقاش حول"معايير ادلة الإثبات لمحاكمة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان". كما نظمت المفوضية ورشة عمل للمحققين المساعدين والفريق المكلف من النائب العام لاستلام الملفات المحالة من اللجنة، لعدد(14) مشاركاً /ةً خلال الفترة 7-10 مارس 2020م، حول المعايير الدولية لانتهاكات حقوق الانسان وتوثيق حالات الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري, إضافة إلى عقد لقاء في جنيف في سبتمبر 2019 بين اللجنة الوطنية ممثلة برئيس ونائب رئيس اللجنة من جهة ومسئول الشرق الأوسط وأفريقيا في المفوضية السامية لحقوق الإنسان من جهة أخرى .

كما عقدت ثلاثة اجتماعات مع ممثل المفوضية في اليمن في العاصمة المؤقتة عدن؛ لمناقشة مجالات دعم اللجنة في مواضيع الاستشارات ورفع القدرات خلال العام 2020م . وبسبب جائحة كوفيد 19 تمَّ تأجيل كافة أنشطة برنامج الدعم الذي كانت ستقدمه المفوضية للجنة في مجالات الدعم الفني والتقني ورفع القدرات؛ بالرغم من الاتفاق المسبق بين اللجنة والمفوضية على عدد وماهية المواضيع المعرفية والتدريبية وماهيتها؛ وذلك في اللقاء الذي عقد في مكتب اللجنة في عدن بتأريخ 2019/12/15م.

كما عقدت اللجنة عدداً من اللقاءات عن بعد والتواصل مع مكتب المفوضية في جنيف بشأن الأنشطة والبرامج للفترة الحالية.

الجدير بالإشارة إليه أن المفوضية اعتذرت عن تنفيذ عدد من الأنشطة والبرامج التي تم الاتفاق بشأنها رغم أهميتها بسبب عدم توفر الميزانية اللازمة لديها، وتتطلع اللجنة الى مزيد من الدعم والمساعدة من قبل المفوضية خلال الفترة القادمة.

خامساً: أهم الأعمال التي أنجزتها اللجنة في مجال الرصد والتوثيق والتحقيق خلال الفترة التي يغطيها التقرير:

قامت اللجنة عبر طاقمها ووحداتها التنفيذية بإنجاز العديد من الأعمال والأنشطة الهامة التي تدخل ضمن مهامها في الرصد والتوثيق والتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان بموجب خطتها السنوية؛ ومن أهم الأعمال التي قامت بها اللجنة ما يأتي :

في مجال الرصد والتوثيق:

نظراً لما تمثله عملية الرصد في اللجنة من أهمية وركيزة لعملية التحقيق والتواجد في جميع المحافظات اليمنية بهدف الوصول إلى الضحايا فقد واصلت اللجنة التركيز في جهودها على مجال الرصد والتوثيق لانتهاكات حقوق الإنسان من خلال قيام راصديها البالغ عددهم «40» راصداً من الجنسين في كافة انحاء اليمن بأعمال الرصد اليومي والأسبوعي والشهري لوقائع انتهاكات حقوق الإنسان التي تعرض لها الضحايا من الأطراف دون استثناء ، بالإضافة إلى التنسيق مع عدد من المتطوعين في المديريات النائية والبعيدة خصوصا في محافظات سقطرى والمهرة وحجة والحديدة وريمة.

وقد تمكنت اللجنة – خلال الفترة التي يغطيها التقرير - من القيام بأعمال الرصد والتوثيق لما يزيد على (2940) واقعة انتهاك في مختلف محافظات الجمهورية موزعة على أكثر من (30) نوعاً من انتهاكات حقوق الإنسان بلغ إجمالي الضحايا فيها(6163) ضحية ، واستمعت - خلال ذلك - إلى ما يزيد عن (14983) شاهداً ومبلغاً وضحيَّةً، واطّلعت على حوالي(14265) وثيقة؛ فضلاً عن مراجعة وتحليل المئات من الصور الفوتوغرافية ومقاطع الفيديو المتعلقة بالانتهاكات، تمَّ العمل عليها وحفظها ضمن قاعدة بيانات اللجنة.

جدول يبين أهم أنواع انتهاكات حقوق الإنسان التي قامت اللجنة برصدها والتحقيق فيها خلال الفترة من 2019/8/1م حتى 2020/7/31م

م	نوع الانتهاك	إجمالي عدد الوقائع	إجمالي عدد الضحايا	تصنيف الضحايا		
				رجل	امرأة	طفل
1	قتل وإصابة المدنيين	928	1647	1099	179	369
2	زراعة الألغام الفردية	85	136	88	14	34
3	الاعتداء على الأعيان والطواقم الطبية	12	12	2		1
4	الاعتداء على الأعيان الدينية والثقافية والتاريخية.	32	32			
5	التهجير القسري	271	764			
6	تجنيد أطفال	83	126			126
7	تفجير المنازل	20	20			
8	التدمير والاضرار بالممتلكات العامة	34	34			
9	" التدمير والاضرار " الممتلكات الخاصة	381	699			
10	الاعتداء على السلامة الجسدية	21	33	24	7	2
11	الاعتقال التعسفي	670	1209	1075	18	116
12	الإخفاء القسري	63	74	64	3	13
13	القتل خارج نطاق القانون	55	86	73	2	11
14	التعذيب	20	41			
15	المنع من الحركة والتنقل	21	29			
16	الاعتداء على المدارس	11	17			
17	الاعتداء على التجمعات السلمية	4	4	4		
18	الاعتداء على الصحفيين ووسائل الإعلام	12	13			
19	المحاكمات الغير قانونية	9	30			
20	إعاقة المساعدات الإنسانية والاستيلاء عليها	8				
21	حصار وتجويع المدنيين	20				
22	الاعتداء على المنظمات والنقابات	17	17			
23	التعسف الإداري	15	25			
24	الاغتصاب والعنف الجنسي	2	2			
25	قصف الطائرات الامريكية بدون طيار	1	12	10	1	1
26	إرهاب المدنيين وإثارة الرعب	18				
27	استخدام المواطنون دروع بشرية	2			2	
28	المساس بحرية الرأي والمعتقد	5	5			
29	زراعة ألغام المركبات والعبوات الناسفة	44	151	77	11	30
30	الوفاة تحت التعذيب	5	5	5		
31	انتهاكات أخرى	71	940	81	6	
	الإجمالي	2940	6163	2602	243	703

في مجال التحقيق في الانتهاكات

وضمن آليات التحقيق والتقييم لحالة حقوق الإنسان التي اتبعتها اللجنة (أعضاء ومحققون مساعدون وراصدون), تمَّ تنفيذ عددٍ من الزيارات الميدانية إلى عدة محافظات؛ حيث قام أعضاء اللجنة خلال الفترة 16-2019/11/21م بالنزول إلى محافظاتي أرخبيل سقطرى وحضرموت؛ لزيارة السجون المركزية فيها, وتقييم أوضاع تلك المنشآت، والاستماع لإفادات الجهات الضبطية والقضائية في المحافظتين, ومعاينة مراكز التوقيف والسجون والإصلاحيات العامة, والاستماع لبعض المحتجزين وتحديد مراكزهم القانونية، ومستوى تنفيذ الحقوق المكفولة لهم. وخلال الفترة من 2019/12/26 وحتى 2020/1/6م ، نفذت اللجنة بمعية النيابة العامة في محافظة مأرب نزولاً مكثفاً لتقييم وضع السجناء والموقوفين والمحتجزين في السجن المركزي للنساء والرجال وسجن الاستخبارات العسكرية ومراكز الاعتقال وأقسام الشرط في المحافظة وكذلك زيارة إلى سجن بئر أحمد في العاصمة المؤقتة عدن بتأريخ 30-2019/10/31 و2019/11/26م و 2020/1/27م ، إضافة إلى الزيارات الدورية من قبل أعضاء وراصدي اللجنة إلى إدارة امن تعز و السجن المركزي في تعز بتأريخ 2019/10/2 و 2019/12/25 و 2020/2/4م.

كما نفذت اللجنة عدداً من الزيارات المتفرقة إلى مناطق في محافظات لحج وتعز والاستماع لعدد من الضحايا والشهود على خلفية انتهاكات حقوق انسان متعلقة بالاعتداء على الملكية والترحيل القسري وزراعة ألغام فردية والانتهاكات الجسيمة الستة التي تطال الأطفال أثناء النزاعات المسلحة.

وقامت اللجنة خلال الفترة من 2020/1/4م وحتى 2020/1/21م بعقد جلسات استماع مغلقة في مكتب اللجنة بمحافظة تعز لعدد (30) ضحية اعتقال تعسفي وتقييد حرية؛ من الذين تعرضوا لانتهاك حقهم في الحرية من قبل جميع أطراف النزاع في اليمن، والزج بهم سنيناً في سجون صنعاء وذمار وعدن وتعز ، وخلصت تلك الجلسات لتحليل أنواع انتهاكات حقوق الإنسان التي طالت الضحايا، وآثارها بالمخالفة للقوانين الوطنية والمواثيق الدولية، إضافة لدراسة منهجيات التعذيب والمعاملة اللاإنسانية التي تعرض لها الضحايا، وقياس مؤشرات توفير الحقوق القانونية والاجتماعية المتعلقة بالمعتقلين من عدمها، كما نفذت اللجنة جلسات استماع لعدد من ضحايا التعذيب، والمعاملة اللاإنسانية بمناسبة اليوم الدولي لمساندة ضحايا التعذيب ، وطالبت في بيانها في ختام الجلسات جميع الأطراف بالتوقف عن أعمال التعذيب المخالفة للمواثيق الدولية المصادق عليها من قبل اليمن ولكل قيم حقوق الإنسان، وسرعة الإفراج عن المحتجزين؛ لاسيما مع انتشار جائحة كوفيد 19 واحتمال إصابتهم فيها بسبب الاكتظاظ وغياب الرعاية الصحية و تدابير الوقاية من الجائحة.

في نفس المجال واصل راصدو اللجنة تنفيذ النزول وبشكل يومي إلى العديد من أماكن الانتهاكات التي شهدت سقوط ضحايا بسبب استهداف المدنيين بالمقذوفات المختلفة، وانفجار الألغام الفردية، وتفجير المنازل، والترحيل القسري ، خصوصا في مديريات الغيل والمتون وخب والشعف بمحافظة الجوف، ومدينة مأرب، ومناطق الضباب وجبل حبشي ومقبنة والصلو وصبر الموادم بمحافظة تعز، ومريس وقعطبة بمحافظة الضالع، و الحالي والدريهمي وحيس بمحافظة الحديدة، وذي ناعم والزاهر بمحافظة البيضاء؛ تلك التي شهدت خلال الفترة الماضية سقوط مقذوفات على التجمعات السكانية، وانفجار ألغام بسبب عودة العمليات العسكرية في تلك المناطق، إضافة إلى نزول ميداني إلى مديريات العدين وبعدان و المخادر والقفر بمحافظة إب ، ومديريات رأس العارة وطور الباحة بمحافظة لحج ، والمخا وموزع بمحافظة تعز لمقابلة عددٍ من ضحايا وشهود الانتهاكات التي يقوم الراصدون برصدها وتوثيقها هناك.

سادسا: نتائج التحقيقات التي أجرتها اللجنة:

استكمالاً لعملية التحقيق في الوقائع التي تمَّ رصدها من قبل الراصدين، قام أعضاء اللجنة والمحققون المساعدون بالتحقيق بطرقها الميدانية والمكتبية؛ حيث عكفت فرق التحقيق على المراجعة والفحص للمعلومات وأدلة الإثبات لتلك الانتهاكات وتحديد المسئولين عنها؛ تمهيداً لمحاكمة مرتكبيها, إضافة لتحليل السياقات المتعلقة بكل حادثة انتهاك, ووضع الوصف والتكييف القانوني. ونسرد هنا نماذج لنتائج التحقيقات التي أجرتها اللجنة بحسب التقسيمات التالية:

القسم الأول : الانتهاكات المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني

القسم الثاني: الانتهاكات المتعلقة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان

القسم الثالث : الانتهاكات المتعلقة بالنساء

القسم الرابع: الانتهاكات المتعلقة بقصف الطائرات الأمريكية «الدرونز»

القسم الأول : التحقيقات التي قامت بها اللجنة في الانتهاكات المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني:

يوصف النزاع المسلح الذي يجري حالياً في اليمن بكونه نزاعاً غير دولي، وبالتالي فإن القوانين والتشريعات الوطنية؛ فضلاً عن أحكام القانون الدولي الإنساني؛ وتحديداً أحكام المادة (الثالثة) المشتركة في اتفاقيات جنيف الأربع؛ هي التي يجب تطبيقها والالتزام بها من قبل أطراف النزاع، إضافة إلى أحكام البروتوكول الإضافي الثاني الملحق باتفاقيات جنيف المنعقدة في 12 أغسطس 1949م، والمتعلقة بحماية ضحايا النزاعات المسلحة غير الدولية. كما أن كل الأطراف ملزمة أيضا باحترام قواعد القانون الدولي الإنساني العرفي المطبق على النزاعات المسلحة غير الدولية، وما يتضمنه من قواعد تتعلق بمبدأ التمييز والتناسب، ومعاملة المدنيين، والأشخاص العاجزين عن القتال، والمعاملة الإنسانية، وتنظيم أساليب القتال، ووضع الأشخاص والأعيان المحميين.

وعلى الرغم من كل التحديات التي واجهتها اللجنة فيما يتعلق بالتحقيق في انتهاكات القانون الدولي الإنساني، فقد تمكنت من تحقيق نجاحات كبيرة في هذا الجانب، وأنهت تحقيقاتها في عددٍ كبير من الحالات التي تمَّ رصدها ورفعها إليها من قبل الراصدين، أو من قبل منظمات المجتمع المدني العاملة في هذا المجال. وسيستعرض التقرير فيما يأتي نماذج لبعض القضايا والانتهاكات التي حققت فيها اللجنة المتعلقة بادعاءات انتهاكات القانون الدولي الإنساني:

أولاً: قتل وإصابة المدنيين:

شددت التشريعات الوطنية والمواثيق والاتفاقيات الدولية على ضرورة التزام أطراف النزاع بحماية المدنيين من الأخطار الناجمة عن العمليات العسكرية، وعدم جواز تعرضهم للهجوم, أو التهديد به, أو بث الذعر بينهم. وتأسيساً على ذلك، واستنادا إلى نص المادة (3) المشتركة من اتفاقيات جنيف الأربع، والفقرات (1 – 3) من المادة (13) من البرتوكول الإضافي الثاني الملحق باتفاقيات جنيف المتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة غير الدولية، أولت اللجنة هذا الانتهاك حيزاً كبيراً من جهودها في

الرصد والتوثيق والتحقيق؛ نظراً للآثار السلبية المباشرة وغير مباشرة لهذا النوع من أنواع الانتهاكات, سواءً من ناحية عدد الضحايا أو نوعية الضرر الذي تخلفه الهجمات الخاطئة, أو العشوائية, أو المقصودة على المدنيين والأحياء السكنية والأعيان المدنية المحمية بالقانون؛ ومن ذلك القتل والإصابات, والتشوية, وإثارة الرعب والفزع بين المواطنين.

وقد انعكس اهتمام اللجنة بهذا النوع من الانتهاكات على نتائج الرصد والتحقيق؛ الذي قامت به, حيث بلغ إجمالي الحالات التي تمَّ رصدها من قبل اللجنة - خلال الفترة التي يغطيها التقرير- وفقاً للأرقام الآتيه:

- عدد (928) واقعة قتل وإصابة لمدنيين، سقط فيها (1647) ضحيَّةً بينهم (712) قتيلاً، منهم (524) رجلاً و (66) امرأةً و (122) طفلاً، و (935) جريحاً منهم (575) رجلاً و (247) طفلاً و(113) امرأة. وتوزعت المسؤولية بين أطراف النزاع المسلح وفقاً للآتي:
- عدد (326) قتيلاً و(735) جريحًا تقع المسؤولية فيها على جماعة الحوثي.
- عدد (321) قتيلاً و(148) جريحاً تقع المسؤولية فيها على طيران التحالف العربي والقوات التابعة للحكومة.
- عدد (65) قتيًلا و(52) جريحاً تقع المسؤولية فيها على أطراف أخرى.

نماذج لوقائع قتل وإصابة المدنيين التي تمَّ التحقيق فيها من قبل اللجنة والتي تقع المسؤولية فيها على جماعة الحوثي:

1. واقعة قصف منزل حسين حسين السوادي مدينة مأرب. بتاريخ 2020/1/22م.

تتلخص الواقعة، بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، بأنه في تمام الساعة 6.00 مساءً بتاريخ 2020/1/22م تعرض منزل البرلماني حسين بن حسين السوادي الكائن في حي الروضة – مديرية المدينة – محافظة مأرب، للقصف بواسطة صاروخ استهدف المنزل, وأدى إلى مقتل امرأة وطفلتين وإصابة خمسة أشخاص آخرين.

أسماء وبيانات الضحايا

القتلى:

م	الاسم	العمر
1	عائشة عبدالسلام محمد السوداي	21
2	رانيا صدام حسين السوادي	12
3	دعاء مسعد حسين السوادي	3

الجرحى:

م	الاسم	العمر
1	أنور حسين حسين السوادي	42
2	مسعد حسين حسين السوادي	35
3	زايد حسين حسين السوادي	30
4	وردة علوي علي الخضر السوادي	40
5	أمل أنور حسين السوادي	16

وبحسب ما جاء في تقرير فريق النزول الميداني المكلف من قبل اللجنة، وما ورد في أقوال الشهود؛ الذين تمَّ الاستماع إليهم ومنهم: (ح. م . ع), و (ص. ط. م)؛ فإنه بتاريخ 2020/1/22م، تمَّ سماع صوت صاروخ أعقبه انفجار قوي في منزل الضحية حسين بن حسين السوادي الكائن في حي الروضة – بمدينه مأرب, وعلى إثر ذلك هرع المواطنون من أهالي الحي والجيران إلى مكان الانفجار, ووجدوا منزل الضحية مهدماً بالكامل تقريبا والنيران والأدخنة تنبعث منه, وقاموا بالبحث بين الأنقاض واستخراج جثث القتلى والمصابين من الأطفال والنساء وحملها إلى سياراتهم ومن ثم نقلها إلى المستشفى حيث توفيت في القصف امرأة؛ وهي عائشة عبدالسلام السوادي زوجة الضحية صدام حسين السوادي وطفلتها رانيا, كما توفيت أيضاً الطفلة دعاء مسعد حسين السوادي وأصيب احد الأطفال إصابة بالغة أدت إلى بتر قدميه, كما أصيب خمسة ضحايا آخرين جميعهم من الأطفال والنساء بإصابات بالغة ومتوسطة, على نحو ما تحكيه التقارير الطبية المرفقة بالملف .

النتيجة

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة على بقايا المقذوف؛ الذي استهدف المنزل, وما ورد في شهادة الشهود, وإفادة ذوي الضحايا, وما تضمنه تقرير فريق النزول المكلف من قبل اللجنة, وما احتوته التقارير الطبية, والصور, والوثائق المرفقة بالملف؛ فإن منزل الضحية حسين بن حسين قد تعرض للقصف بواسطة صاروخ بالستي تمَّ إطلاقه من اتجاه جبل هيلان؛ الذي تسيطر عليه جماعة الحوثي بالرغم من عدم وجود أي هدف أو ثكنة عسكرية في المنطقة التي يقع فيها المنزل؛ وبناءً عليه فقد تأكد لدى اللجنة صحة وقوع الانتهاك، وأن الجهة المسؤولة عنه هي قيادة جماعة الحوثي, وعناصرها المتمركزة في جبل هيلان بمحافظة مأرب.

2. واقعة قصف سوق المقهاية بمديرية صبر الموادم «الضباب» بتاريخ 2020/1/27م.

تتلخص الواقعة، بأنه في تمام الساعة (11.00) صباحاً بتاريخ 2020/1/27م، سقطت قذيفة على الشارع الرئيسي لخط الضبإب (سوق المقهاية) بمديرية صبر الموادم محافظة تعز؛ مما أدى إلى مقتل ثلاثة أشخاص وإصابة سبعة آخرين كانوا متواجدين في السوق.

أسماء القتلى:

م	الاسم	العمر
1	نورية أحمد حمود	45
2	ياسر عبد المحمود محمد	42
3	محمد محمد حسن عقلان	40

أسماء الجرحى

م	الاسم	العمر
1	طه سعيد عثمان	50
2	رفيق أحمد علي عبدالله	22
3	عزت محمد عقلان	8
4	آمنة أحمد عبده	65
5	عبدالسلام أحمد علي	38
6	عمار علي منصور	32
7	محمد أحمد علي	30

وبحسب ما ورد في إفادات الضحايا وذويهم، وما ورد في تقرير فريق النزول الميداني التابع للجنة, وما احتوته الصور ومقاطع الفيديو التي سجلها الفريق بعد حصول القصف بساعات قليلة, وما جاء في شهادة الشهود؛ الذين تمَّ الاستماع إليهم من قبل اللجنة ومنهم: (أ.أ.ع), و(ا.ع.ل), و (د. م .ع) فإنه وفي حوالي الساعة 11.00 صباحاً بتاريخ 2020/1/27م، كان عدد من الضحايا راكبين على متن سيارة نوع صالون في طريقهم إلى المدينة, وعند وصولهم إلى منطقة الضبإب سوق المقهاية جوار سوق الخضروات دوّى صوت انفجار قوي ناتج عن سقوط قذيفة هاون على سطح هنجر (ورشة اصلاح الدراجات النارية) المملوكة للضحية محمد محمد عقلان الكائن بجوار سوق الخضروات في الخط العام الرئيسي, وأدّى سقوط القذيفة إلى مقتل مالك الورشة, واثنين من الضحايا ممن كانوا على متن السيارة, وإصابة (7) أشخاص آخرين؛ (3) منهم من بائعي الخضروات في السوق (4) ممن كانوا على متن السيارة.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في الواقعة المذكورة, وما تضمنه تقرير فريق النزول الميداني؛ الذي قام بمعاينة موقع القصف وبقايا المقذوف؛ الذي وجد في مكان الواقعة, وما ورد في شهادة الشهود, وأقوال الضحايا؛ تبين للجنة بأن المسؤول عن الواقعة هي عناصر جماعة الحوثي المتمركزة في منطقة الربيعي.

3. واقعة استهداف مدنيين للضحية الفاتح عبدالله أحمد بادي، مديرية الغيل – محافظة الجوف ،بتاريخ 7/ 7/ 2019م.

تتلخص الواقعة في أنه بتاريخ 7/ 7/ 2019م وفي تمام الساعة 1.00 صباحاً، تم استهداف منزل الضحية الفاتح عبدالله أحمد بادي بالقصف بمقذوف ناري؛ مما أدى إلى تهدم المنزل وإصابة جميع أفراد أسرته الموجودين في المنزل بجروح بليغة.

وبحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وما ورد في إفادات الضحايا, وما جاء في أقوال الشهود؛ الذين استمعت إليهم اللجنة ومنهم : (م. ع .أ), و (م. ص .س), فإنه بتاريخ 7 / 7/ 2019م وفي تمام الساعة 11.00 صباحاً، تمَّ استهداف منزل الضحية الفاتح عبدالله أحمد بادي الكائن في مديرية الغيل محافظة الجوف بمقذوف ناري وهو عبارة عن قذيفة هاون تمَّ إطلاقها من قبل جماعة الحوثي؛ مما أدى إلى إصابة جميع أفراد أسرته المتواجدين في المنزل، علماً بأنهم يسكنون في حيٍ مدني, وهم من النازحين؛ الذين قدموا إلى المديرية بسبب الحرب ولا يوجد في الحي أي هدف عسكري ، وقد أدى القصف إلى تهدم المنزل وإتلاف كل ما فيه من آثاث وإصابة الضحايا, وجميعهُم من النساء والأطفال, إصابات بليغة ومتعددة, تمَّ على إثرها إسعافهم إلى مستشفى الجوف العام والضحايا هم-:

م	الاسم	العمر
1	لنا عبدالله قاسم بادي	4 أشهر
2	رؤى عبدالله قاسم بادي	5 سنوات
3	البراء عبدالله قاسم بادي	11 سنه
4	تهاني خالد أحمد القحم	28 سنه

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في إفادات الشهود والاستماع لهم، وما احتواه ملف القضية من معلومات عن الواقعة، فإن قيادة جماعة الحوثي في مديرية الغيل بمحافظة الجوف هي المسؤولة عن ارتكاب هذا الانتهاك.

4. واقعة مقتل الضحية/ مليون يوسف محمد حمود وإصابة طفليها الضحيتين جراء قذيفة مدفعية – في قرية قفاز كرش - مديرية القبيطة - م/لحج بتاريخ 2018/3/22م

تتلخص الواقعة بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة, وما تثبته الوثائق والتقارير المرفقة في الملف، بأنه في تمام الساعة 2.00 مساءً بتاريخ 2018/3/22م, سقطت قذيفة على منزل /عبده عبدالله سيف الكائن في قرية قفاز – كرش - مديرية القبيطة , محافظة لحج أدت إلى مقتل الضحية/ مليون يوسف محمد حمود وإصابة طفليها سلمان عبده عبدالله سيف وزيدان عبده عبدالله سيف بإصابات بليغة.

أسماء الضحايا

م	الاسم	العمر
1	مليون يوسف محمد حمود	24 عام
2	زيدان عبده عبدالله يوسف	7 أعوام
3	سلمان عبده عبدالله يوسف	3 أعوام

وبحسب ما ورد في إفادة ذوي الضحايا, وما جاء في شهادة الشهود؛ الذين تمَّ الاستماع إليهم من قبل اللجنة ومنهم: (ع.هـ.س.ع), و (ج.م.س.ص), فإنه وفي حوالي الساعة 2.00 مساءً 2018/3/22م تعرض منزل المواطن عبده عبد الله سيف لقذيفة مدفعية تسببت شظاياها في مقتل زوجة الضحية مليون يوسف محمد حمود وإصابة طفليها / سلمان عبده عبدالله سيف وزيدان عبده عبدالله سيف؛ وذلك أثناء تواجدهم بداخل المنزل الكائن في قرية قفاز – كرش - مديرية القبيطة – محافظة لحج, وعلى إثر ذلك تمَّ إسعاف الطفلين إلى مستشفى أطباء بلا حدود؛ لإجراء الإسعافات الضرورية, بينما توفيت والدتهما الضحية/ مليون يوسف محمد حمود على الفور,على نحو ما تحكيه التقارير الطبية وشهادة الوفاة المرفقة بالملف. كما اكد شهود الواقعة من أبناء المنطقة للجنة بأن مصدر إطلاق القذيفة كان من منطقة ثبرة التابعة لمديرية خدير الواقعة تحت سيطرة جماعة الحوثي, وأن منزل الضحايا لا يوجد بالقرب منه أي ثكنة أو هدف عسكري.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في هذه الواقعة, والأدلة التي حصلت عليها من أقوال ذوي الضحايا والشهود والتقارير الطبية المرفقة؛ تأكد صحة حصول الانتهاك، وأن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك؛ هي قيادة جماعة الحوثي وعناصرها المتمركزة في منطقة ثبرة – مديرية خدير.

5. واقعة استهداف سجن النساء في محافظة تعز بتاريخ 2020/4/5م:

تتلخص الواقعة: بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وبحسب ما تضمنته الوثائق المرفقة, بأنه في يوم الأحد الموافق 2020/4/5م وفي تمام الساعة 5.00 مساءً تعرض مبنى سجن النساء في السجن المركزي بمحافظة تعز لسقوط عدد من المقذوفات؛ أصابت إحداهن ساحة سجن النساء؛ مما أدى إلى مقتل (6) نساء سجينات و طفلين اثنين وإصابة (8) سجينات من نزيلات السجن بينهن أربعة أطفال.

أسماء القتيلات:

م	الاسم	العمر
1	ألفت عبد الله محمد عبده	23
2	زيتون محمد علي اسماعيل	45
3	نجود محمد قائد صالح	30
4	إلهام محمد قائد صالح	35
5	نجيبة أحمد عبد الله خالد	35
6	فخرة محمد قائد	10
7	وضحى مهران أحمد خالد	4
8	خلود مرشد حسن الريمي	35

أسماء المصابات:

م	الاسم	العمر
1	راوية وليد عبده علي القريع	21
2	نجاة عبده عثمان محمد	25
3	غدير سلطان نعمان سعيد	20
4	مائسة وليد عبده علي	20
5	نبيلة شوقي علي محمد العزاني	37
6	ياسمين عبدالرحمن قائد احمد	18
7	صبر عبده محمد قائد	25
8	ملاك وليد محمد سالم	5
9	أمير عبدالسلام الوصابي	8
10	احلام سعيد هادي	40
11	هدى عبدالعزيز البريهي	20
12	رسالة أحمد عبدالله	7 سنوات

وقد باشرت اللجنة التحقيق في الواقعة من خلال النزول إلى مكان القصف وإلى المستشفيات التي أسعف إليها الضحايا، كما تمَّ الاستماع إلى عدد من الشهود والمسعفين وعدد من السجينات الناجيات ومنهم: (ع.س.أ)، و (هـ .ع.ع) ، و(س.م.س)، و(ن.ع.ع)؛ والذين أفادوا إنه في حوالي الساعة 5.00 عصراً وبينما كانت معظم السجينات في ساحة السجن كما هي العادة كل يوم عصراً سقطت قذيفة على ساحة سجن النساء مباشرة, وتسببت شظاياها في مقتل 6 سجينات , إضافة إلى طفلتين كن يرافقن أمهاتهن المتوفيات, كما أصيبت (12) سجينة أخرى. وقد تمَّ مشاهدة وتوثيق آثار القذيفة التي سقطت في ساحة السجن وأشلاء بعض السجينات المتوفيات وهي متناثرة في ساحة سجن النساء, إضافةً إلى أثار الملابس الخاصة بالضحايا وهي ممزقة في مكان الانفجار, وأحذية الأطفال وفق ما تحكيه الصور ومقاطع الفيديو المرفقة بالملف. كما شاهد فريق اللجنة المكلف بالنزول إلى مكان الواقعة بعد حدوثها مباشرة, أنه وعند إسعاف الضحايا استمر سقوط القذائف على مبنى السجن, حيث سقطت قذيفتان على ساحة السجن المركزي بجوار سجن النساء, ولم تصب أحداً, وعلى إثر ذلك قامت إدارة السجن بنقل السجينات الناجيات إلى العيادة الخاصة بالسجن؛ خوفاً من تجدد القصف, كما أفاد الشهود أنه قبل القصف كان الوضع هادئاً ولم يكن هناك أية اشتباكات أو أي طلاق نار في المنطقة.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة, والأدلة التي حصلت عليها, وأقوال الشهود ,والتقارير الطبية المرفقة, وتقرير المعاينة الميدانية, وتقرير الخبير العسكري, والصور ومقاطع الفيديو المرفقة بملف القضية؛ تبين ثبوت سقوط قذيفة نوع هاون عيار(120) ملم من الجهة الشمالية الغربية من شارع الخمسين, وهي الجهة التي تتمركز فيها عناصر جماعة الحوثي, وبالتالي فإن الجهة المسئولة عن هذا الانتهاك هي جماعة الحوثي.

نماذج لوقائع قتل وإصابة المدنيين التي تمَّ التحقيق فيها من قبل اللجنة والتي تقع المسؤولية فيها على طيران التحالف العربي:

1. واقعة قصف طيران التحالف لمنزل الشغدري – مديرية ماوية – قرية الذراح – مركز ماوية – محافظة تعز في تأريخ 2015/10/14م

تتلخص الواقعة: بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة الوطنية, وبحسب ما تضمنته الوثائق والتقارير المرفقة بالملف, بأنه في يوم الأربعاء الموافق 10/14/ 2015م الساعة 11.00 مساءً تعرضت -قرية ذراح - مركز مديرية ماوية بمحافظة تعز لقصف بصاروخ أصاب منزل علي أحمد الشغدري؛ والتي كانت عائلته موجودةً فيه, ونتج عن القصف مقتل (10) أشخاص منهم (7) نساء وطفلين بالإضافة إلى تدمير المنزل تدميراً كلياً وكذا السيارات التي كانت بجواره.

أسماء القتلى :

م	الاسم	العمر
1	عفاف علي أحمد الشغدري	11 سنة
2	مجدي خالد أحمد الشغدري	11 سنة
3	تهاني علي أحمد الشغدري	18 سنة
4	إيمان علي أحمد الشغدري	23 سنة
5	عصماء علي أحمد الشغدري	19 سنة
6	زهراء أحمد صالح	65 سنة
7	رشاد علي أحمد الشغدري	22 سنة
8	عتيقة علي محمد سيف	66 سنة
9	أمل علي أحمد الشغدري	29 سنة
10	أماني علي أحمد الشغدري	28 سنة

وقد باشرت اللجنة التحقيق في الواقعة من خلال النزول إلى مكان الواقعة, ومقابلة عددٍ من أهالي الضحايا, وكذلك الاستماع إلى عدد من الشهود الموجودين من أبناء المنطقة ومنهم :(ع. ف .م. ي), و (م م. ا ش), و (م.أ.ي),؛ حيث أكد الجميع أن طيران التحالف كان يحلق فوق سماء المنطقة, وأنه عند حوالي الساعة 11.00 مساء تفاجأ الأهالي بسماع دوي انفجار كبير؛ تبين فيما بعد أنه ناتج عن سقوط صاروخ جو أرض استهدف منزل الضحية علي أحمد الشغدري بشكل مباشر؛ مما أدى إلى مقتل كل من كان في المنزل ولم ينج من القصف إلا الأب, الذي كان خارج المنزل, ويقوم بحراسة مزرعته, وأنه على اثر ذلك هرع أهالي المنطقة إلى المكان, وقاموا بانتشال الجثث والأشلاء من تحت الركام, كما أكد شهود الواقعة والمسعفون بأنهم سمعوا صوت الطيران يحلق في سماء المنطقة, وأنه لم يكن هناك أي ثكنة أو هدف عسكري بالقرب من المنزل أو في المنطقة التي تمَّ استهدافها.

النتيجة :

من خلال التحقيقات التي قامت بها اللجنة ومن خلال ما ورد في شهادة الشهود, واقوال الضحايا, وأقاربهم ؛ الذين استمعت إليهم اللجنة وكذلك ما تضمنته شهادات الوفاة للضحايا, وكون الواقعة حدثت في الليل, فقد سمع معظم الأهالي الطيران وهو يحلق في سماء المنطقة, وعقب ذلك تمَّ قصف المكان بصاروخ جو أرض. وحيث أن كافة التحقيقات التي قامت بها اللجنة تؤكد صحة وقوع الانتهاك , وأن الاستهداف تمَّ من خلال قصف الطيران , وحيث أن السيطرة على أجواء الجمهورية اليمنية خلال فترة الحرب تنفرد بها قوات

التحالف العربي لدعم الشرعية؛ فإنه وبناء عليه يتأكد لدى اللجنة أن طيران التحالف العربي هو المسؤول عن ارتكاب هذا الانتهاك.

2. واقعة قصف طيران التحالف العربي لمبنى كلية المجتمع بذمار (والمستخدم كمعتقل من قبل جماعة الحوثي), بتاريخ 2019/8/31م[7]

تتلخص الواقعة: بحسب ما تضمنه الملف لدى اللجنة من أدلة وافادات بعض الناجين من المعتقلين بأنه وفي يوم السبت بتاريخ 2019/8/31م عند الساعة (11:30) مساءً تم سماع صوت الطيران يحلق فوق مبنى كلية المجتمع بمحافظة ذمار وأنه تلى ذلك سماع صوت عدد من الانفجارات الكبيرة تبين فيما بعد انها اصوات انفجارات صواريخ جو ارض استهدفت احد مباني كلية المجتمع والذي كان يوجد فيه ما يقارب 175 معتقل اغلبهم تم اعتقالهم من نقاط تفتيش اثناء مرورهم ومنهم من تم نقلهم من سجون أخرى الى هذا المبنى المكون من دورين ونتج عن القصف سقوط ما يقارب (100) قتيل و حوالي (40) جريح بحسب الكشوفات لدى اللجنة وما ورد في بيان اللجنة الدولية للصليب الاحمر[8].

- باشرت اللجنة التحقيق في الواقعة بعد أن قامت برصدها وتوثيقها ومقابلة عدد من الضحايا الناجين وعدد من الشهود من أبناء المنطقة المجاورة للكلية, وعدد ممن حضروا إلى المبنى من المسعفين بعد القصف؛ ومنهم الضحية (ع.أ.ع), والذي أفاد بأنه كان محتجزاً داخل المبنى وإنه عند حوالي الساعة 11.30 مساءً سمع صوت الانفجار الاول الذي استهدف الدور الثاني وادى الى ارتجاج المبنى حتى تفتحت نوافذ الدور الارضي الذي كان فيه الضحية وأنه تلى ذلك بلحظات وقوع الضربة الثانية والثالثة والذي كانتا في وسط المبنى وأنه في حينها كان في الطرف الشرقي من الدور الأرضي مع اثنين أخرين من الناجين الذي تمكنوا بعد الضربة الثالثة من الخروج من المبنى, وعند خروجهم شاهدوا المبنى وقد تدمر بالكامل, وأصوات المعتقلين تملأ المكان بالصراخ، وأنهم تمكنوا من الهروب من خلال القفز فوق سور الكلية شرقاً؛ باتجاه منطقة هران, وحال هروبهم بجوار السور سمعوا صوت الضربة الرابعة خلفهم, فاستلقوا بأجسادهم على الأرض, ثم نهضوا بعدها واستمروا بالهروب, وبعد ابتعادهم من السور بمسافة بسيطة سمعوا صوت الانفجار الخامس، وأنهم بعد أن نجوا من الموت بأعجوبة تفرقوا وذهب كلٌّ منهم في اتجاه, وفي حين تمكن الضحية - مدلى المعلومات - من الهروب واللجوء إلى مكان آمن, أفاد أنه سمع أن نقطة أمنية تتبع جماعة الحوثي ألقت القبض على الشخصين الأخرين؛ الذين هربا معه، أما بقية من تمكن من الهروب فلا يعلم مصيرهم.

كما أنه وبحسب ما جاء في شهادة الشهود (ح.ي.أ) و (ج.م.أ) الساكنين بالقرب من الكلية فانهم وبعد توقف القصف هرعوا الى المكان وشاهدوا حسب وصفهم ما يمكن وصفة بالمجزرة الكبيرة، حيث تتناثر الجثث والاشلاء في كل مكان كما شاهدوا المبنى وهو مدمر بالكامل والحرائق والادخنة تنبعث منه وانهم حاولوا المساهمة في انتشال الجثث إلا إن أفراد من جماعة الحوثي منعوهم من ذلك ولم يتم البدء في رفع الجثث الا صباح اليوم الثاني .

---

[7] انشأت كلية المجتمع بمدينة ذمار بموجب القرار الجمهوري رقم 7 لسنة 2011م, وتتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة مالياً وإدارياً، وتتكون كلية المجتمع من مجموعة من المباني المتجاورة, حسب ما أظهرتها الصور الجوية قبل الاستهداف, وكانت مجهزة بقاعات دراسية ومكاتب إدارية، وتشير المعلومات التي حصلت عليها اللجنة بقيام جماعة الحوثي بعد سيطرتها على محافظة ذمار مطلع العام 2014م, بتحويل مباني الكلية إلى مركز تدريبي خاص بها حتى منتصف عام 2015م، ثم استهدفها طيران التحالف العربي بعدة غارات جوية أحدثت فيها بعض الدماء؛ الأمر الذي دفع جماعة الحوثي إلى إخلائها من أي مظاهر للحركة، وحولتها إلى معتقل، ووضع فيها العشرات من المعتقلين والمخفيين قسراً؛ غالبيتهم من المدنيين وعدد قليل من أسرى الحرب.

[8] https://www.icrc.org/ar/document/yemen-scenes-devastation-every-single-detainee-either-hurt-or-injured-attack

اما عدد المعتقلين الذين كانوا في المعتقل أثناء استهدافه, فلم تكن هناك إحصائيات دقيقة بعددهم، ولكن من خلال عملية البحث الذي أجرته اللجنة, والتقديرات التي ذكرتها بعض الجهات الحقوقية العاملة في المجال الانساني، فإن هناك تفاوتاً في العدد الإجمالي للمعتقلين، فقد أفاد الضحية (ع.أ.ع)؛ أحد الناجين من عملية القصف أثناء المقابلة التي اجرتها اللجنة معه والموثقة لدى اللجنة, بأنه يوجد في الدور (الارضي) الذي كان الضحية معتقل فيه ما يقارب (80) معتقلاً بينما يوجد في الطابق العلوي من 90 إلى 93 معتقلاً تقريباً إي ما مجموعهم من (170 إلى 173) معتقلاً.

وقد أشار إلى هذا العدد البيان المشترك الصادر من المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة, والمنسق المقيم منسق الشؤون الإنسانية لليمن بالأمم المتحدة بتاريخ 2019/9/1م[9]، حيث ذكر البيان أنه كان يوجد في المعتقل ما يقارب 170 محتجزاً، وهو نفس العدد الذي ذكرته اللجنة الدولية للصليب الأحمر في بيانها الصحفي بتاريخ 2019/9/1م, وكذلك منظمة العفو الدولية بتاريخ 2019/9/2م .

اما عدد الضحايا من المتوفين والمصابين فلم تكن هناك إحصائيات دقيقة إلا أن المعلومات التي حصلت عليها اللجنة[10], تشير إلى أن معظم من كان في المعتقل تعرض للوفاة والإصابة؛ نتيجة القصف وقد استمعت اللجنة إلى إفادات من حضر من المتطوعين من الأهالي بعد عملية القصف مباشرة؛ لتقديم المساعدة في انتشال الجثث واسعاف المصابين منهم (ح.م.ا)؛ الذي أفاد أن عدد المصابين الذين تم إسعافهم صباح يوم الأحد الموافق 2019/9/1م يصل إلى 40 مصاباً تقريباً. أما الجثث التي تم انتشالها تصل إلى 134 جثة، وقد أفاد فريق الخبراء المعني باليمن أنه تلقى معلومات تفيد أن نحو 100 شخصٍ محتجز قتلوا وأن 40 شخص أصيبَ في الحادث[11]، أما جماعة الحوثي فقد ادعت عبر لجنة الأسرى التابعة لهم أن عدد الضحايا 141 قتيلاً, و44 جريحاً, وأعلنوا ذلك بكشفٍ عن أسماء الضحايا.

وقد أكد التحالف العربي قيامهم بقصف الموقع في حينها, وأكد ذلك في آخر تصريح صادر من الفريق المشترك لتقييم الحوادث بتأريخ 2020/3/10م, [12]والذي أدّعى أن الموقع هدفٌ عسكري مشروع, وأفاد أنه حسب المعلومات المؤكدة لديهم أن جماعة الحوثي استولت على مجمع الكلية, وأصبحت تستخدمه لتخزين الطائرات بدون طيار, وتخزين صواريخ الدفاع الجوي, وآليات عسكرية تابعة للجماعة، كما ادعى الفريق أنه لم يكن لدى قوات التحالف علمٌ باستخدام أحد المباني بالمجمع كموقع اعتقال, وأشار بأن الموقع ليس مسجلاً في قائمة الأمم المتحدة ضمن الاهداف الممنوع شن هجوم عليها, ولم يوجد على أي من مباني الموقع شعار لتمييزه على أنه معسكر اعتقال، وأنه يبعد عن سجن ذمار المسجل في القائمة بحوالي 10 كليومتراً، وقد نفت جماعة الحوثي هذا الادّعاء.

وتشير افادات بعض الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة والموثقة لديها أن جماعة الحوثي كانت تستخدم بجوار مبنى الاعتقال ورشة لصيانة الأسلحة التي تتعطل في الجبهات، حيث أفاد الشاهد (ع.أ.ع) الذي كان معتقلاً في المجمع؛ أحد الناجين من عملية القصف بأنه على بعد مسافة من 20 إلى 25 متر من مبنى الاعتقال الذي كان محتجزاً فيه, توجد ورشة فنية لصيانة الأسلحة التي تتعرض للأعطال لدى جماعة الحوثي في الجبهات، كما أفاد الضحية أنه كان يسمع ليلاً عملية الجلخ وماكينات اللحام وأحيانا الضرب بالسلاح من مكان الورشة التي بجوار مبنى الاعتقال, وهذا الشاهد هو أحد الضحايا الذي تضمن

---

[9] البيان بيان-مشترك-للمبعوث-الخاص-والمنسق-المقيم-ومنسق-الشؤون-الإنسانية-لليمن https://osesgy.unmissions.org/ar/

[10] عدد الضحايا لايزال محل بحث ومتابعة لدى اللجنة كون كشوفات الأسماء التي وصلت الى اللجنة من اكثر من جهة متضاربة.

[11] التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني باليمن S/2020/70

[12] بيان الفريق المشترك لتقييم الحوادث في موقع وكالة الانباء السعودية https://www.spa.gov.sa/2045247

اسمه الكشف؛ الذي أعلنت عنه جماعة الحوثي، أما الشاهد (إ.ع.ج)؛ وهو أحد المعتقلين في مجمع كلية المجتمع؛ الذي تم الإفراج عنه في منتصف العام 2018م, أي قبل عملية القصف للمعتقل الذي كان محتجزاً فيه؛ حيث أفاد بأنه مع حلول الليل كان يسمع حركات مختلفةً بينها حركة شاحنات في الجوا، ونقل أدوات من وإلى المبنى، وكانت تستمر هذه الحركة حتى طلوع الفجر، ليعم الهدوء بعدها في المكان، وقد وثقت اللجنة اقوالهم ومحتفظة بها لديها.

كما أفاد بعض المعتقلين في المكان المستهدف؛ والذين تم الإفراج عنهم بما يقارب شهراً من قصف المكان, وهو ما أفاد به الضحية الناجي إيضاً؛ التي اخذت اللجنة اقواله أنها زارتهم لجنة الصليب الأحمر مرتين, أخرها في منتصف العام 2018م تقريباً وذلك ما أكدته لجنة الصليب الأحمر.

النتيجة:

- من خلال التحقيقات التي قامت بها اللجنة في الواقعة, وما تضمنه ملف القضية من أدلة وتقارير, وما ورد في إفادات الناجين والشهود الذين تم الاستماع اليهم من قبل اللجنة؛ تبين أن المبنى محل الاستهداف قد استخدمته جماعة الحوثي معتقلاً تجمع فيه المعتقلين من عدد من المحافظات؛ حيث بلغ عددهم ما يقارب (173) معتقلاً, كما تبين أن مبنى المعتقل قد تمت زيارته من قبل لجنة الصليب الأحمر قبل القصف؛ وذلك بحسب بيان اللجنة الصادر بتاريخ 2019/9/1م، ومما يدل أن معرفة الغرض الذي تستخدم فيه جماعة الحوثي المبنى أمر ممكن وغير متعذر. وبناءً عليه فقد خلصت اللجنة الى قيام مسؤولية قوات التحالف العربي عن هذا الانتهاك .
- تشترك جماعة الحوثي في المسؤولية الجنائية الناشئة عن ارتكاب هذا الانتهاك؛ وذلك لثبوت قيامها وبشكل متكرر ومنهجي باستخدام الأعيان المدنية كمعتقلات يتم فيها وضع المئات من المدنيين بشكل غير قانوني؛ وهو الأمر الذي يؤدي ايضا الى تعريض حياة هؤلاء المعتقلين للخطر.

3. قصف طيران التحالف لمصنع كوكاكولا للمشروبات الغازية في صنعاء بتاريخ 2015/12/29م:

تتلخص واقعة الانتهاك: بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة؛ أنه وفي يوم الثلاثاء بتاريخ 2015/12/29م وتحديداً الساعة 8.30 مساءً, تمَّ قصف مصنع كوكاكولا الكائن في أمانة العاصمة, مديرية بني الحارث وادي أحمد؛ والذي يبعد عن قاعدة الديلمي حوالي 120 إلى 150 متراً تقريباً؛ مما أدى إلى تدمير خطوط الإنتاج في المصنع بالكامل.

وبحسب التقرير الميداني الذى أجرته اللجنة لموقع الانتهاك, والأدلة والصور المرفقة بالملف, وما ورد في إفادة الضحايا الناجين من موظفي المصنع, وما جاء في شهادة الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة ومنهم: (ع.ع.أ), و (م.أ.ق.ا), و(أ. ط.م.ق),و(خ.ي.ح.ا),و (ع.أ.ص.ا),و(ج.ع.غ),و (م.س.ح.ا),و(ع.ع.ل),و(ب.م.ص.ل), فأنه وفي تمام الساعة 8.30 مساءً وبتاريخ 2015/12/29م, وبعد خروج الموظفين من المصنع حيث لم يتبق إلا عدد قليل من العاملين من إداريين وحراس, ومندوبي مبيعات, وحمّالين، تمَّ سماع صوت الطيران يحلق في سماء المنطقة, ثم تلا ذلك سماع دوي ثلاثة انفجارات ناجمة عن قصف المصنع بثلاثة صواريخ, بين الصاروخ والأخر من دقيقتين إلى خمس دقائق؛ حيث استهدف الصاروخ الأول خط الإنتاج الزجاجي في المصنع ودمره كلياً، فيما استهدف الصاروخ الثاني خط الإنتاج للمشروبات الغازية في العبوات البلاستكية, أما الصاروخ الثالث فقد استهدف محطة توليد الكهرباء؛ مما أدي إلى تدميرها بشكل كلّي , بالإضافة إلى محولي توزيع الطاقة, كما تضرر مبنى الإدارة بشكل جزئي, وكذلك مطعم المصنع؛ والذي شمله الدمار بمكوناته. كما تعرض مبنى المراقبة

الواقع قرب البوابة إلى دمار كامل, وتضررت جزئيا الحديقة وموقف السيارات، كما أفاد شهود العيان أنه نتج عن القصف حريق هائل في المصنع أثار الهلع والرعب لدى سكان الحي, ولم يتمكن أحد من السيطرة على الحريق بسبب تدمير مصدر الإطفاء بالمصنع وتدمير مولدات الكهرباء, ولم يتم إطفاء الحريق إلا بعد وصول سيارات الإطفاء؛ والتي وصلت متأخرة؛ حيث ظل الحريق مشتعلاً في المصنع من ست الي سبع ساعات تقريباً، كما نتج عن القصف - بحسب تقارير إدارة المصنع - خسائر مادية واقتصادية كبيرة؛ تقدر بمبلغ سبعة وستين مليون دولار وتسبب في تسريح 307 عامل يعولون مئات الأسر, كما أصيب في القصف 6 من العاملين والحراس بإصابات متوسطة وخفيفة ممن كانوا موجودين أثناء القصف:

أسماء الضحايا

م	الاسم	العمر
1	وسام إسماعيل عبد الواسع	40 عاماً
2	محمد عبد العزيز العامري	42 عاماً
3	عبد الكريم عبد الله اللساني	41 عاماً
4	جمال عبد الرشيد غانم	33 عاماً
5	أحمد طاهر مبخوت	47 عاماً
6	أمجد وسام إسماعيل	13 عاماً

كما تسبب القصف في تضرر سبعة من المنازل المجاورة للمصنع بشكل جزئي؛ وهي منازل المواطنين: علي الصغير صالح الحشرة، محمد الصبري، عبده الرجوي، مجاهد النصيري، نبيل الحرازي، دكتور محمد الكاهلي.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في الواقعة, وما تضمنته التقارير المرفقة بالملف, وما جاء في إفادة الضحايا, وأقوال الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة؛ والذين أكدوا سماع صوت الطيران قبل الانفجار وأنه أعقب ذلك قصف المصنع بثلاثة صواريخ استهدفت جميع خطوط الإنتاج بالمصنع, وأن المصنع لم يكن فيه أي هدف أو ثكنة عسكرية؛ فأنه تبين للجنة أن المسئول عن هذا الانتهاك هي قوات التحالف العربي (طيران التحالف).

فيما يخص ما ورد في تصريح المتحدث باسم فريق تقييم الحوادث التابع لقوات التحالف؛ والذي أفاد في المؤتمر الصحفي الذي عقده في شهر سبتمبر من العام 2017م, أن جماعة الحوثي قد استخدمت المصنع لتخزين منصات إطلاق صواريخ بالستية - وبالتالي فقد سقطت عن المصنع الحماية المقررة للأعيان المدنية؛ لمساهمته

فـي دعـم المجهـود الحربـي، كمـا أفـاد أن القصـف كان دقيقاً ولـم تصـب أثنـائه أي مـن المبانـي المجـاورة للمصنـع- . إلا أن الثابـت لـدى اللجنـة أن فريـق تقييـم الحـوادث لـم يقـدم أي دليـل بشـأن مـا ذكـره عـن اسـتخدام المصنـع فـي تخزيـن منصـات إطـلاق صواريـخ بالسـتية,كمـا أن الثابـت لـدى اللجنـة تضـرر سـبعة منازل مجـاورة للمصنـع, علـى نحـو مـا سـبق وأن بينـاه؛ وذلـك بخـلاف مـا ورد فـي تصريـح المتحـدث باسـم فريق تقييم الحـوادث التابع لقوات التحالف العربي.

واقعة قصف طيران التحالف لسيارة في قرية ضمي – مديرية حيس– محافظة الحديدة بتاريخ 2017/12/16م

تتلخـص الواقعـة: بحسـب مـا تضمنـه ملـف القضيـة لـدى اللجنـة، وبحسـب مـا تضمنتـه الوثائـق والتقاريـر المرفقـة بالملـف بأنـه فـي يـوم الجمعـة الموافـق 2017/12/16م السـاعة 3.00 مسـاءًا تعرضـت منطقـة ضمـي فـي مديريـة حيـس محافظـة الحديـدة للقصـف بصـاروخ أصـاب سـيارة نـوع (هايلوكـس تويوتـا موديـل 2009م)؛ كان علـى متنهـا أربعـة أشـخاص بينهـم طفلـة , حيـن كانـوا فـي طريـق عودتهـم مـن مدينـة حيـس مركـز المديريـة , وقـد قتلـوا جميعـا كمـا تسـبب القصـف فـي إتـلاف السـيارة وتدميـر عـدد مـن المحـلات والمنـازل المجـاورة لمـكان القصـف.

أسماء القتلى:

م	الاسم	العمر
1	عباس محمد علي منصوب	54 سنة
2	محمد عباس محمد علي منصوب	25 سنة
3	نجاة عباس محمد علي منصوب	14سنة
4	علي عمر سالم غياث	27سنة

وقـد باشـرت اللجنـة التحقيـق فـي الواقعـة مـن خـلال النـزول الميدانـي, ومقابلـة عـددٍ مـن أقـارب الضحايـا، وكـذا الاسـتماع إلـى عـدد مـن الشـهود والمسـعفين، ومنهـم :(ي. ع. م. ع .م)، و (ب. ع. ق), و(س. ع. ا) ؛حيـث أكـد الجميـع أن طيـران التحالـف كان يحلـق فـوق سـماء المنطقـة فـي الوقـت الـذي كانـت فيـه السـيارة التـي تقـل الضحايـا قـد وصلـت إلـى قريـة ضمـي؛ وهـي مـن نـوع (هايلوكـس تويوتـا موديـل 2009م) وأنـه عنـد وصـول السـيارة تـمَّ اسـتهدافها بالقصـف بصـاروخ طيـران؛ ممـا أدى إلـى مقتـل الضحيـة عبـاس محمـد علـي منصـوب, وولديـه محمـد عبـاس محمـد , و الطفلـة نجـاة عبـاس محمـد وعلـي عمـر سـالم غيـاث؛ الذيـن كانـوا علـى متـن السـيارة . وعلـى إثـر ذلـك هـرع أهالـي المنطقـة إلـى المـكان، وقامـوا بجمـع أشـلاء القتلـى ، كمـا أفـاد شـهود الواقعـة والمسـعفون أنهـم شـاهدوا الطيـران وهـو يحلـق فـي سـماء المنطقـة، وأنـه لـم تكـن هنـاك أي ثكنـة أو هـدف عسـكري فـي المنطقـة التـي تـمَّ اسـتهدافها.

النتيجة:

مـن خـلال التحقيـق الـذي قامـت بـه اللجنـة، ومـن خـلال تقريـر الفريـق الميدانـي، وأقـوال الضحايـا وأقاربهـم، وشـهادة شـهود الواقعـة والمسـعفين الذيـن اسـتمعت إليهـم اللجنـة، وكـذا شـهادات الوفـاة للضحايـا، ولكـون الواقعـة حدثـت فـي منتصـف النهـار، وسـمع معظـم الأهالـي صـوت الطيـران وهـو يحلـق بعلـو منخفـض فـي سـماء المنطقـة، وأعقـب ذلـك قصـف المـكان بصـاروخ جـو أرض. وحيـث أن كافـة التحقيقـات التـي قامـت بهـا اللجنـة تؤكـد صحـة وقـوع

الانتهاك، وأن الاستهداف تمَّ من خلال قصف الطيران، وحيث أن السيطرة على أجواء الجمهورية اليمنية خلال فترة الحرب تنفرد بها قوات التحالف العربي لدعم الشرعية, فإنه وبناء عليه تأكد للجنة أن طيران التحالف العربي هو المسؤول عن ارتكاب هذا الانتهاك.

5. واقعة قصف منزلين بقرية المساعفة مديرية الحزم محافظة الجوف بتاريخ 2020/7/15

تتلخص الواقعة: بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة؛ بأنه في تمام الساعة 7.00 في يوم الأربعاء بتاريخ 2020/7/15م صباحاً قام طيران التحالف بتوجيه ضربتين بصواريخ جو أرض استهدفا منزلين في قرية المساعفة بمديرية الحزم محافظة الجوف؛ مما أدي إلى تدمير المنزلين كليا ومقتل 11 ضحية جلهم من النساء والأطفال وإصابة 8 آخرين؛ منهم 7 أطفال وامرأة واحدة.

أسماء القتلى

م	الاسم	العمر
1	محمد صالح محمد مبخوت	7 أيام حديث الولادة
2	صالح محمد مبخوت حسن مرعي	32 سنة
3	رهف صالح محمد مبخوت	8 سنوات
4	بدور عبدالمجيد محمد المسدس	9 سنوات
5	صالح أحمد محمد مرزوق	16 سنة
6	أسماء مبخوت محمد مرزوق	26 سنة
7	صالحة مبخوت حسن مرعي	45 سنة
8	حمد سالم محمد السداسي	
9	سعيد مرعي حمد	19 سنة
10	يحيى عبدالمجيد محمد	5 سنوات
11	صالح مبخوت مرزوق	

أسماء المصابين

م	الاسم	العمر
1	نورة عبدالمجيد محمد	4 سنوات
2	فرجة صالح محمد مبخوت	4 سنوات
3	هند صالح محمد مبخوت	6 سنوات
4	إلياف ناجي مبخوت	2 سنتان
5	قبول مبخوت مرزوق	11 سنة
6	حمد محمد مبخوت حسن	9 سنوات
7	مانع عبداللطيف على مرزوق	7 سنوات
8	سابر مبخوت مرزوق	

وبحسب ما جاء في تقرير النزول الميداني المرفوع من قبل فريق اللجنة, وما تضمنته الصور والوثائق المرفقة في الملف, وما ورد في إفادة المبلغين, وذوي الضحايا, وما جاء في شهادة الشهود ومنهم: (م.أ.ن.غ), و (ص.م.م) , و (م.س.ن.ف), فإنه وعند الساعة 7.00 من صباح يوم الأربعاء الموافق 2020/7/15م تعرض منزلان - أحدهما مكون من دورين والآخر من دور واحد بهما نساء وأطفال بمنطقة المساعفة، مديرية الحزم, محافظة الجوف - للقصف بضربتي صواريخ جو أرض من طيران التحالف العربي نتج عنها تدمير المنزلين بالكامل, وبما فيهما من ممتلكات خاصة. كما أدى القصف إلى مقتل 11 ضحية معظمهم من النساء والأطفال؛ ومن بينهم طفل مولود لم يتجاوز عمره 7 أيام, وأصيب 8 أشخاص آخرين؛ 7 منهم أطفال, إضافة إلى امرأه واحدة. وبحسب ما جاء في الأقوال والإفادات فإن أهالي القرية سمعوا صوت الطائرات وهي تحلق في سماء المنطقة قبل وبعد القصف, كما أفاد جميع من تمَّ الاستماع إليهم بأنه لم يكن في المنطقة أي هدف عسكري, ولا أي مجاميع مسلحة, أو مقاتلة سواءاً تابعة لجماعة الحوثي أو لغيرها وأن المكان المستهدف بعيد عن جبهات القتال, كما أن الضحايا جميعهم من المدنيين؛ بل إن جلهم من النساء والأطفال.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في هذه الواقعة وما احتواه ملف القضية من أقوال ذوى الضحايا والشهود, وصور ومقاطع الفيديو, وتقارير طبية, وما تضمنه تقرير النزول والمعاينة المرفوع إلى اللجنة من قبل الفريق المكلف بالنزول. فقد تبين للجنة صحة حصول الانتهاك وأن الجهة المسئولة عن هذا الانتهاك هي طيران قوات التحالف العربي.

ثانياً: زراعة الألغام

تعتبر زراعة الألغام الفردية من الانتهاكات المجرمة في القانون الدولي الإنساني، والمواثيق المرتبطة بها، ومنها: (اتفاقية أوتاوا لحظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد), والمصادق عليها من قبل الجمهورية اليمنية في عام 1998م. وقد أدرجت اللجنة جريمة زراعة الألغام ضمن قوائم الانتهاكات التي تمنحها اللجنة الكثير من الاهتمام في عملية الرصد والتحقيق ، وخلال الفترة التي يُغطيها التقرير, رصدت اللجنة 85 واقعة زراعة ألغام فردية، نتج عنها سقوط (53) قتيلا، منهم : (36) رجلاً و(5) نساء و (12) طفلاً ، إضافة إلى سقوط (83) جريحاً منهم: (52) رجلاً و (9) نساء و (22) طفلاً. وجميع هذه الحالات انفردت بها جماعة الحوثي.

نماذج من الوقائع المتعلقة بزراعة الألغام التي أنهت اللجنة التحقيق فيها:

1. **واقعة انفجار لغم أرضي في قرية الشقب – مديرية الموادم محافظة تعز بتاريخ 2019/9/25م**

تتلخص الواقعة: بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وبحسب ما جاء في الوثائق والتقارير المرفقة بالملف بأنه وفي تمام الساعة 10.00 صباحا بتاريخ 2019/9/25م، انفجر لغم أرضي مضاد للأفراد بالمواطنة هند يوسف أحمد محمد 47 سنة, في قرية الشقب مديرية الموادم – محافظة تعز وأدى إلى بتر رجلها

وبحسب ما ورد في إفادات ذوي الضحية، وما تضمنه تقرير فريق اللجنة,وما جاء في شهادات الشهود الذين تمَّ الاستماع إليهم من قبل اللجنة ومنهم: (ه. ي. ا. م), و (ع .ا. ع. ا), و (ش. ع.ع) ، فإنه في الساعة 10.00 صباحاً يوم الأربعاء بتاريخ 2019/9/25م، كانت الضحية هند ذاهبة لتفقد منزلها الذي نزحت منه قبل

عامين؛ الكائن أسفل تبة الصالحين في قرية الشقب؛ الذي قاموا مقاتلو جماعة الحوثي بتفجيره قبل حوالي ستة أشهر من هذه الواقعة, وعندما وصلت الضحية إلى جوار منزلها وجدت أنه لم يتبق إلا غرفة واحده فقط من المنزل, وعندما حاولت الضحية الدخول إلى المنزل المدمر انفجر بها لغم أرضي مضاد للأفراد عند الباب؛ زرعته جماعة الحوثي؛ مما أدى إلى بتر رجلها اليسرى. وبعد سماع صوت الانفجار قام ابن عم الضحية واسمه عبدالرزاق بحملها ومحاولة إسعافها والتسلل بها من بين الأشجار, وفي الطريق تمَّ إطلاق نار عليهما من قبل أفراد جماعة الحوثي؛ المتمركزة في تبة الصالحين, إلا أنهما نجيا ولم يتعرضا لأي إصابة, واستمرت فترة نقل واسعاف الضحية حوالي ساعتين مشياً على الأقدام, حتى تمَّ الوصول بها إلى قرية النجد؛ التي يتواجد بها سيارات, ثم بعد ذلك تمَّ نقلها إلى مستشفى الصفوة وسط مدينة تعز.

2.واقعة مقتل الضحية/ صلاح حسان مثنى عماري – الطريق العام بنقيل الشيهم – مديرية/ قعطبة – محافظة/ الضالع بتاريخ 2019/10/17م.

تتلخص الواقعة: بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وما احتوته الصور والوثائق والتقارير المرفقة بالملف, وما جاء في افادة ذوي الضحية وما ورد في شهادة الشهود؛ الذين تم الاستماع إليهم من قبل اللجنة ومنهم: (ع. ق. ف. س), و (س. أ. س. ك.ع. ف), بأنه في تمام الساعة 5.30 مساءً يوم الخميس الموافق 2019/10/17م، وبينما كان الضحية صلاح حسان مثنى عماري يسير بجوار الطريق العام بنقيل الشيم المؤدي إلى مدينة قعطبة، انفجر به لغم أرضي تم زراعته من قبل جماعة الحوثي عند سيطرتها على النقيل؛ مما أدى الى إصابته بعدة شظايا في الرأس, وبأماكن متفرقة من جسمه، وعلى الفور هرع إلى مكان الانفجار مجموعة من أهالي المنطقة, وقاموا بإسعاف الضحية إلى أحد المستشفيات في المنطقة، وبعد إجراء الإسعافات الأولية له نصح الأطباء في المستشفى بنقله إلى عدن نظراً لخطورة حالته, وبالفعل تم اسعاف الضحية إلى مستشفى البريهي في عدن؛ حيث فارق الضحية الحياة بعد وصوله إلى المستشفى متأثرا بجراحه التي أصيب بها جراء انفجار اللغم الأرضي الذي تعرض له.

3.واقعة إصابة الضحايا عرفات علي ابراهيم وأمين عرفات ابراهيم وعائشة درويش احمد، نتيجة انفجار لغم ارضي في قرية الخدور - مديرية اللحية - محافظة الحديدة- بتاريخ 2018/9/5م.

تتلخص الواقعة: بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وما جاء في إفادات الضحايا وشهادات الشهود، ومنهم: (ع.ع.ا)، و (ا. م. ع.)، و(ع. ع. ع. ر)، بأنه في حوالي الساعة (10:00) صباحاً بتاريخ 2018/9/5م، وأثناء ما كان الضحية عرفات علي ابراهيم يسير برفقة أبنه الطفل أمين عرفات ابراهيم، وزوجته عايشه دمديش أحمد, متجهين لزيارة والد زوجته في قرية الخدور بمديرية اللحية, انفجر بهم لغم أرضي في الطريق؛ تسبب في بتر قدم الضحية عرفات, وأصيب أبنه أمين بشظايا في رأسه، كما أصيبت زوجته عائشة بشظايا في رجليها. وقد أفاد شهود الواقعة وأهالي المنطقة بأن جماعة الحوثي هي من قامت بزراعة هذه الألغام في الطرقات أثناء سيطرتها على المنطقة بهدف إعاقة تحرك أفراد المقاومة.

أسماء المصابين:

م	الاسم	العمر
1	عرفات علي إبراهيم	35 سنة
2	امين عرفات إبراهيم	4 سنوات
3	عائشة درويش أحمد	33 سنة

4.واقعة اصابة الضحايا هيلة سالم العواضي وعلياء صالح العواضي، منطقة الغول - شعب كرش- مديرية نعمان- محافظة البيضاء - بتاريخ 3/ 5/ 2018م :

تتلخص الواقعة: بحسب ما تضمنته ملف القضية لدى اللجنة، وما جاء في إفادات الضحايا وشهادات الشهود ومنهم: (ف.ع.أ), و (ع. ع .أ), بأنه في حوالي الساعة 10.00 صباحا بتاريخ 3/ 5/ 2018م وأثناء قيام الضحيتين هيلة سالم العواضي, وعلياء صالح العواضي برعي الأغنام في شعب كرش بمديرية النعمان,انفجر بهما لغم أرضي؛ زرعته عناصر جماعة الحوثي في المنطقة لغرض منع تنقل المواطنين وقوات الجيش التابع للحكومة الشرعية في هذه المنطقة، وقد أدى انفجار اللغم إلى إصابة الضحيتين بكسور وجروح وحروق على نحو ما تحكيه التقارير الطبية والصور الفوتوغرافية المرفقة بملف القضية.

أسماء المصابين:

م	الاسم	العمر
1	هيلة سالم العواضي	
2	علياء صالح العواضي	

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، والأدلة التي حصلت عليها، في الوقائع المذكورة أعلاه وفي غيرها من الوقائع المتعلقة بزراعة الألغام الفردية؛ تبيَّن للجنة بأن المسؤول عن هذه الانتهاكات هي جماعة الحوثي التي تنفرد بممارسة هذا النوع من الانتهاكات عن باقي الأطراف الأخرى المشتركة في النزاع المسلح في اليمن، وتمارسه بمنهجية في كافة المواقع العسكرية التي تسيطر عليها، والمناطق والطرقات التي تنسحب منها. كما تبين للجنة من خلال العديد من الأدلة، وما تضمنته إفادات خبراء نزع الألغام؛ الذين تمَّ الإستماع إلى إفاداتهم من قبل اللجنة في العديد من المناطق بأن جماعة الحوثي تقوم بتصنيع الألغام الفردية بخبرات محلية، وفي مصانع أنشأتها؛ مستخدمة معدات ومقرات الجيش في المناطق التي سيطرت عليها، وتقوم بتوزيع هذه الألغام وتخزينها في كافة المناطق؛ مخالفة بذلك الاتفاقيات الدولية المصادق عليها من قبل اليمن التي تحظر صناعة ونقل وتخزين هذا النوع من الألغام.

ثالثاً: تجنيد الأطفال

يعد تجنيد الأطفال من الانتهاكات الجسيمة التي تحظرها التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية المعنية بحماية الأطفال؛ وعلى وجه الخصوص اتفاقية حقوق الطفل المصادق عليها من قبل الجمهورية اليمنية، والبرتوكول الاختياري الأول الملحق بالاتفاقية، واللذان يحظران تجنيد واستخدام الأطفال في النزاعات المسلحة ، بالإضافة إلى (قانون حقوق الطفل اليمني المتوائم مع الاتفاقية)؛ ولهذا فقد اهتمت اللجنة بهذا النوع من الانتهاكات؛ لاسيما مع توفر الكثير من صور استخدام وتجنيد الأطفال أثناء النزاع المسلح؛ سواء بالمشاركة المباشرة في القتال أو في تقديم العون للمقاتلين، مما تسبب في تعريض أولئك الأطفال للخطر.

وخلال الفترة التي يغطيها التقرير قامت اللجنة بالتحقيق في عدد (126) حالة انتهاك متعلقة بتجنيد الأطفال, واستخدامهم في الأعمال القتالية والعسكرية؛ وجميع هذه الانتهاكات المتعلقة بتجنيد الأطفال انفردت بها جماعة الحوثي.

1. واقعة تجنيد عدد سبعة أطفال بتاريخ 2019/12/4م مدينة ذمار حي الجمارك :

تتلخص الواقعة: وفقاً لما تضمنه ملف القضية, وما ورد في افادات ذوي الضحايا, وما جاء في شهادات الشهود ومنهم: (ع.ع.ج), و(هـ. م. أ), بأنهُ تم استدراج الضحايا وعددهم سبعة أطفال لا تتجاوز أعمارهم (15 عاماً) من قبل المشرف الأمني لجماعة الحوثي, في حي الجمارك بمدينة ذمار المدعو ياسين غيثان سيف السماوي؛ الذي طلب من الضحايا الذهاب معه للحضور لدورات ثقافية ووعدهم أنهُ بعد ذلك سيتم توزيعهم على النقاط الأمنية في المدينة مع منحهم أسلحة ورواتب شهرية، ثم إنهُ وبعد أن غادر الأطفال مع المذكور اختفوا وانقطعت أخبارهم عن أهاليهم لمدة 45 يوماً وفي تاريخ 2020/1/21م , فوجئ الأهالي بإحضار جماعة الحوثي لأطفالهم السبعة وهم جثث وأشلاء ممزقة, واخبروهم أنهم قتلوا في جبهة نهم, وتم إقامة مراسيم لدفنهم في مقبرة الروضة في مدينة ذمار **واسماء الضحايا هم** :

م	الاسم	العمر
1	محمد عبدالوهاب علي جهلان	15 سنة
2	محمد أحمد الميندي	14 سنة
3	عبود مسعد السماوي	15 سنة
4	وائل أحمد رسام	15 سنة
5	جوهر التهامي	14 سنة
6	مازن محمد رشيدي الفضلي	15 سنة
7	خالد سلوان الخولاني	15 سنة

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة وما ورد من أدلة وإفادات الشهود ومن خلال إعلان التشييع للضحايا من قبل جماعة الحوثي عبر قناة المسيرة التابعة للجماعة والذي تحتفظ اللجنة بمقطع مسجل منه تبين للجنة أن قيادة جماعة الحوثي في محافظة ذمار والمشرف الأمني للجماعة في حي الجمارك بمدينة ذمار المدعو ياسين غيثان سيف السماوي هما المسئولان عن هذا الانتهاك.

2. واقعة تجنيد الطفل (أ.ن.ص.ف) مواليد 2005م مديرية خولان - محافظة صنعاء :

تتلخص الواقعة بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة وبحسب ما ورد في افادة المبلغ (ع.م.ع) وشهادة الشهود الذين استمعت اليهم اللجنة ومنهم (أ.ن.أ) و (م.م.ع) بانه بتاريخ 15 يناير 2019م قامت جماعة الحوثي في مديرية خولان محافظة صنعاء عبر مسئول التجنيد التابع لها بالمديرية المدعو شفيق يحيى أحمد دحان الملقب أبو علي, بأخذ الطفل (أ.ن.ص.ف) وعمره (14) سنة وتجنيده بعد اخضاعه لدورة ثقافية وعسكرية سريعة، وذلك بالرغم من أنه يعاني من مرض نفسي كما تم بعد ذلك إرساله للقتال في محافظة حجة حيث لا يزال الطفل المذكور يقاتل في صفوف الجماعة برغم صغر سنة وبرغم وضعه الصحي السيء وما يعانيه من مرض نفسي من قبل أن يتم تجنيده.

كما أفاد الشهود ايضا أن جماعة الحوثي تقوم عبر مسؤول التجنيد التابع لها المدعو شفيق يحيى أحمد دحان بتجنيد العديد من أطفال المنطقة دون علم ابائهم أو موافقتهم.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي اجرتها اللجنة في الواقعة وما احتواه ملف القضية وشهادة الشهود تأكد للجنة ثبوت مسئولية قيادة جماعة الحوثي والمدعو شفيق يحيى أحمد دحان مسؤول التجنيد للجماعة في مديرية خولان عن هذا الانتهاك.

3. واقعة تجنيد الطفل (أ.ع.ع.ص.س) تاريخ الميلاد 2005/1/1م سنه قرية المربك عزلة جبل اللوز- مديرية خولان الطيال - محافظة صنعاء بتاريخ 2019/9/3م.

تتلخص الواقعة: بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة وبحسب ما ورد في افادة المبلغ (م.أ.ع.س) وشهادة الشهود الذي استمعت إليهم اللجنة وهم: (أ.ع.ع.ج)، و(ن.أ.أ.ع.ح)، بأنه وبتاريخ 2019/9/3م قامت جماعة الحوثي من خلال مشرفها بالمنطقة المدعو أبو علي البريكي - الذي يقوم بتجنيد العديد من الأطفال في القرية والمسماة بقرية المربك عزلة جبل اللوز بمديرية خولان الطيال محافظة صنعاء – باستدراج واخذ الضحية الطفل (أ.ع.ع.ص.س) عمر 15 سنة دون علم ورضى والدية و تجنيده في صفوف جماعة الحوثي والذي قامت بأرساله إلى جبهة القتال بمديرية قعطبة بمحافظة الضالع ومنذ ذلك اليوم وبرغم مرور عدة اشهر على تجنيد الطفل لا يعرف والديه عنه أي شيء ولم يسمح لهم بالتواصل معه.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي اجرتها اللجنة في الواقعة وما احتواه ملف القضية وشهادة الشهود تأكد للجنة ثبوت مسئولية قيادة جماعة الحوثي والمدعو المدعو أبو علي البريكي عن ارتكاب هذا الانتهاك.

4. واقعة تجنيد الطفل (م.ص.ح.د) العمر 14 عام - قرية آل سالم - مديرية كتاف - محافظة صعدة بتاريخ 2019/2/7م.

تتلخص الواقعة: بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة وبحسب ما ورد في افادة المبلغ (ن.ح.م.ق) وشهادة الشهود الذي استمعت إليهم اللجنة ومنهم: (م.ع.ن.ف)، و(ن.د.م.ع)، بأنه وبتاريخ 2019/2/7م تم تجنيد الطفل(م.ص.ح.د) - وعمرة 14 سنه وهو طالب في الصف السابع الابتدائي – وذلك من قبل جماعة الحوثي عن طريق احد عناصرها وهو المدعو عايد حوه والذي استدرج الضحية وقام بإغرائه واعطائه مبلغاً من المال واطلق له الوعود لغرض الذهاب معه للتجنيد وبعد اقتناع الطفل بالذهاب للتجنيد تم نقله إلى معسكر في حرف سفيان وخضع هناك لدورة ثقافية وعسكرية بسيطة ومن ثم تم نقله الى جبهة القتال في مديرية كتاف وادي أل ابو جبارة محافظة صعده، وظل يقاتل هناك في صفوف الجماعة حتى صباح يوم 2019/8/27م، حيث تم إعادة جثت الضحية من قبل عناصر جماعة الحوثي إلى اسرته وهي في تابوت وابلغت اسرته بأن الضحية قد قتل في الجبهة وهو يقاتل في صفوف الجماعة وفي الخطوط الامامية من المعركة وهو الأمر الذي تسبب في صدمة نفسية لا سرة الطفل، خصوصاً عندما شاهدو ابنهم وهو جثه هامدة قد عاد اليهم مضرج بدمائه في التابوت.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي اجرتها اللجنة في هذه الواقعة، وما ورد في شهادات الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة فقد تبين للجنه أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي قيادة جماعة الحوثي والمدعو عايد حوه القيادي التابع للجماعة في مديرية كتاف بمحافظة صعدة.

رابعاً: الاعتداء على الأعيان الثقافية والتأريخية

أولت اللجنة اهتماما كبيراً برصد وتوثيق الانتهاكات التي تطال الأعيان الثقافية المتمثلة بالآثار التأريخية والممتلكات الثقافية القيمة التي تشكل مخزوناً تاريخيا لتراث الشعب اليمني. ويُعد الاعتداء أو الإضرار بها جريمة وفقا للتشريعات الوطنية، كما يعتبر مخالفة جسيمة للاتفاقيات الدولية، ومنها اتفاقية لاهاي المصادق عليها من قبل الجمهورية اليمنية، فضلاً عن مخالفة ذلك لأحكام المادة) 16 (من البرتوكول الإضافي الثاني الملحق باتفاقية جنيف والخاص بالنزاع المسلح غير الدولي، والتي تحظر ارتكاب أي أعمال عدائية ضد الآثار التأريخية والأعمال الفنية التي تشكل التراث الثقافي والروحي للشعوب.

قامت اللجنة خلال فترة التقرير بالتحقيق في (21) واقعة اعتداء وإضرار بأعيان وممتلكات ثقافية وتأريخية في عدد من المناطق، ثبتت المسؤولية فيها على جماعة الحوثي في (16) واقعة ، فيما ثبتت مسؤولية قوات الجيش الوطني التابع للحكومة عن (4)، وثبتت مسئولية الحوثيين بالشراكة مع القوات الحكومية عن حالة اعتداء واحدة.

نماذج من التحقيقات التي أجرتها اللجنة في وقائع الاعتداء على الأعيان الثقافية.
المنسوبة لجماعة الحوثي:

1. **واقعة اقتحام ونهب متحف بينون - بمحافظة ذمار – مديرية الحداء بتاريخ 2019/1/26م.**

نبذة عن متحف بينون.

يقع متحف بينون في منطقة بينون عزلة ثوبان مديرية الحداء بمحافظة ذمار والتي تعتبر من أغنى المناطق الأثرية في اليمن، وذلك لما قامت فيها من حضارات قديمة تعود للعصور الحجرية القديمة والحديثة، كما تمتاز المنطقة بمواقع من العصور البرونزية لفترة 3000 سنة قبل الميلاد كذلك المواقع التي تعود للفترات التأريخية للعصور الحديدية أو السبئية كما كانت من المراكز الأساسية للحضارة الحميرية.

ويضم متحف بينون العديد من القطع الاثرية والمخطوطات و نماذج من الموروث الشعبي للمديرية وقد أنشئ المتحف سنة 1990م، وتمت توسعته في عام 2003م ويعتبر هو الأكبر على مستوى محافظة ذمار من حيث عدد القطع الأثرية التي يحتويها والتي عثر عليها في موقع بينون ويتكون المتحف من مبنيين: المبنى الرئيسي للمتحف يضم بداخله مجموعة كبيرة من القطع الأثرية، مصدرها مدينة بينون ومناطق أخرى في مديرية الحداء، أما المبنى الآخر فقد خصص لعرض نماذج من الموروث الشعبي لمديرية الحداء مثل الأزياء والحلي والصناعات الحرفية وأدوات العمل الزراعي وغير ذلك. ويحتوي المتحف على قاعات كبيرة لعرض الآثار والمخطوطات والموروث الشعبي وغرف لخزن القطع الأثرية ومعامل لترميم وصيانة وحفظ الآثار ومعامل للتصوير وإنتاج النماذج التعليمية والوسائل السمعية والبصرية الحديثة.

ملخص الواقعة:

تتلخص الواقعة: بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة وما تضمنته الصور ومقاطع الفيديو ، وما جاء في التقارير المرفقة بالملف وبحسب ما جاء في إفادة مدير فرع هيئة الآثار والمخطوطات بمحافظة ذمار الأستاذ فايز ناجي أحمد الضبياني وشهادة الشهود الذين استمعت لهم اللجنة ومنهم : (ع.أ.ع.أ) و (م.ع.ع.و) بأنه في تمام الساعة الثامنة مساءً بتاريخ 2019/1/26م قامت مجموعة مسلحة من جماعة الحوثي بقيادة المدعو علي صالح الحربي المسؤول الأمني لجماعة الحوثيين في محافظة ذمار وأبو وليد الحملي وأبو علي الديلمي مشرفي الجماعة في مديرية الحداء باقتحام مبنى متحف بينون التاريخي الأثري الكائن في منطقة بينون عزلة ثوبان مديرية الحداء ذمار وقاموا بنهب مئات القطع الأثرية والمخطوطات التأريخية ونماذج الموروث الشعبي وكل ما كان في المتحف من آثار وغيرها ونقلها معهم إلى مكان مجهول، كما قاموا أيضاً بنهب مكتبة المتحف العلمية والعبث بمحتوياتها وبصالة المتحف، كما قاموا بإزالة عشرات الصور التأريخية للرموز السياسية ورؤساء الجمهورية الذين تعاقبوا على حكم اليمن واستبدلوها بصور قائد الجماعة عبدالملك الحوثي وحسين بدر الحوثي وصور مجنديهم الذين قتلوا في الجبهات.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد من إفادات المبلغ مدير فرع هيئة الآثار والمخطوطات في محافظة ذمار المسئول على المتاحف والآثار في المحافظة، وكذلك شهادات الشهود الذين استمعت لهم اللجنة وتقرير الباحث الميداني المكلف من قبل اللجنة بالنزول إلى موقع المتحف، فأن الجهة المسؤولة عن ارتكاب هذا الانتهاك هي قيادة جماعة الحوثي و المدعو علي صالح الحربي المسؤول الأمني لجماعة الحوثين بمحافظة ذمار وأبو وليد الحملي وأبو علي الديلمي مشرفو جماعة الحوثي في مديرية الحداء وهو الأمر الذي يعد اعتداء على عين تأريخية قديمة هي ملك الشعب وجزء أصيل من تأريخ اليمن القديم يعود تأريخ الآثار التي يحتويها المتحف إلى فترة ما قبل 3000 سنة قبل الميلاد، وهو الانتهاك المحظور بموجب نصوص قانون الآثار اليمني رقم 21 لسنة 1994م والمادة (16) من البرتوكول الثاني الملحق باتفاقيات جنيف الخاصة بالنزاع المسلح غير الدولي والتي الزمت أطراف النزاع بعدم ارتكاب أي أعمال عدائية موجهه ضد الآثار التأريخية والأعمال الفنية التي تشكل التراث الثقافي للشعوب، والمادة (19) من اتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية الصادرة في 14 مايو 1954 والتي ألزمت جميع أطراف النزاع المسلح غير الدولي باحترام الممتلكات الثقافية المحددة في الاتفاقية.

الوقائع المنسوبة إلى الحكومة الشرعية والأطراف المحسوبة عليها:

1) واقعة تفجير قبة الطفيلي التاريخية الكائنة في مديرية صالة - محافظة تعز بتاريخ 2016/11/27م.

نبذة عن قبة الطفيلي :

تعتبر قبة الطفيلي معلم أثري وتاريخي وديني وهي من القباب الاثرية المعروفة في محافظة تعز وتوجد في وسط منطقتي ثعبات وحسنات في مديرية صالة، ويعود تاريخ هذه القبة الى حقبة الدولة الرسولية؛ وهي إحدى الدول الشهيرة التي اتخذت من مدينة تعز عاصمة لها وحكمت خلال الفترة من "1229-1454 م"، وجاء ذكر هذه القبة في العديد من الكتب والمخطوطات القديمة منها كتاب " تعز غصن نظير في دوحة التاريخ"، وظلت هذه القبة ملتقى لتجمع المواطنين خصوصاً في المناسبات الدينية، حيث يقيمون الموالد والطقوس الدينية الأخرى بجوارها.

ملخص الواقعة:

من خلال المعاينة التي قام بها أعضاء اللجنة والمحققين المساعدين لساحة مقبرة الطفيلي والتي يوجد بوسطها آثار وبقايا القبة المدمرة وجد أن مكان القبه تقدر مساحته بحوالي ب " 16 متر مربع" وهي عبارة عن مبنى يتوسط مقبرة حسنات الواقعة حاليا تحت سيطرة قوات الجيش الوطني " اللواء 22" القطاع الأول.

ومن خلال الاستماع الى شهادة شهود الواقعة من السكان المجاورين للمقبرة ومنهم " ا.ح. ص" حارس المقبرة " والذي أفاد " أن جماعة الحوثي بعد محاولات الوصول الى منطقتي ثعبات وصبر الموادم ، استطاعت السيطرة على المنطقة بما فيها المقبرة التي يتواجد بوسطها قبة الطفيلي الأثرية والتي كان أبناء المنطقة والقادمين من مديريات مختلفة في تعز بإقامة طقوس دينية صوفية فيها، وأنه وأثناء تواجد جماعة الحوثي في المنطقة كان أفراد من الجماعة يقومون بفتح القبور القديمة وإخراج بقايا رفات الجثث وحفر الخنادق بداخل المقبرة لاستخدامها كممر ارضي للوصول الى منطقة ثعبات، واستمرت سيطرة جماعة الحوثي على المنطقة بما فيها الاحياء السكنية، ثم وبتاريخ 2016/6/15م عندما سيطرت قوات الجيش الوطني والمقاومة الشعبية على المنطقة، تمركزت عناصر من جماعة أبو العباس في المنطقة وهي التي قامت بتفجير القبة، وذلك بتاريخ 2016/11/27م بدعوى أن وجودها مخالف للدين ومن اشكال الشرك بالله".

كما افاد الشاهد " س. ف " وهو من أبناء المنطقة أيضا أن القبة كانت عبارة عن مبنى دائري مبني من الأحجار القديمة، وأنهُ كان يزور القبة الكثير من أبناء تعز خصوصا في مناسبات شهر شعبان وعاشوراء ويقرأون فيها القرآن، وأنه تم تفجيرها بعبوات ناسفة من قبل أفراد يتبعون كتائب أبو العباس بقيادة المدعو " باسم عتيق" وتم سماع صوت انفجار العبوات التي استخدمت في التفجير في ارجاء المنطقة وعندما هرع الأهالي الى المكان لمشاهدة سبب التفجير وجدوا المبنى عبارة عن انقاض وكل الحجارة التي كانت مبنيه منها القبة متناثرة وموزعة على الأرض ولم تبقي من القبة أو للضريح أي أثر.

النتيجة :

ثبوت مسئولية كتائب أبو العباس التابعة اللواء 35 مدرع محور تعز عن ارتكاب الانتهاك المتمثل بتفجير قبة الطفيلي الأثرية وعدم الالتزام بحماية الآثار والاعيان الثقافية التاريخية أثناء النزاع المسلح، وتعمد الاعتداء على عين أثرية تاريخية بالمخالفة لنصوص قانون الآثار اليمني رقم 21 لسنة 1994م والمادة (16) من البرتوكول الثاني الملحق باتفاقيات جنيف الخاصة بالنزاع المسلح غير الدولي والتي الزمت أطراف النزاع بعدم ارتكاب أي اعمال عدائية موجهه ضد الآثار التاريخية والأعمال الفنية التي تشكل التراث الثقافي للشعوب، والمادة (19) من اتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية الصادرة في 14 مايو 1954 والتي الزمت جميع أطراف النزاع المسلح غير الدولي باحترام الممتلكات الثقافية المحددة في الاتفاقية.

خامسا: استهداف الطواقم الطبية والمنشآت الصحية:

تعتبر المرافق الطبية والعيادات والمستشفيات الميدانية والعيادات المتنقلة وجميع المرافق الطبية ووحدات النقل الطبي من الأعيان التي يحظر الاعتداء عليها أو استهدافها أو الإضرار بالعاملين فيها وفقا لنصوص القوانين والتشريعات الوطنية، وكذا نصوص وأحكام القانون الدولي الإنساني، والمواد (9 – 12) من البروتوكول الإضافي الثاني الملحق باتفاقيات جنيف.

وخلال عمل اللجنة في الفترة التي يغطيها التقرير تمَّ التحقيق في عدد (9) وقائع اعتداء على الطواقم الطبية والمنشآت الصحية، ، ثبتت مسؤولية جماعة الحوثي عن (6 وقائع) ، فيما ثبتت مسؤولية القوات الحكومية وقوات التحالف العربي عن عدد (3) وقائع.

نماذج من التحقيقات التي قامت بها اللجنة في وقائع استهداف الطواقم الطبية والمنشآت الصحية المنسوبة إلى جماعة الحوثي

1. واقعة استهداف مركز الأمل للأمراض السرطانية في مديرية القاهرة في محافظة تعز

تتلخص الواقعة: بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة بقيام عناصر من جماعة الحوثي وما كان يسمى بقوات صالح بطرد الكادر الطبي والتمركز في مركز الأمل للأمراض السرطانية في مديرية القاهرة في محافظة تعز وذلك بتاريخ 2015/7/23م والاعتداء على بعض الموظفين في المركز واعتقالهم وتحويل المركز الى ثكنه عسكرية.

وبحسب ما اثبتته الوثائق المرفقة بالملف لدى اللجنة ، وما تضمنه تقرير النزول والمعاينة المرفوع من قبل فريق اللجنة المكلف وما جاء في شهادات الشهود وافادات عدد من اعضاء الكادر الطبي العامل في المستشفى ومنهم (م. ا. س) و(ع.ع.س) و(ف. ا. ع. ع) فإنه وفي يوم 2015/4/18م اشتدت الاشتباكات في مديرية القاهرة بمدينة تعز وانفجر الوضع عسكرياً وسيطرت عناصر مما كان يسمى بقوات صالح وأفراد من جماعة الحوثي على المنطقة المجاورة لمركز الأمل وتم وضع دبابتين الى جوار بوابة المركز وكان يتم اخفاؤهما تحت الأشجار أثناء تحليق الطيران وكانت هاتين الدبابتين تقوم باستهداف وقصف المدينة بمدفعيتها، وتسبب ذلك في تكسير نوافذ المركز والكثير من المستلزمات والأثاث والتجهيزات الطبية في كل الأقسام داخل المركز بفعل الضغط الذي يتسبب فيه قيام الدبابتين بالقصف واطلاق المقذوفات واثناء اشتداد الاشتباكات كان عناصر من جماعة الحوثي يقومون بنقل المرضى من قسم الرقود إلى البدروم وعددهم حوالي عشرة مرضى تقريبا لم يتمكنوا من الخروج بسبب وضعهم الصحي الحرج اما بقية المرضى الذين استطاعوا الخروج فقد تم اخراجهم من المركز، واستمر الحال كذلك حتى ثالث ايام عيد الفطر المبارك الموافق 2015/7/19م، حيث تم اقتحام المركز من قبل أفراد من كان يسمى بقوات صالح بقيادة العميد ناصر علوان وعناصر من جماعة الحوثي واعطوا مهلة عشر دقائق للكادر لإخلاء المبنى من الموظفين والمرضى وتم اخذ تلفونات الحراسة وعندما حضر مدير العلاقات بالمستشفى في يوم الاقتحام عصراً لتفقد المركز تفاجأ بأن المركز قد اصبح ثكنة عسكرية ويعتليه القناصة تم اعتقاله من قبل العناصر المتواجدة في المبنى كما تم منع الدخول أو الاقتراب منه من قبل المواطنين.

النتيجة:

ووفقا لما تضمنه تقرير المعاينة المرفوع من قبل الفريق المكلف بالنزول من قبل اللجنة، وما ورد في إفادة الكادر الطبي في مركز الأمل، إضافة إلى الصور الفوتوغرافية الموضحة لآثار الشظايا والقذائف المتناثرة على سطح وجدران المبنى وفي العديد من اقسامه، فإن جماعة الحوثي وما كان يسمى بقوات صالح بقيادة المدعو العميد ناصر علوان هي المسؤولة عن ارتكاب هذا الانتهاك.

الحكومة الشرعية والأطراف المحسوبة عليها:

2. واقعة الاعتداء على هيئة مستشفى الثورة العام في مديرية صالة محافظة تعز تاريخ 2020/1/13:

تتخلص الواقعة: وفقاً لم تضمنه ملف التحقيق لدى اللجنة في قيام مجموعه مسلحة تابعة للواء (170) دفاع جوي بقيادة خطاب الياسري باقتحام هيئة مستشفى الثورة العام بمديرية صالة محافظة تعز؛ الذي يعتبر المستشفى الأول في المحافظة ويقدم خدمات طبية لا كثر من اثنين مليون نسمة محافظة تعز وقد أدى الاعتداء على المستشفى إلى قتل الجريح محمد سعيد ناجي داخل قسم الطوارئ الجراحي وإثارة الفزع والخوف لدى الطاقم الطبي.

وبحسب إفادات ذوي الضحية، وأقوال الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة، وهم: (س. ن.خ)، و (أ.ع.ث)، فإنه في تمام الساعة (4:30) عصر يوم الاثنين تاريخ 2020/1/13م وصل الى قسم الطوارئ الجراحي بهيئة مستشفى الثورة العام في تعز جريح اسمه محمد سعيد ناجي مصاب بطلق ناري، وبعد وصوله بحوالي عشر دقائق اقتحم المستشفى مجموعة مسلحة بقيادة شخص يدعى خطاب الياسري الذي يعمل قائد للكتيبة الاولى في اللواء (170) دفاع جوي التابع لمحور تعز العسكري، وقام بالدخول الى قاسم الطوارئ الجراحي في المستشفى وحاول بعض من كادر التمريض العاملين في قسم الطوارئ منعهم من الدخول لكنهم قاموا بالدخول بالقوة وإخراج جميع العاملين في القسم وسمع بعدها اطلاق نار داخل القسم وقام المسلحين بالخروج مباشرة وبعدها وعند دخول العاملين الى القسم بعد خروج المسلحين وجدوا الجريح محمد سعيد ناجي قد تم قتله بعدة طلقات نارية وهو على احد اسرة القسم كان يتلقى العلاج، وبحسب الوثائق المرفقة بملف القضية لدى اللجنة فأنه قد تم اصدار مذكرات من إدارة شرطة محافظة تعز الى قيادة محور تعز العسكري بالقبض على خطاب الياسري والمجموعة المسلحة التابعة له على خلفية حادثة قتل الجريح في هيئة مستشفى الثورة العام ولكن الى وقت كتابة التقرير لم يتم القاء القبض على أي منهم.

النتيجة:

من واقع التحقيقات التي أجرتها اللجنة وما جاء في أقوال ذوي الضحية وشهادة الشهود الذين التقت بهم اللجنة وما ورد في الوثائق والمذكرات المرفقة في ملف القضية إضافة الى بيان منظمة أطباء بلا حدود بتاريخ 2020/1/13م فإنه تأكد للجنة ثبوت مسئولية قائد اللواء (170) دفاع جوي وقائد الكتيبة الأولى في اللواء المدعو خطاب الياسري والمجموعة المسلحة التابعة له عن هذا الانتهاك المتمثل باقتحام مستشفى الثورة وقتل احد المرضى واثارة الفزع لدى الكادر الطبي ، والمسئولية التقصيرية في الحماية من قبل السلطة المحلية والأمن في محافظة تعز تجاه الاعيان الطبية، حيث تعتبر هذه المرة الرابعة التي يتم فيها اقتحام المستشفى من قبل مسلحين يتبعون الوية عسكرية تابعة لمحور تعز ويقومون بقتل جرحى وهم يتلقون الرعاية الطبية داخل اقسام المستشفى المختلفة، ففي ثلاث حوادث سابقة مشابه قتل جريح في قسم الافاقة بتاريخ 2017/3/24م وقتل جريح أخر في قسم الطوارئ الجراحي بتاريخ 2017/12/12 وقتل جريح ثالث في قسم الطوارئ الجراحي بتاريخ 2019/10/18م.

سادساً: الترحيل القسري:

يُعد الترحيل القسري للمدنيين من الانتهاكات المعاقب عليها في التشريعات الوطنية، والمحظورة وفقا لأحكام القانون الدولي الإنساني، والمادة (17) من البروتوكول الإضافي الثاني الملحق باتفاقيات جنيف. ونظرا لخطورة هذا النوع من الانتهاكات وارتباطه بالنزاعات المسلحة، فقد عممت اللجنة على راصديها بإعطاء الأولوية لرصد وتوثيق هذا الانتهاك في أي مكان يحدث، وذلك نظراً لخطورة أثره واتساع أضراره. وانطلاقاً من ذلك فقد تمكنت اللجنة، خلال الفترة التي يغطيها التقرير، من رصد وتوثيق عدد (271) واقعة تهجير قسري، منها عدد (109) واقعة تقع المسؤولية فيها على جماعة الحوثي وعدد (152) واقعة تقع المسؤولية فيها على قوات الحزام الأمني، فيما تمَّ رصد عدد (10) ثبتت فيها المسئولية على أطراف أخرى..

نمـاذج مـن التحقيقيـات التـي قامـت بهـا اللجنـة والمتعلقـة بالترحيـل القسـري المنسـوبة لجماعـة الحوثـي:

1. واقعـة الترحيـل القسـري لأهالـي قريـة المكيبـل بنـي عبداللـه عشـملة ـ مديريـة مقبنـة ـ محافظـة تعـز 2016/11/6م

تتلخص الواقعة: وفقاً لما جاء في ملف القضية لدى اللجنة وما تضمنته الوثائق والتقارير المرفقة وما جاء في إفادات الضحايا وشهادة الشهود الذين التقت بهم اللجنة ومنهم : (ب. م. ص ك) و (خ. ح. م. ح) و (ش. م. ث) و (ص. س.ح) و(ع.ع.ر) و(غ. ع. م.ح) و (م. ع. س) و (ي. ح.م) و (ع. ع.ق. إ) و (م. أ. م) أن مجاميع مسلحه من جماعة الحوثي وما كان يسمى بقوات صالح قامت باقتحام قرية المكيبل بني عبدالله عشملة ـ مديرية مقبنة بتاريخ 2016/11/6م الساعة الواحدة ليلاً , بقيادة كلاً من عبدالحكيم علي عبده والمكنى بأبو علي وعلي سعيد دلوح المكنى بأبو حرب والقيادي في جماعة الحوثي قائد المربع الأمني المدعو طلال محمد علي والمكنى بأبو نصر وهو من أبناء شمير مواليد صعده ويزعم أنه مدير مكتب عبدالملك الحوثي, وعند وصولهم قامت العناصر المسلحة بأطلاق الرصاص من الأسلحة النارية الخفيفة والمتوسطة على منازل القرية وبشكل عشوائي ودون مراعاة لإمكانية إصابة العشرات من المواطنين المتواجدين في منازلهم في هذا

الوقت, كما أنهم أعلنوا سكان القرية بضرورة مغادرة مساكنهم وأن من سيبقى سيتعرض للقتل ووسط هلع وخوف الأهالي من كثافة إطلاق النار والتهديد والوعيد الذي اطلقته العناصر المسلحة لا رغامهم على الرحيل بدأ أهالي القرية بالخروج ومغادرة منازلهم والتوجه إلى مناطق متعدد من محافظة تعز واستمر التهجير للأهالي من صباح ذلك اليوم وحتى الساعة الرابعة عصراً, وقد كانت العناصر المسلحة تمنع أهالي القرية وأثاث منازلهم اثناء المغادرة وتسمح لهم فقط بأخذ المواشي. وبلغ عدد الأسر المهجرة حسب إفادة الشهود ما يقارب 180 أسرة. بينما بلغ العدد وفقاً للكشوفات الموثقة لدى اللجنة عدد 51 أسرة.

م	رب الأسرة	ذكور	إناث	إجمالي
1	علي عبده رضوان صالح	7	7	14
2	غسان علي محمد حاجب	1	6	7
3	شائف مهيوب ثابت	5	2	7
4	بسام سلطان علي حاجب	5	4	9
5	خليل حسن محمد حاجب	3	3	6
6	مبارك محمد رباش	5	2	7
7	عبدالله علي محمد حاجب	3	2	5
8	عبدالله حسان محمد قائد	4	3	7
9	عائلة الشهيد/ عرفان حسان		4	4
10	توفيق علي ثابت الزغير	4	2	6
11	محمد رباش مقبل صالح	5	1	6
12	عبدالله أحمد صالح مقبل	2	5	7
13	محمد علي ثابت الزغير	4	3	7

14	عبده علي ثابت الزغير	3	6	
15	علي ثابت الزغير صالح	1	1	2
16	عبدالعزيز بجاش حسن	6	5	11
17	سيف علي عبدالله راجح	3	4	
18	قائد الزغير صالح مقبل	1	2	3
19	هزاع داحش عباس عبده	3	4	7
20	محمد بجاش حسن علي	5	5	10
21	علي محمد همام ثابت	5	4	9
22	حمود محمد مهيوب ثابت	4	4	8
23	محمد عبده الزغير صالح	3	1	4
24	سعيد علي حاجب سعد	12	7	19
25	محمد سلطان علي حاجب	1	1	2
26	إسماعيل سعيد علي حاجب	1	1	2
27	محمد عبده محمد سيف	2	8	10
28	علي ثابت الخروش			
29	محمد قائد الزغير صالح	3	1	4
30	عبدالله عبده رضوان صالح	1		1
31	محمد ثابت غالب محمد			
32	أمين عبده رضوان صالح	1	3	4
33	محمود ثابت أحمد الجمل	5	4	9
34	رضوان مطهر دائل			
35	أحمد محمد قاسم قائد			
36	عمر عبده رضوان صالح	3	3	6
37	خليل حسان عبدالله الحتروش	3	1	4
38	عبده عبدالله قائد			
39	سمير عبده رضوان	3	3	6
40	محمد عبده محمد الجرادي	5	3	8
41	زينه داحش عباس		3	3
42	عارف عبدالرحمن قائد	2	2	4

43	نجيبه عبدالله محمد علي	4	9	13
44	محمد علي محمد ثابت	2	7	9
45	بشير محمد صالح الكويحي	4	5	9
46	ماجد محمد صالح نعمان	4	2	6
47	مياسة ثابت راشد نعمان	1	3	4
48	أمير الدين يحيى علي	4	5	9
49	سهام عبده سيف علي	3	4	7
50	خالد حسان محمد حاجب	4	5	9
51	صالح سعيد حسان حاجب	2	2	4

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة وما ورد في شهادة الشهود، وإفادات الضحايا تبين للجنة أن الجهة المسئولة عن هذا الانتهاك هي قيادة جماعة الحوثي وما كان يسمى بقوات صالح في مديرية مقبنة والمشرف الأمني للجماعة في محافظة تعز.

2. واقعة الترحيل القسري لأهالي منطقة الجحملية مديرية صالة - محافظة تعز2015/8/15م

تتلخص الواقعة: وفقاً لما جاء في ملف القضية لدى اللجنة وما تضمنته الوثائق المرفقة وما جاء في إفادة الضحايا وشهادة الشهود الذين التقت بهم اللجنة ومنهم (أ.م ع), (م. ع.م) ,(ن. ع. أ).

فأن مجاميع مسلحة تابعة لجماعة الحوثي وما كان يسمى بقوات صالح قامت بالتضييق على أبناء منطقة الجحملية، حيث أصبح الشارع الرئيسي للحي مسرح للمواجهات وخط نار بين القوات الحكومية وجماعة الحوثي وفي منتصف شهر ٨ من العام ٢٠١٥م تقريباً قامت مجاميع مسلحة من جماعة الحوثي بتحذير الأهالي بعدم الخروج من منازلهم إلا مره واحدة في اليوم وأن أي شخص سيتكرر خروجه في اليوم سيتم حبسه، كما بدأوا بدعوة الناس للانضمام معهم وحمل السلاح والقتال ضمن صفوف الجماعة أو الخروج من المنطقة مع أسرهم.

كما قام عدد من قيادات جماعة الحوثي وعلى رأسهم كلا من (أكرم الجنيد , فواز راشد , محمود الجيلاني , محمود الجرموزي , فيصل دوس , ماجد وابل) بتصنيف أهالي الحي الذين لم يلتحقوا بهم بأنهم جواسيس وبدأوا بحملة اعتقالات لبعض الأهالي، وكان يتم وضع المعتقلين في بيت الدجاج ومع اشتداد المواجهات قامت عناصر جماعة الحوثي بقيادة المذكورين لحملة ترحيل للمواطنين من أبناء الحي ممن رفضوا المشاركة في الحرب، حيث كان يتم مداهمة المنازل وطرد المواطنين من منازلهم بقوة السلاح ومن دون أن يتم السماح لهم بأخذ أي شيء حيث كان يتم ارغامهم على الخروج بملابسهم التي يرتدونها عليهم فقط , بما في ذلك حتى النساء الذي تعرض عدد كبير منهن للتهجير واجبرن على مغادرة منازلهن بالملابس التي كانت عليهن ولم يسمحوا لهن بارتداء شيء, وقد حدث مهاترات ومشاجرات مع بعض نسوة الحي وقاموا بإخراجهن تحت تهديد الأسلحة المتوسطة والبعض تم إخراجهن بالقوة وتفجير منازلهم.

وبالرغم من أن منطقة الجحملية هي منطقة كبيره كما هو معروف وتعرض ما يقارب من 75% من الأسر للنزوح بسبب الحرب او للتهجير القسري بقوة السلاح.إلا أن ما تم توثيقه لدى اللجنة هو فقط عدد 13 أسرة تعرضت للتهجير القسري حيث لازالت العديد من الأسر لم تعد إلى منازلها حتى الآن.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة وما ورد في شهادة الشهود وإفادة الضحايا تبين للجنة أن الجهة المسئولة عن هذا الانتهاك هي قيادة جماعة الحوثي وما كان يسمى بقوات صالح في مديرية صالة ومحافظة تعز والقياديين في الجماعة أكرم الجنيد، فواز راشد، محمود الجيلاني، محمود الجرموزي، فيصل دوس , ماجد وابل.

نماذج من التحقيقات التي قامت بها اللجنة والمتعلقة بالترحيل القسري المنسوبة للحكومة الشرعية والأطراف المحسوبة عليها.

1) واقعة الترحيل القسري للضحايا (أ.د.د.ح.م) و(ي.م.م.أ.ن) و(س.س.ع.ل.أ) بتاريخ 2016/5/11م مديرية دار سعد محافظة عدن.

تتلخص الواقعة: وفقا لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة وما جاء في افادات الضحايا وشهادة الشهود ومنهم: (ع م ا)، و(ح. م. ج)، و(ا. ع. ع) بأنه وخلال الفترة من 8-الى-11 من شهر مايو 2016م تعرض الضحايا (أ.د.د.ح.م) (ي.م.م.أ.ن) (س.س.ع.ل.أ) بأنه خلال الفترة من 8-11 من شهر مايو 2016م وجميعهم من ابناء مديرية السياني بمحافظة أب ويعملون في أعمال البناء بالأجر اليومي في محافظة عدن وفي مديرية دار سعد وتفاجئوا بقيام مسلحين بالتأكد من هوياتهم وعندما تبين انهم من ابناء المناطق الشمالية تم اخذهم على ظهر اطقم عسكرية علمنا فيما بعد إنها تابعه للحزام الأمني وتم نقلهم الى هنجر يقع خارج عدن في الاتجاه الشمالي لمحافظة عدن.

وواضحو أنهم وجد عدد من ابناء المحافظات الشمالية تم تجميعهم في الهنجر في محافظة عدن بهدف ترحيلهم من محافظة عدن بشكل جماعي بواسطة دينات ووسائل نقل مكشوفة وتم تهديدهم بعدم العودة الى عدن وبسبب تلك التهديدات لم يستطيعوا العودة الى محافظة عدن.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي اجرتها اللجنة في الواقعة المبينة اعلاه وما ورد في اقوال الضحايا وشهادة الشهود صحة الانتهاكات وإن الجهة المسؤولة عن ذلك قيادة الحزام الأمني.

2) واقعة الترحيل القسري للمواطن (ب. ا. ع) و (ن م. ع. سد) حي القاهرة - مديرية الشيخ عثمان- محافظة عدن بتاريخ 2019/8/4م.

تتلخص الواقعة: وفقا لما جاء في ملف القضية لدى اللجنة، وما تضمنته الوثائق وما جاء في اقوال الضحايا وشهادات الشهود الذين التقت بهم اللجنة ومنهم: (ب. ا. ع.)، و (ا. ع. ب.) أنهُ في حوالي الساعة (12ظهراً) في تاريخ 2019/8/4م واثناء عودتهم من عملهم باعتبارهم عمال بالأجر اليومي الى حي القاهرة اوقفهم مسلحين بلباس عسكري وطلبوا بطائقهم وعندما عرفوا انهم من ابناء محافظة تعز قاموا بالاعتداء عليهم ومصادرة بطائقهم واخذهم بالقوة الى جانب نقطة الرباط وتم وضعهم في حوش وكان هناك عدد من ابناء المحافظات الشمالية وتم نقلهم بشاحنات مفتوحه الى خارج محافظة عدن وتم تهديدهم بعدم العودة الى عدن واتضح لهم في ما بعد ان المسلحين تابعين للحزام الأمني.

النتيجة

من خلال التحقيقات التي اجرتها اللجنة وما ورد في اقوال الضحايا وشهادة الشهود صحة وقوع الانتهاك وأن الجهة المسؤولة عن ارتكابه قيادة الحزام الأمني.

سابعاً : حصار المدنيين ومنع وصول مساعدات:

تحظر التشريعات الوطنية ونصوص وأحكام القانون الدولي الإنساني، وبالتحديد نص المادة (14) من البرتوكول الإضافي الثاني الملحق باتفاقيات جنيف والقواعد « 53، 55، 56» من القانون الإنساني العرفي كافة أشكال الحصار للمدنيين وتجويعهم وحرمانهم من الخدمات العامة التي خلال النزاعات المسلحة لا غنى لهم عنها كأسلوب من أساليب الحرب، كما أنه وفقا لقواعد القانون الدولي الإنساني تعتبر الانتهاكات المتعلقة بمنع وصول المساعدات والغوث الإنساني وحصار وتجويع المدنيين سواءً كان حصارا اقتصاديا أو عسكريا، كليا أو جزئيا، مؤقتا أو دائما، من أفدح خروقات القانون الدولي الإنساني كونها تؤدي إلى النيل من الكثير من الحقوق الأساسية المكفولة للمواطنين ومن بينها الحق في الحياة والغذاء والصحة والعيش الكريم، كما تؤثر على مجمل حياة السكان في المناطق التي تتعرض للحصار.

وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، تمكنت اللجنة من التحقيق في (23) واقعة انتهاك متعلقة بحصار وتجويع المدنيين ومنع وصول المساعدات. منها واقعة واحدة تقع المسؤولية فيها على الحكومة الشرعية وقوات التحالف العربي وعدد (22) واقعة تقع المسؤولية فيها على جماعة الحوثي.

نماذج من التحقيقات التي قامت بها اللجنة والمتعلقة بحصار المدنيين ومنع وصول المساعدات المنسوبة لجماعة الحوثي:

1. **واقعة قيام برنامج الغذاء العالمي بتعليق عملياته في تقديم المساعدات في المناطق الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثي بتاريخ 2019/6/20م**

تحقق اللجنة في واقعة إعلان برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة بتاريخ 2019/6/20م عن بدء التعليق الجزئي لعمليات تقديم المساعدات الغذائية في المناطق التي تقع تحت سيطرة جماعة الحوثي للفئات الفقيرة من النساء والرجال والأطفال وذلك بسبب العوائق التي تضعها جماعة الحوثي على وصول المساعدات ولمنع تحويل مسار الأغذية المقدمة من البرنامج بعيدا عن الفئات والأماكن الأشد حاجة و وللحد من أعمال التربح التي تتم على حساب المحتاجين بحسب ما جاء في البيان الصادر عن البرنامج والمنشور على موقعه.

2. **واقعة نهب المساعدات الغذائية التابعة لبرنامج الغذاء العالمي بمديرية حفاش محافظة المحويت بتاريخ 2018/12/24م:**

حيث تتلخص الواقعة وبحسب ما ورد في إفادة بعض الأهالي المتضررين من الانتهاك وما جاء في شهادة الشهود الذين تمَّ الاستماع إليهم من قبل اللجنة ومنهم: (ع.م.ع) و (م.م.أ) و (ع.ع.ح) وبحسب ما تحكيه الصور والوثائق المرفقة بملف القضية بأنه وبتاريخ 2018/12/24م قامت عناصر مسلحة من جماعة الحوثي بإيقاف ناقلتين محملتين بالمساعدات الغذائية والاغاثية المخصصة من قبل برنامج الغذاء العالمي لعزل الملاحنة وبني قشب لشهر ديسمبر 2018م وذلك في إحدى النقاط الأمنية التابعة للجماعة في الطريق المؤدية لهذه العزل بجبل حفاش وذلك بناءً على أوامر من مشرف الجماعة في المديرية وعند وصول الناقلتين قام أفراد النقطة الأمنية التابعة لجماعة الحوثي بإفراغ حمولتها إلى سيارات تابعه للجماعة ثم قامت بنقلها وبيعها في السوق السوداء في

منطقة باجل بمحافظة الحديدة وهو الأمر الذي أدى إلى حرمان أهالي العزل من الاستفادة من المواد الغذائية المخصصة لهم.

3. واقعة حصار قرية الاشعاب عزلة بلاد الوافي مديرية جبل حبشي محافظة تعز

تتلخص الواقعة: بحسب ما تضمنه تقرير فريق النزول الميداني المكلف بالنزول إلى منطقة الاشعاب في مديرية جبل حبشي بمحافظة تعز, وما جاء في اقوال عدد من أهالي القرية, وما ورد في شهادة الشهود الذين تمَّ الاستماع إليهم من قبل اللجنة ، ومنهم: (ع.ا.م.ش)،و(ا.ح.ي),و(ا.ع.ش)، بأن قرى: الشعاب والنجد والصفا و حليمة محاصره منذ شهر مارس 2016م؛ حيث أغلقت عناصر جماعة الحوثي الطريق الرسمي المؤدي إلى هذه القرى, الذي يمر عبر طريق الرمادة مديرية مقبنة والربيعي مديرية التعزية. كما قامت أيضا بإغلاق الطريق الآخر الذي يربط بين قرية الاشعاب و ما جاورها من القرى بمدينة تعز؛ الذي يمر عبر قرية خور, وأنه بإغلاق عناصر جماعة الحوثي المسلحة لهذه الطرق, الذي يعتمد عليها سكان هذه القرى في الذهاب إلى الأسواق الرئيسيه في منطقة الرمادة, والبرح, وبير باشا، لم يعد المواطنون يستطيعون الوصول إلى الأسواق, والحصول على المواد الغذائية, أو إسعاف المرضى, والنساء الحوامل والأطفال؛ ألا عبر طرق جبلية غاية في الوعورة تمَّ استحداثها عبر مناطق الشاهد, وميلات ولا يتم التنقل فيها إلا مشياً على الأقدام حيث يقومون بحمل المرضى بنقالات ويستغرق ذلك وقتاً طويلاً؛ يصل من أربع إلى خمس ساعات حتى الوصول إلى أقرب مستشفى. كما أن إيصال الغذاء إلى قرية الاشعاب وما جاورها أصبح في غاية الصعوبة. والمرور فيه يعتبر مجازفة؛ لأن الطرق الجبلية الوعرة التي يسلكها أهل القرية مطلة على التبة السوداء, وتبة المنعم, وجبل زومان ,وجبل الحرم, وجبل صورة التي يتمركز فيهم قناصة تابعون لجماعة الحوثي. وقد تعرض بعض المدنيين في القرية للقنص عند المرور بهذه الطرق, ومع ذلك يضطر سكان القرية للمرور فيها؛ من أجل استمرار الحياة وإدخال الغذاء إلى منازلهم برغم خطورة ذلك. كما أن المساعدات الإنسانية لاتصل لهذه المناطق بسبب الحصار وهو الأمر الذي أدى إلى حرمان المواطنين من وصول المساعدات الإنسانية إليهم.

نماذج من التحقيقيات التي قامت بها اللجنة والمتعلقة بحصار المدنيين المنسوبة للحكومة الشرعية والأطراف المحسوبة عليها

1. واقعة تأخير تسع شحنات طبية في ميناء عدن:

تحقق اللجنة في واقعة تأخير تسع شحنات طبية في ميناء عدن لمدة تتراوح بين شهر وخمسة أشهر خلال العام 2019م والتي تمَّ رصدها من خلال ما ورد في تقرير فريق الخبراء المعني باليمن التابع للجنة العقوبات المشكلة من مجلس الأمن في الفقرة 122 من التقرير[13] والذي أشار إلى قيام فريق الخبراء بالتحقيق في عدد تسع شحنات طبية وتغذية تأخرت لمدة تراوحت بين أسبوعين وخمسة أشهر في ميناء عدن وأن الحكومة أكدت هذه الحالات لكنها لم توضح سبب ذلك في التأخير ، وتأمل اللجنة التعاون من فريق الخبراء المعني باليمن وموافاتها بما لديهم من معلومات بشأن هذه الوقائع لتتمكن من استكمال إجراءات التحقيق بشأنها.

[13] التقرير النهائي لفريق الخبراء الصادرة في فبراير 2020 https://www.undocs.org/ar/s/2020/326

2. واقعة تعليق عدد من المنظمات الدولية لأعمالها في محافظة الضالع بتاريخ 2019/12/22م

تحقق اللجنة في واقعة استهداف ثلاث منظمات دولية عاملة بالمجال الإنساني باستخدام قنابل صاروخية مما تسبب في إصابة شخص واحد بجروح وإلحاق الضرر بالعديد من الممتلكات وما ترتب على ذلك من إعلان عدد« 12» منظمة عن تعليق برامج المساعدات التي تقدمها في محافظة الضالع بسبب هذه الأعمال ، وتأمل اللجنة أن تقوم بنشر تحقيقاتها وما توصلت إليه بشأن هذه الواقعة في تقريرها القادم.

القسم الثاني: نتائج التحقيقات التي أنجزتها اللجنة في الانتهاكات المتعلقة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان

طبقاً لما نص عليه قرار إنشاء اللجنة، تعتبر الاتفاقيات السبع الأساسية المصادق عليها من قبل الجمهورية اليمنية وهي: العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي للحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، واتفاقية حقوق الطفل والبرتوكولات الملحقة بها، واتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التميز العنصري ،واتفاقية مناهضة التعذيب، واتفاقية حقوق ذوي الإعاقة، إلى جانب التشريعات الوطنية المرتبطة بتلك الحقوق، هي الأساس القانوني الذي تستند إليه اللجنة فيما يتعلق بأعمال الرصد والتوثيق والتحقيق التي تقوم بها في الانتهاكات المتعلقة بقانون حقوق الإنسان. وبناء على ذلك فقد تعددت أنواع الانتهاكات التي تقوم اللجنة برصدها وتوثيقها والتحقيق فيها والتي من أهمها الآتي:

أولاً: القتل خارج نطاق القانون

القتل خارج إطار القانون المقصود به هنا قيام بعض الأطراف المتنازعة بقتل أشخاص مدنين في مناطق بعيدة من مناطق النزاع المسلح وفقاً لما جاء في نصوص القوانين الوطنية النافذة في الجمهورية اليمنية بداية بالدستور ومروراً بقانوني العقوبات العام و العسكري وقانوني الإجراءات الجزائية المدنية والعسكرية وقانون هيئة الشرطة و انتهاءً بقانون العقوبات العام وقانون العقوبات العسكرية التي تضمنت عديداً من الأحكام المجرمة لهذا الفعل والمعاقبة عليه في حال ارتكابه واستنادا إلى ما تضمنته نصوص الاتفاقيات الدولية المصادق عليها من قبل الجمهورية اليمنية ومنها اتفاقية جنيف بشأن حماية المدنيين في وقت الحرب وبالتحديد المادة« 3»

خلال الفترة التي يُغَطّيها التقرير، قامت اللجنة برصد عدد (55) واقعة قتل خارج نطاق القانون، قامت بها بعض الأطراف والجماعات المسلحة في مختلف مناطق الجمهورية اليمنية، ثبتت مسؤولية جماعة الحوثي عن (30) واقعة، فيما ثبتت مسؤولية قوات الجيش والجهات الأمنية المحسوبة على الحكومة عن (11) واقعة، ولايزال التحقيق جاري من قبل اللجنة في باقي الوقائع الأخرى المتبقية.

نماذج من التحقيقات التي قامت بها اللجنة وقائع قتل خارج نطاق القانون المنسوبة لجماعة الحوثي

1) واقعة مقتل الضحية عبداللطيف علي أحمد مصلح مشرح بمديرية النادرة محافظة إب بتاريخ 2015/11/5م

تتلخص الواقعة وفقا لما يتضمنه ملف القضية لدى اللجنة في قيام مجموعة من مسلحي جماعة الحوثي المتمركزة في إحدى النقاط الأمنية في منطقة مخلاف عمار بمديرية النادرة بتاريخ 2015/11/5م بإطلاق النار على الضحية عبداللطيف علي أحمد مصلح مشرح أثناء مروره من النقطة

وبحسب إفادات أهالي الضحية وكذلك عدد من شهود الواقعة وممن قاموا بمعاينة جثث الضحية بعد استلامها من جماعة الحوثي ومنهم (ف. م. س. أ) و (س. غ. ح. ع) و (ن. ن. م. ب) والذي أفادوا بأن مجموعة من العناصر المسلحة التابعة لجماعة الحوثي في النقطة الأمنية الكائنة في منطقة مخلاف عمار بمديرية النادرة قاموا بتاريخ 2015/11/5م وأثناء مرور الضحية في النقطة بإطلاق النار عليه دون وجود أي مسوغ أو مبرر قانوني على الرغم من أن الضحية معروف بأنه من أبناء المنطقة وليس له أي نشاط سياسي معادي للحوثيين ولا ينتمي لأي جهة أو تيار سياسي وأنه وبعد أن تمَّ إطلاق النار على الضحية تمَّ تركه ينزف دون القيام بإسعافه ثم إنه وبعد أن تمَّ إسعاف الضحية من قبل بعض المواطنون قامت مجموعه من عناصر جماعة الحوثي باللحاق به إلى المستشفى حيث تمَّ اعتقاله وهو مصاب وفي حالة صحية سيئة وذلك بتهمة قيامه بمقاومة العناصر الأمنية وأنه لم يسمح لهم بالقيام بتفتيشه وحاول المرور من النقطة الأمنية بالقوة ثم إنه وعقب اعتقال الضحية بحوالي عشرة أيام وأثناء قيام أسرة الضحية بتوسيط عدد من الوجاهات للمتابعة والضغط على جماعة الحوثي بالمديرية للإفراج عن الضحية تقديرا لحالته الصحية تفاجأت أسرة الضحية بإخبارهم من قبل بعض عناصر جماعة الحوثي بأن الضحية قد فارق الحياة نتيجة مضاعفات الإصابة على حد زعمهم على الرغم من صحة الضحية قد كانت مستقرة تماماً وتم السيطرة على الإصابات السابقة من قبل الأطباء قبل إخراج الضحية من المستشفى ثم إنه بعد ذلك امتنعت قيادة جماعة الحوثي في المديرية عن تسليم الجثة وطلبوا من أهل الضحية تحرير التزاما بعدم إثارة القضية للرأي العام ووسائل الإعلام وبعد تدخل عدد من الوجاهات والوساطات القبلية تمَّ تسليم الجثة ووجد عليها آثار التعذيب وآثارٌ لأعيرة نارية أخرى في جسد الضحية ولم تتمكن أسرة الضحية أن تعرض الجثة على أي طبيب شرعي لمعاينتها مخافة أن تقوم عناصر جماعة الحوثي بأخذ الجثة منهم وعدم تمكنهم بعد ذلك من استرجاعها ودفنها ولهذا آثروا السكوت وقاموا بدفن الجثة في مقبرة القرية بمشاركة جميع أبناء المنطقة.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة الوطنية وما ورد في أقوال أهالي الضحية وشهادات الشهود فإن الجهة المسئولة عن هذا الانتهاك هي قيادة جماعة الحوثي وقوات صالح في مديرية النادرة وقيادة وأفراد العناصر المسلحة المتمركزة في نقطة مخلاف عمار بمديرية النادرة محافظة إب.

2) واقعة قتل 3 أشخاص ونهب ممتلكاتهم في محافظة صنعاء مديرية ارحب منطقة الخميس بتاريخ 2019/6/5م.

تتلخص الواقعة وفقا لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة وما ورد في أقوال ذوي الضحايا وما جاء في أقوال الشهود ومنهم (ع.ع.م) و (ع.ب.ي) فإنه وبتاريخ 2019/6/5م قامت نقطة أمنية تابعة لجماعة الحوثي وتسمى نقطة الجمارك وتقع في مديرية أرحب بإيقاف الضحية كمال أحمد محمد مناع والذي كان يقود قاطرة محملة بالغاز المنزلي وذلك عند مروره بالنقطة وطلب منه عناصر الجماعة المتمركزين في النقطة مبلغاً مالياً كبيراً من أجل السماح له بالمرور ولأن المبلغ المطلوب لم يكن بحوزته صعد معه ثلاثة مسلحين من النقطة على متن القاطرة وطلبوا منه الاتصال بإخوانه سليم وجميل أن يأتوا إلى نقطة الخميس وهي نقطة أمنية أخرى تتبع جماعة الحوثي في مديرية أرحب وأن يطلب منهم أن يحضروا معه المبلغ المطلوب. وبعد اتصال الضحية بأخوته وطلب منهم الحضور وإحضار المبلغ إلى نقطة الخميس وعند وصول إخوان الضحية المذكورين إلى المكان المتفق عليه – لغرض تسليم المبلغ المطلوب - كان بالقرب من القاطرة التابعة للضحية سيارة نوع كيا لون فضي وسيارة أخرى عبارة عن (طقم عسكري) وكلا السيارتين تحملان مسلحين وعند

وصـول الضحايـا إلـى جـوار أخيهـم باشـرهم المسـلحون بإطـلاق النـار عليهـم ممـا أدى إلـى مقتـل الثلاثـة الأخـوة وجـرح شـخص آخـر كان معهـم والضحايـا القتلـى جميعهـم مـن أبنـاء محافظـة صعـدة مديريـة سـحار وهـم:

أسماء القتلى

م	الاسم	العمر
1	سليم أحمد محمد مناع	
2	جمال أحمد محمد مناع	
3	كمال أحمد محمد مناع	

أسماء الجرحى

م	الاسم	العمر
1	أمين خالد العلفي	

النتيجة:

مـن خـلال التحقيقـات التـي أجرتهـا اللجنـة ومـا تضمنـه ملـف القضيـة ومـا جـاء فـي شـهادة الشـهود تبيـن للجنـة أن الجهـة المسـئولة عـن الانتهـاك هـي جماعـة الحوثـي بقيـادة المشـرف الأمنـي للجماعـة فـي مديريـة أرحـب بمحافظـة صنعـاء.

3) واقعة قتل الضحية/ حسن صالح علي الدودحي - مديرية/ قعطبة – م/ الضالع بتاريخ 2019/04/14م

تتلخـص الواقعـة بحسـب مـا هـو مبيـن فـي ملـف القضيـة لـدى اللجنـة، بأنـه وبتاريخ 2019/04/14م أقدمـت عناصـر مـن جماعـة الحوثـي علـى التقطـع للضحيـة/ حسـن صالـح علـي الدودحـي وإطـلاق النـار الكثيـف عليـه ، ممـا أدى إلـى مقتلـه فـي الحـال.

وبحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وما ورد في اقوال ذوي الضحية وافادات الشهود ومنهم (ج ع. م), و(ر.ح.ح)، و(هـ. ص. ع) فأنه في الساعة الحادية عشرة قبل ظهر يوم الاحد الموافق 2019/04/14م، وبينما كان الضحية/ حسن صالح علي الدودحي يقود سيارته في الطريق المؤدية الى منزله، تم التقطع له من عناصر تتبع جماعة الحوثي الذين باشروه عند وصوله اليهم بإطلاق النار الكثيف عليه، مما أدى الى اصابته بطلق ناري دخل من اعلى الظهر واستقر في داخل الصدر وتسبب في وفاته بالحال ، كما تسبب اطلاق النار في حصول أضرار بالغة بسيارة الضحية التي كان يقودها وهي من نوع صالون لاند كروزر موديل 1987م.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في افادات ذوي الضحية وشهادات الشهود، وما احتوى عليه ملف القضية من وثائق وتقارير طبية وشهادة وفاة وحكم انحصار وراثه، وكذا الصور الفوتوغرافية التي التقطت للضحية بعد الحادث وللأضرار التي لحقت بسيارة الضحية، تبين للجنة أن عناصر جماعة الحوثي بمحافظة الضالع بقيادة/ المدعو ابو الحسن احمد القحيف، هي المسؤولة عن ارتكاب هذا الانتهاك.

نماذج من التحقيقات التي قامت بها اللجنة وقائع قتل خارج نطاق القانون المنسوبة للحكومة الشرعية والأطراف المحسوبة عليها:

1) واقعة قتل الضحية سعيد محمد أحمد تاجرة ، عزان- مديرية ميفعة- محافظة شبوه - بتاريخ 2019/10/3م.

تتلخص الواقعة: بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة وتقرير الباحث الميداني التابع للجنة، والصور الفوتوغرافية والتقرير الطبي المرفق بملف القضية وما ورد في افادة ذوي الضحية وأقوال الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة ومنهم: (ن.ع. م) و (أ. س.خ) فانه وبتاريخ 3 / 2019/10م، وفي تمام الساعة التاسعة صباحاً وأثناء مشاركة الضحية في مسيرة احتجاجية نظمها المجلس الانتقالي في مدينة عزان ضد قوات الجيش الوطني، أقدمت قوات الأمن الخاصة التابعة للحكومة الشرعية وبقيادة العقيد / عبدربه لعكب بالاعتداء على المشاركين بتلك المسيرة بأطلاق الاعيرة النارية، وأثناء ذلك قام أحد أفراد تلك القوات بأطلاق الرصاص على الضحية / سعيد محمد تاجرة بصورة مباشرة مما أدى الى إصابته في الجانب الأيسر أسفل الضلع وخروج الطلقة من جهة الصدر أسفل الثدي الأيمن وعلى أثر ذلك سقط الضحية قتيلا على الفور، كما تم في نفس الواقعة اعتقال الضحية عبدالرحمن عمر أحمد العشملي من قبل قوات الأمن الخاصة؛ وذلك بسبب مشاركته في المظاهرة قبل أن يتم اخلاء سبيله لاحقا في نفس اليوم.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما جاء في تقرير الباحث الميداني وما ورد في شهادات الشهود وما تضمنته التقارير الطبية المرفقة بالملف، فإن الجهة المسئولة عن ارتكاب هذا الانتهاك هي قوات الأمن الخاصة التابعة للحكومة الشرعية بقيادة العقيد عبدربه لكعب.

2) واقعة قتل الضحية /احمد عبدالسلام محمد علي - في حي الدحي - مديرية المظفر - محافظة تعز -بتاريخ 2019/11/2م

تتخلص الواقعة: وفقاً لم تضمنه ملف القضية لدى اللجنة بإنه في تاريخ 2019/11/2م في تمام الساعة (8:30) مساءً قامت قوة أمنية تابعة لإدارة أمن محافظة تعز في حي الدحي مديرية المظفر بإيقاف الباص الذي يستقله الضحية احمد عبدالسلام ومحمد عبدالوهاب ومهند مكين وطلب تسليم أسلحتهم وعند محاولة الضحية احمد عبدالسلام الهرب باشره أفراد الأمن بإطلاق النار عليه وإصابته في ظهرة مما أدى إلى وفاته بعد ست أيام في مستشفى الثورة العام في تعز.

وبحسب إفادات ذوي الضحية، وأقوال الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة، وهم: (أ. ا. م. ش)، و (م. م. س. ع.)، (م. ع.ح) فإنه في تمام الساعة (8:30) مساءً يوم السبت الموافق 2019/11/2م كان أحمد عبدالسلام ومهند مكين ومحمد عبدالوهاب خارجين من منزل احمد عبدالسلام بالباص التابع له في حي الدحي حارة الشيخ مارش خلف مدارس بدر الأهلية والتقوا في طريقهم بطقم عسكري تابع لإدارة أمن تعز على متنه مسلحين يرتدون لباس مدني عدا سائق الطقم الذي كان يرتدي زي قوات الأمن وقام المسلحين بإيقاف الباص والانتشار حوله وأثناء ذلك خرج الضحية احمد عبدالسلام من الباص محاولا الهروب باتجاه الشارع الرئيسي وقام أفراد الأمن باللحاق به واطلقوا النار عليه مما أدى الى اصابته في ظهره، وعلى الفور قام أفراد الأمن باعتقال محمد عبدالوهاب ومهند مكين واخذهم الى قسم شرطة صينه حيث تم الافراج عنهم بعد ثلاثة

ايام ، اما الضحية احمد عبدالسلام فقد تم اسعافه من قبل أفراد الأمن الى مستشفى الثورة العام، حيث بقي في العناية المركزة في المستشفى لمدة ست أيام وتوفي بعدها متأثرا بإصابته.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في شهادات الشهود، فإن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي أدارة أمن تعز بقيادة مدير الأمن منصور الاكحلي بالإضافة الى أفراد الأمن الذين قاموا بقتل الضحية خارج إطار القانون.

3) واقعة قتل الضحية/ حسن عبدالرحمن زين الله عطيه – حي الدرين – مديرية المنصورة – محافظة عدن - بتاريخ 2020/01/05م.

تتلخص الواقعة: بحسب ما هو مبين في ملف القضية لدى اللجنة، أنه في تمام الساعة الواحدة صباحاً بتاريخ 2020/01/05م داهمت مجموعة مسلحة تابعة لقوة الطوارئ بقيادة المدعو / محمد حسين الخيلي منزل الضحية عبدالرحمن زبن الله عطية بذريعة البحث عن شخص مطلوب للأمن (داعش) يدعى أبو سالم وكان الضحية في حينها نائم في إحدى الغرف التي بجانب الباب وعند سماعه ضجيج العسكر وهم يقتحمون المنزل خرج الى امام باب الغرفة ليشاهد ما يحدث وعند مشاهدة المسلحين له قاموا مباشرة بإطلاق النار عليه مما أدى الى صابته بإصابات بالغة نقل على أثرها الى المستشفى وتوفي حال وصوله وتم نقله بعد ذلك الى ثلاجة المستشفى.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في أقوال ذوي الضحية وشهادة الشهود، تبين للجنة أن الجهة المسؤولة عن ارتكاب هذا الانتهاك هم مجموعة من الجنود التابعين لقوات الطوارئ بقيادة المدعو / محمد حسين الخيلي مع ملاحظة أنه وخلال فترة كتابة التقرير تلقت اللجنة إفادة من قبل النيابة العامة ذكرت فيها أنه تمَّ تسليم المتهمين إلى النيابة العامة وأنها قد شرعت في القيام بإجراءات التحقيق معهم واللجنة بدورها ستقوم بمتابعة هذه القضية للتأكد من النتيجة التي وصلت إليها هذه التحقيقات.

ثانياً : الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري

تحظر المادة (48) من دستور الجمهورية اليمنية والمادة (9) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المصادق عليها من قبل اليمن، الاعتقال التعسفي أو احتجاز الأفراد، وتنص المادة على أنه «لا يجوز حرمان أحد من حريته إلا لأسباب ينص عليها القانون وطبقا للإجراء المقرر فيه». كما يتوجب إبلاغ أي شخص يتم توقيفه بأسباب هذا التوقيف لدى وقوعه كما يتوجب إبلاغه سريعا بأية تهمة توجه إليه.

ويمثل الاختفاء القسري باعتباره انتهاكا مركبا يطال عددا كبير من الحقوق الأساسية المحمية دوليا، واحدا من بين الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ومما يزيد من جسامة هذا الانتهاك أن الأضرار المترتبة عليه تتعدى الضحايا المباشرين لتطال عائلاتهم، بل والمجتمع برمته ما دام الهدف من وراء ممارسته هو بث الرعب والخوف لدى هؤلاء جميعا باعتباره يكسر الحق في الحياة. وهذا الانتهاك هو الدافع إلى صدور إعلان حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، والذي اعتمد ونشر على الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (47/133) المؤرخ في 1992/12/18م وقد تمكنت اللجنة خلال الفترة التي يغطيها التقرير قامت اللجنة بالتحقيق في عدد (1304) حالة اعتقال تعسفي واختفاء قسري قامت بها مختلف الأطراف في جميع مناطق الجمهورية اليمنية.

، ثبتت مسؤولية جماعة الحوثي عن عدد (1055) حالة ، فيما ثبتت مسؤولية الحكومة والجهات الأمنية التابعة للحكومة والأطراف المحسوبة عليها عن عدد (239) حالة، فيما ثبتت مسئولية جهات أخرى عن عدد (10)حالات.

نماذج من وقائع الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري المنسوبة لجماعة الحوثي

1. **واقعة اقتحام قرية المصاقرة بمديرية الحداء محافظة ذمار واعتقال 54 شخصاً وإحراق منزلين وقتل أحد المواطنين، وجرح 4 آخرين.**

تتلخص الواقعة: وفقا لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، بأنه بعد ظهر يوم الأربعاء بتاريخ 11/ 12/2019م اقتحمت ثلاثة أطقم مسلحة قرية المصاقرة بمديرية الحداء محافظة ذمار وعند وصولها إلى منزل المواطن عبدالله محمد حسين المصقري حاولت اقتحامه القوة فمنعهم صاحب المنزل ،وحدثت بعض الاشتباكات قامت جماعة الحوثي بعده بطلب تعزيزات من قيادة الجماعة بالمحافظة فوصلت إلى القرية قوة عسكرية كبيرة قامت بمداهمة المنازل وقتلت أحد أبناء القرية، وجرحت أربعة منهم وأحرقت منزلين، واعتقلت 54 شخصاً من أبناء القرية.

وبحسب ما ورد في إفادات أقارب الضحايا من أبناء قرية المصاقرة، وما أدلى به شهود الواقعة ومنهم (م،ع،ص،م) و (ح، ح ، م، م) الذين أفادوا أن ثلاثة أطقم مسلحة بأنواع الأسلحة اقتحمت قرية المصاقرة، وعند وصولهم إلى منزل المواطن/عبدالله محمد حسين المصقري أرادوا اقتحام المنزل الذي كان مليء بالنساء والأطفال فرفض صاحب المنزل السماح لهم وعلى إثر ذلك حدثت اشتباكات بين المسلحين الحوثيين وبين صاحب المنزل جرح على إثرها والد الضحية/ محمد حسين المصقري ، ثم بعد ذلك قامت عناصر جماعة الحوثي بالتمركز على أسطح بعض المنازل في القرية واستقدموا تعزيزات من مدينة ذمار وصلت إلى القرية بعد حوالي ساعتين حيث وصل اكثر من 20 طقماً عليها مختلف الأسلحة بالإضافة إلى مدرعة وبمجرد وصولهم باشر المسلحون بإطلاق النار على المنازل من الجهة المقابلة للقرية كما قاموا باعتقال عدد من أبناء القرية المارين بالطرق ومنهم المواطن/عبدالله علي محمد علي ناصر المصقري، واتخذوا من مدرسة القرية مركز لاعتقال المواطنين، وعندما ذهب أخو المعتقل المذكور ويدعى /عائض علي محمد علي ناصر المصقري إلى المدرسة ليسأل عن أخيه الذي اعتقل، باشره عناصر الجماعة بإطلاق النار عليه مما أدى إلى مقتله في الحال. واستمرت التعزيزات تصل إلى عناصر جماعة الحوثي ، و في منتصف الليل اقتحم المسلحون قرية المصاقرة من اتجاهاتها الثلاثة، واقتحموا جميع منازل المواطنون التي في القرية وأحرقوا المنزل الذي حدثت فيه الاشتباكات عند وصولهم ، كما اقتحموا منزل المواطن/ عبدالصمد علي المصقري، وأطلقوا النار على زوجته مما أدى إلى إصابتها بجروح بالغة وهي أمام أطفالها، ثم قاموا بالنداء عبر مكبرات الصوت بأن على جميع أبناء القرية أن يسلموا أنفسهم، فسلم البعض نفسه، واختطفوا البعض الآخر من منازلهم، وبلغ عدد الذين اختطفوهم 80 مواطناً من أبناء القرية تمكنت اللجنة من رصد (54) ضحية منهم وهم الضحايا التالية اسماؤهم-:

م	الاســـــــم	العمر	الحالة
1	محمد حسين زايد المصقري	65	جريح
2	عايض علي محمد المصقري	35	قتيل
3	كاتبة أحمد عباد المصقري	35	جريحة
4	محمد علي سرحان المصقري		جريح

5	علي عبد الصمد علي المصقري	12	جريح
6	ملاك عبدالصمد علي المصقري	10	مصابة
7	عبدالصمد علي أحمد المصقري	35	معتقل
8	علي أحمد حسين المصقري	40	معتقل
9	عبدالله محمد عايض المصقري	51	معتقل
10	عبدالقدوس محمد المصقري	27	معتقل
11	يحيى محمد صالح المصقري	23	معتقل
12	عبدالكريم محمد صالح المصقري	29	معتقل
13	علي أحمد محمد المصقري	31	معتقل
14	احمد علي محمد المصقري	35	معتقل
15	صالح حسين محمد المصقري	36	معتقل
16	احمد محمد صالح المصقري	41	معتقل
17	عبدالكريم علي محمد المصقري	38	معتقل
18	محمد علي محمد المصقري	32	معتقل
19	عز الدين محمد علي المصقري	30	معتقل
20	هشام عبدالكريم محمد المصقري	29	معتقل
21	خالد عبدالله حسين المصقري	21	جريح
22	محمد أحمد حسين المصقري	27	معتقل
23	احمد محمد صالح المصقري	22	معتقل
24	صالح محمد صالح محمد المصقري	27	معتقل
25	علي ناصر علي فقيه المصقري	31	معتقل
26	ناصر أحمد ناصر المصقري	30	معتقل
27	الحسن أحمد علي المصقري	47	معتقل
28	محمد أحمد احمد المصقري	33	معتقل
29	جميل فضل علي المصقري	32	معتقل
30	بشير محمد علي المصقري	24	معتقل
31	أحمد مقبل مثنى المصقري	21	معتقل

32	علي صالح أحمد المصقري	20	معتقل
33	عبدالملك أحمد يحيى الاسدي	29	معتقل
34	عبد الاله أحمد صالح المصقري	28	معتقل
35	فؤاد بندر عبدالله المصقري	32	معتقل
36	صادق أحمد عايض المصقري	31	معتقل
37	محمد عايض محمد المصقري	37	معتقل
38	عبدالله علي محمد المصقري	30	معتقل
39	سمير محمد صالح المصقري	28	معتقل
40	عادل محمد صالح المصقري	32	معتقل
41	احمد عبدالله محمد المصقري	33	معتقل
42	محمد أحمد عايض المصقري	27	معتقل
43	عبدالله محمد أحمد المصقري	47	معتقل
44	هاني محمد أحمد المصقري	27	معتقل
45	ماجد سرحان أحمد المصقري	33	معتقل
46	علي عبدالله أحمد المصقري	41	معتقل
47	ياسر علي عبدالله المصقري	26	معتقل
48	محمد علي عبدالله المصقري	30	معتقل
49	عبدالحميد محمد حسين المصقري	31	معتقل
50	محمد أحمد محمد المصقري	31	معتقل
51	ناجي علي حسين المصقري	37	معتقل
52	خالد عبدالله حسين المصقري	29	معتقل
53	عبدالله محمد صالح المصقري	30	معتقل
54	امين عبدالله أحمد المصقري	21	معتقل

النتيجة

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في شهادات الشهود وما تضمنه ملف القضية من وثائق تبين أن الجهة المسؤولة عن ارتكاب هذا الانتهاك هي قيادة جماعة الحوثي في محافظة ذمار والمدعو/ عبدالكريم صالح

حسين البخيتي مسؤول الأمن لدى جماعة الحوثي بمديرية الحداء ،والمدعو قيس شلحة البخيتي مشرف أمني للجماعة بمديرية الحداء، والمدعو مطهر محمد أحمد الأسدي أركان حرب اللواء /26 التابع لجماعة الحوثي بمديرية السوادية محافظة البيضاء والمدعو عبدالله محمد الفقيه، مشرف جماعة الحوثي في قرية المصاقرة.

2. واقعة اعتقال الضحية جابر يحيى أحمد مسعد صلاح وقتله داخل السجن – رداع – محافظة البيضاء بتاريخ 2018/7/3م:

تتلخص الواقعة: وبحسب ما تضمنه ملف القضية بأنه وبتاريخ 2018/7/3م في الساعة الواحدة ظهراً وأثناء مرور الضحية جابر يحيى أحمد مسعد صلاح في النقطة الأمنية المعروفة بنقطة أبو هاشم في منطقة رداع بمحافظة البيضاء وهو في طريقه من محافظة ذمار إلى محافظة مأرب للبحث عن عمل تمَّ اعتقاله ونقله إلى سجن القلعة في رداع وقتله داخل السجن بعد أسبوع من اعتقاله.

وبحسب ما ورد في إفادة ذوي الضحية وما جاء في شهادة الشهود ومنهم (ر.م.ر) و (م.م.أ) أنه بتاريخ 2018/7/3م وأثناء مرور الضحية جابر يحيى أحمد مسعد في النقطة الأمنية المعروفة حينها بنقطة أبو هاشم في منطقة رداع محافظة البيضاء وهو في طريقه من محافظة ذمار إلى محافظة مأرب للبحث عن عمل- حيث كان يعمل في الزارعة - تمَّ ايقافه من قبل عناصر جماعة الحوثي في النقطة الأمنية المعروفة بنقطة أبو هاشم في منطقة رداع بمحافظة البيضاء بقيادة المدعو أبو صالح المشرف الأمني لجماعة الحوثي في النقطة والمدعو أبو مروان قائد النقطة وأبو محمد الملاحي مشرف مديرية ملاح ثم تمَّ اعتقاله ونقله إلى سجن القلعة في رداع ,وبعد حوالي أسبوع من تأريخ اعتقاله وصل إلى ذوي الضحية نبأ مقتله داخل السجن من قبل عناصر جماعة الحوثي بحجة أنه قام بتحريض المعتقلين داخل السجن للمطالبة بحقهم في الإفراج عنهم من المعتقل حسب المعلومات التي وصلت إلى ذوي الضحية من أحد المعتقلين الذي كانوا معه بالسجن، وبعد أن تمَّ قتل الضحية داخل السجن تمَّ نقل جثمانه إلى مستشفى ذمار العام وقاموا باحتجاز جثة الضحية حوالي أسبوع رافضين تسليمها إلى أهله، إلا بعد تدخل وجهاء ووساطات قبلية لدى الجماعة حيث تمَّ تسليم الجثة مقابل تنازل أولياء دم الضحية عن كل حقوقهم بما فيها عدم المطالبة بتقديم المتهمين للقضاء.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في الانتهاك وما ورد في إفادة الشهود وذوي الضحية تبين للجنة أن الجهة المسئولة عن هذا الانتهاك هي قيادة جماعة الحوثي في مديرية رداع بمحافظة البيضاء والمدعو عبدالله إدريس مشرف الجماعة في مديرية رداع والمدعو أبو صالح مشرف جماعة بالنقطة والمدعو أبو مروان قائد النقطة والمدعو أبو محمد الملاحي مشرف الحوثيين في مديرية ملاح

3. واقعة اعتقال الضحية (م ص ق ع) بمحافظة إب بتاريخ 2017/11/24م.

تتلخص الواقعة بحسب ما تبين للجنة الوطنية في ملف التحقيق بقيام مجموعة من العناصر المسلحة التابعة لجماعة الحوثي في أحد النقاط الأمنية التابعة للجماعة في مدخل مدينة البيضاء بمحافظة البيضاء بتاريخ 2017/11/24م باعتقال الضحية (م ص ق ع) أثناء مروره من تلك النقطة الأمنية بسبب عدم حيازته لبطاقته الشخصية واقتياده إلى السجن المركزي في محافظة البيضاء واعتقاله هناك لما يقارب ثمانية أشهر قبل أن يتم نقله إلى السجن المركزي الخاضع لسلطة الحوثيين في محافظة إب وقد تعرض أثناء فترة الاعتقال

للإصابة بعدة أمراض مزمنة في الدم وكذلك استسقاء وتورم البطن مع القدمين وتليف الكبد واختلال وظائف الكلى إلى أن أصيب مؤخرا بفشل كلوي ولم يتم الإفراج عنه إلا بتاريخ 2019/6/8م.

وبحسب ما ورد في إفادة ذوي الضحية وشهادة شهود الواقعة ومنهم (م. م. س. ن) و (ع. ع.ق. ش) و (ج. م.ن.ص) والذين ذكروا للجنه بأنه انقطع تواصلهم بالضحية منذ تأريخ 2017/11/24م حيث قرر الضحية التوجه للمحافظات الجنوبية بهدف البحث عن عمل كعادة كل أبناء المنطقة ومنذ ذلك التأريخ لم يستطع أحد من أهله التواصل معه وكان هاتفه الشخصي مغلق طوال الوقت وبقي كذلك لما يقارب الثلاثة أشهر حتى جاء اتصال من أحد الجنود العاملين في السجن المركزي بمحافظة البيضاء وأخبر أهل الضحية بأنه معتقل في السجن المركزي من قبل جماعة الحوثي بسبب أن عناصر النقطة الأمنية في مدخل مدينة البيضاء طلبوا منه عند مروره بالنقطة إبراز بطاقته الشخصية وعندما أخبرهم بأنه لا يوجد لديه بطاقة شخصية بسبب عدم توفر كروت البطائق في مكتب الأحوال المدنية في محافظة إب ووقف صرف البطائق في محافظة إب تمَّ إنزاله من على السيارة التي كان عليها بتهمة أنه كان متوجها للالتحاق بصفوف الجيش الوطني في محافظة مأرب وأنه تعمد إخفاء هويته الشخصية متنكرا باسم آخر وعلى إثر ذلك البلاغ حاول أهل الضحية التوسط لدى بعض القيادات التابعة لجماعة الحوثي في محافظة إب لمعرفة وضع الضحية وسبب اعتقاله ولكن دون فائدة وبقي الضحية معتقلاً في محافظة البيضاء لما يقارب ثمانية أشهر حتى تمَّ نقله إلى السجن المركزي بمحافظة إب واستطاعت حينها عائلته أن تقوم بزيارته فوجدوه يعاني من بعض الأمراض لكنها لم تكن خطيرة في بداية الأمر ولكن مع مرور الأيام ساءت حالته أكثر فأكثر حتى أصيب بأمراض في الدم وتورم شديد في البطن والقدمين فقد على إثرها القدرة على الوقوف على قدميه ثم أصيب بتليف في الكبد وتعطل في وظائف الكلى وبرغم تدهور حالته الصحية واشرافه على الوفاة لم يتم الإفراج عنه إلا في شهر يونيو من العام 2019م بعد أن أصبح مصابا بمرض الفشل الكلوي ولا يزال الضحية يخضع للعلاج حتى هذه اللحظة ويعاني من ظروف مرضية مؤلمة وظروف معيشية قاسية.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي قامت بها اللجنة ومن خلال ما ورد في أقوال الشهود وإفادات أهالي الضحية وما تضمنته التقارير الطبية المرفقة بالملف فقد تأكد لدى اللجنة أن الجهة المسئولة عن هذا الانتهاك هي قيادة جماعة الحوثي في محافظتي البيضاء وإب.

4. واقعة اعتقال وإخفاء الضحية/ بكيل عبيد ناصر أحمد حسن - حجر - م/ الضالع بتاريخ 2019/05/20م

تتلخص الواقعة بأنه في حوالي الساعة الخامسة مساءاً بتاريخ 2019/5/20م وأثناء ذهاب الضحية/ بكيل عبيد ناصر أحمد حسن لإصلاح إحدى السيارات على متن دراجته النارية قامت عناصر من جماعة الحوثي بإيقافه واعتقاله ومصادرة دراجته النارية واقتياده إلى جهة مجهولة.

وبحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، و ما ورد في أقوال الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة ومنهم : (ع.ع.م) و (ص م ع) فإنه في حوالي الساعة الخامسة مساءاً بتاريخ 2019/5/20م، أقدمت عناصر تابعة لجماعة الحوثي على استحداث نقطة عسكرية في الخط العام بمنطقة باجة - حجر محافظة الضالع ، وعند عودة الضحية/ بكيل عبيد ناصر أحمد حسن من عمله في إصلاح إحدى السيارات بمنطقة الغيل وهو على متن دراجته النارية التي كان يستقلها ، تمَّ اعتقاله من قبل عناصر النقطة الأمنية المستحدثة ونقله مع دراجته النارية إلى جهة

غير معروفه ، وبرغم تردد ذوي الضحية على الجهات والقيادات الأمنية التابعة لجماعة الحوثي في المديرية للسؤال عن مصيره ومكان اعتقاله إلا أنه لم يتم إبلاغهم بأي معلومات عنه حتى تأريخ كتابة التقرير.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في أقوال ذوي الضحية وما جاء في شهادة الشهود، تأكد للجنة أن الجهة المسؤولة عن ارتكاب هذا الانتهاك هي قيادة جماعة الحوثي في محافظة الضالع.

نماذج من وقائع الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري التي أنهت اللجنة التحقيق فيها والمنسوبة للحكومة الشرعية والأطراف المحسوبة عليها:

1. واقعة اعتقال الضحية/ عمار محمد فارع يوسف – (التواهي) - م/ عدن بتاريخ 2017/10/11م

تتلخص الواقعة بأنه في تمام الساعة الخامسة صباحاً وبتاريخ 2017/10/11م قام مجموعة من الجنود التابعين لقوة مكافحة الإرهاب بمحافظة عدن بمداهمة منزل الضحية/ عمار محمد فارع يوسف واعتقاله من المنزل واقتياده إلى معسكر قوة مكافحة الإرهاب وهو مغطى العينين أمام أفراد أسرته الذين أصابهم الرعب من اقتحام المسلحين للمنزل ورؤية والدهم وهو معتقل بهذا الشكل.

وبحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وما ورد في إفادة الضحية وشهادة الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة ومنهم: (ع.ع.ع.ع) و (س. م. أ. س) فإنه وبتاريخ 2017/10/11م الساعة الخامسة صباحاً بعد أذان الفجر سمع أهالي الحي صراخ الأطفال والنساء من منزل الضحية عمار محمد فارع يوسف الكائن بمنطقة القلوعة مديرية التواهي بمحافظة عدن وعند خروجهم من المنازل لمعرفة سبب الصراخ شاهدوا مجموعة من الجنود المسلحين والأطقم العسكرية التابعة لقوات مكافحة الإرهاب وهي تقوم بمداهمة منزل الضحية/ عمار محمد فارع يوسف واقتحام المنزل واعتقال الضحية أمام أبنائه ومن ثم اقتياده وهو مغطى العينين إلى معسكر قوات مكافحة الإرهاب حيث تم احتجازه لمدة (21) يوماً دون أي مسوغ قانوني.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في أقوال الضحية وشهادة الشهود، تبين للجنة أن الجهة المسؤولة عن ارتكاب هذا الانتهاك هي قوة مكافحة الإرهاب التابعة لإدارة أمن محافظة عدن بقيادة قائد قوات مكافحة الإرهاب العقيد/ يسران المقطري.

2. واقعة اعتقال الضحية محمد نعمان محمد خالد حي حوض الأشرف مديرية القاهرة محافظة تعز بتاريخ 2017/8/4 م.

تتلخص الواقعة وفقا لما تضمنه ملف التحقيقات لدى اللجنة الوطنية وبحسب ما ورد في إفادة ذوي الضحية وشهادة الشهود ومنهم (ن. م خ. ا) و (ح. م. م) و (ا. م. م) بأنه وفي تمام الساعة 12 ظهراً بتاريخ 8/4/ 2017م في حي حوض الأشرف مديرية القاهرة – محافظة تعز أثناء ما كان الضحية محمد نعمان محمد خالد والذي يعمل على متن دراجته النارية التي يعول بها أسرته إلى جانب والده في حي حوض الأشرف سوق الصميل جولة الحوض ، حضر جنود يتبعون اللجنة الأمنية التابعة لقيادة محور تعز واخذوا الضحية محمد نعمان مع دراجته النارية برفقة مجموعة من المواطنون كانوا متواجدين هنالك, وعندما عاد والده من عمله أخبره أهالي الحي بأنه قد تمَّ أخذ ولده من قبل الحملة الأمنية إلى مقر مبنى المحافظة القديم الكائن في شارع المحافظة وعندما ذهب والده إلى هناك وقام بالسؤال عن ابنه أخبروه بأنه قد تمَّ نقله إلى مقر اللواء 22 ميكا فأتجه والد الضحية إلى

مقر اللواء 22 ميكا الكائن في ساحة الحرية وعند سؤاله لهم عن ابنه ادعوا عدم معرفتهم به واستمر والد الضحية في المطالبة والسؤال عن مصير ابنه إلا أنه لم يتلقَ أي إجابة من أي جهة وبقي الضحية مخفياً قسرا إلى ان وصل والد الضحية إلى مقر اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان وتقدم ببلاغ عن الضحية إلى اللجنة وبعد المتابعة من قبل اللجنة والتواصل مع الجهات الأمنية والعسكرية المعنية في محافظة تعز تمَّ معرفه مكان اعتقاله حيث وجدت اللجنة بأن الضحية معتقلٌ في قيادة محور تعز بتهمة قيامه بالمشاركة مع عصابة تقوم بصناعة المتفجرات بحسب إفادة قيادة المحور وبالرغم من متابعة اللجنة للمطالبة بالإفراج عنه إلا أنه لم يتم الإفراج عن الضحية كما لم يتم إحالته إلى الجهات القضائية طبقا للقانون.

النتيجة :

من خلال التحقيقات والمتابعات التي أجرتها اللجنة وما ورد في شهادة الشهود وإفادات الجهات المعنية فقد تأكد لدى اللجنة بان قوات الجيش الوطني التابعة للحكومة الشرعية بقيادة قائد محور تعز هي المسؤولة عن ارتكاب هذا الانتهاك.

3. واقعة اعتقال الضحية/ عقيل كاكو عوض محمد وآخرين – مديرية دار سعد – م/ عدن بتاريخ 2019/01/08م

تتلخص الواقعة بأنه في الساعة الواحدة والنصف صباحاً بتاريخ 2019/01/08م قام مجموعة من الأفراد التابعين لقوة الطوارئ التابعة لإدارة أمن محافظة عدن باعتقال الضحايا/ عقيل كاكو عوض محمد ووطيس كاكو عوض ونبيل سالم علي واقتيادهم إلى معسكر قوة الطوارئ التابع لإدارة أمن عدن.

وبحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة ، وما ورد في إفادة ذوي الضحايا وشهادة الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة ومنهم: (م ع م) و (ع م ص أ) فانه وفي تمام الساعة الواحدة والنصف بعد منتصف الليل بتاريخ 2019/01/08م وأثناء تواجد الضحايا م في الحي وصلت عدة اطقم عسكرية تتبع قوة الطوارئ التابعة لأداره أمن محافظة عدن بقيادة المدعو صامد سناح وفور وصولهم قاموا بتطويق واقتحام منزل/ منصور كاكو ومن ثم قاموا بتفتيشه واعتقال أشقائه عقيل وواطس بالإضافة إلى اعتقال الضحية نبيل سالم علي واقتيادهم إلى معسكر الطوارئ التابع لإدارة أمن عدن.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في أقوال ذوي الضحايا وشهادة الشهود، تبين للجنة أن الجهة المسؤولة عن ارتكاب هذا الانتهاك هم قيادة وأفراد قوة الطوارئ التابعين لإدارة أمن محافظة عدن بقيادة المدعو صامد سناح.

4. واقعة اعتقال الضحية مهيب هادي محمد علي و(18) شخصاً آخرين – بمديرية شقره - م/ أبين بتاريخ 2019/10/08م

تتلخص الواقعة بأنه وبتاريخ 2019/10/08م الساعة التاسعة مساءاً في مديرية شقره محافظة أبين قامت قوة عسكرية تابعة للجيش الوطني باعتقال عدد (19) ضحية أثناء مرورهم في نقطة قرن الكلاسي واحتجازهم لمدة ثلاثة أيام.

وبحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وما ورد في إفادة الضحايا وشهادة الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة ومنهم: (ع م ن ع) و (س ص ن) و (ع ش ع ع) و (س م أ) فانه وبتاريخ 2019/10/08م الساعة

التاسعة مساءاً تمَّ إيقاف الضحايا والبالغ عددهم (19) ضحية اثناء مرورهم في نقطة قرن الكلاسي بمديرية شقرة محافظة أبين من قبل أفراد النقطة التابعين لقوات لجيش الوطني وذلك بعد سؤالهم عن وثائق إثبات هويتهم ومعرفة أنهم ينتمون إلى مناطق ردفان ويافع والضالع ثم بعد ذلك أنزال الضحايا واحتجازهم لمدة ثلاثة أيام في غرفة صغيرة في النقطة و معاملتهم معاملة سيئة والتفوُّه عليهم بالألفاظ السيئة والضحايا هم:

م	الاسم
1	مهيب هادي محمد علي
2	عبدالله صالح قاسم مثنى
3	ناور محمد صالح محمد
4	نبيل محمد عبدالرب الشعبي
5	محمد قائد محمد ناجي
6	عبود أحمد يحيى
7	إبراهيم صالح عبدالله صالح
8	سعيد صالح ناجي الشنة
9	عبدالله محمد مقبل
10	وائل محمد مثنى محمد
11	حسين عبدالله حسن
12	يوسف عبدالله حسن
13	صالح محمد أحمد عطاف
14	محمد ناصر عبدالقوي
15	عبدالله محمد مقبل
16	محسن عبدالفتاح الزوحجي
17	مأمون ثابت محمد عبدالله
18	محمد فضل سالم حسن
19	أكرم محسن علي حسن

النتيجة:

مـن خـلال التحقيقـات التـي أجرتهـا اللجنـة، ومـا ورد فـي أقـوال الضحايـا وشـهادة الشـهود، تبيـن للجنـة أن الجهـة المسؤولة عن ارتكاب هذا الانتهاك هم أفراد النقطة العسكرية في قرن الكلاسي مديرية شقرة محافظة أبين والتابعة لقوات الجيش الوطني.

ثالثاً: التعذيب وسوء المعاملة:

يعد التعذيب من الانتهاكات الأكثر إيلاما لجسد الإنسان أو نفسيته وبصورة متعمدة ومنظمة وتتخذ كوسيلة لاستخراج معلومات أو الوصول للاعتراف أو لغرض الترهيب والتخوين أو كشل من أشكال العقوبة ويستعمل في بعض الحالات لفرض مجموعة من القيم والمعتقدات ويعد التعذيب بأنواعه كافة منافياً للمبادئ العامة لحقوق الإنسان التي تمَّ الإعلان عنها في 10-12-1948م وتم التوقيع عليها من عدة دول في العالم ومنها الجمهورية اليمنية ، وكذا يعتبر التعذيب جريمة يعاقب عليها وفقاً لأحكام الدستور ونصوص قانون العقوبات والتشريعات الوطنية.

خلال الفترة التي يغطيها التحقيق، قامت اللجنة بالتحقيق في عدد (46) واقعة تعذيب ومعاملة لاإنسانية ومهينة بحق المعتقلين قامت بها مختلف الأطراف في عدد من مناطق الجمهورية اليمنية.، ثبتت مسؤولية جماعة الحوثي عن عدد (10) حالات تعذيب ، فيما ثبتت مسؤولية قوات الجيش والجهات الأمنية التابعة للحكومة والأطراف المحسوبة عليهم عن عدد (36) حالة.

نماذج من وقائع التعذيب وسوء المعاملة التي أنهت اللجنة التحقيق فيها والمنسوبة لجماعة الحوثي

1. 1- واقعة تعذيب أفضت إلى الموت للضحية منصور عبدالله الجوفي - مديرية النادرة - محافظة إب، بتاريخ 2018/9/14م

تتلخص الواقعة وفقا لما يتضمنه ملف التحقيق لدى اللجنة الوطنية في قيام مجموعة من مسلحي جماعة الحوثي في إحدى النقاط الأمنية التابعة للجماعة في منطقة الغزير مديرية النادرة محافظة إب في تأريخ 2018/9/14م باعتراض سيارة الضحية منصور عبدالله الجوفي وابن أخيه الضحية وائل عبدالكريم الجوفي – وإطلاق النار عليهما مما أدى إلى مقتل الضحية وائل عبدالكريم الجوفي وإصابة الضحية منصور عبدالله الجوفي والذي تمَّ نقله إلى أحد المعتقلات في مديرية يريم حيث تعرض للتعذيب حتى فارق الحياة تحت وطأة التعذيب.

وبحسب إفادات ذوي الضحايا وما جاء في شهادة شهود الواقعة وعدد ممن قاموا بمعاينة جثث الضحايا بعد استلامها من جماعة الحوثي ومنهم (ف. م. س. أ) و (س. غ. ح. ع) و (ن. ن. م. ب) فانه وبتاريخ 2018/9/14م قام مجموعة من العناصر المسلحة التابعة لجماعة الحوثي في النقطة الأمنية الكائنة في منطقة الغزير بإيقاف الضحية منصور عبدالله الجوفي مع ابن أخيه الضحية وائل عبدالكريم الجوفي أثناء مرورهم في النقطة وطلبوا منهما النزول من السيارة وتم إبلاغهما بمصادرة السيارة المملوكة التي يستقلونها وهي من نوع تويوتا هيلوكس وذلك لأنهما متهمين بنقل المقاتلين من المنطقة إلى أماكن سيطرة الحكومة الشرعية وحينما امتنع الضحايا عن تسليم السيارة بادرتهم العناصر المسلحة في النقطة بفتح النار عليهم مما أدى إلى مقتل وائل عبدالكريم في نفس اللحظة وإصابة الضحية منصور الجوفي الذي قامت عناصر الجماعة باعتقاله ونقله وهو مصاب مع جثة الضحية

وائل إلى مديرية يريم حيث تمَّ وضعه في أحد المعتقلات كما تمَّ مصادرة السيارة, وأثناء فترة الاعتقال تمَّ التحقيق مع الضحية منصور عبدالله الجوفي وتعرض أثناء التحقيق إلى التعذيب حتى فارق الحياة جراء التعذيب الشديد الذي تعرض له وهو مصاب وفي حالة صحية سيئة ,ثم إن المسؤولين في قيادة جماعة الحوثي في مديرية يريم وبعد أن أبلغوا أسرة الضحية بوفاته رفضوا تسليم الجثث إلى الأسرة ليتم دفنه من قبل الأسرة وطلبوا منهم تحرير التزامات بعدم إثارة القضية لدى الرأي العام ووسائل الإعلام وبعد تدخل عدد من الوجاهات والوساطات القبلية تمَّ تسليم جثث الضحايا وتم دفنها بمقابر القرية بمشاركة جميع أبناء المنطقة.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة الوطنية وما ورد في أقوال أهالي الضحايا وشهادات الشهود وما تحكيه الصور والوثائق المرفقة بالملف فإن الجهة المسئولة عن هذا الانتهاك هي قيادة جماعة الحوثي في مديريتي النادرة ويريم والعناصر المسلحة التابعة للجماعة في نقطة الغزير بمحافظة إب.

2. واقعة تعذيب الضحية/ عبدالله أحمد أحمد الشنفي – محافظة حجة – بتاريخ 2017/11/20م.

تتلخص الواقعة وفقا لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، بقيام جماعة الحوثي باختطاف الضحية: عبدالله أحمد أحمد الشنفي من أحد فنادق مدينة ذمار، وتم اقتياده إلى مكان مجهول وإخفاؤه قسرياً لمدة سنتين وقد تعرض الضحية خلال فترة الاعتقال والاختفاء القسري للتعذيب وعدم معرفة أسرته بأي معلومات عنه حتى خروجه في صفقة تبادل وهو مشلول ولا يقوى على الحركة.

وبحسب إفادات الضحية وذويه وما جاء في شهادة الشهود؛ ومنهم (ن، م، ن، ر) و (ع، ع، ح، د) فإنه وفي تمام الساعة الثانية بعد منتصف الليل بتاريخ 20/ 2017/11م، تفاجأ الضحية الذي كان نزيلاً في أحد الفنادق بمدينة ذمار بطرق باب الغرفة التي كان يقيم فيها مع زوجته وأولاده؛ وعندما قام بفتح الباب اقتحم مجموعة من المسلحين الغرفة ووجهوا أسلحتهم إليه والى زوجته وأطفاله ثم قاموا بالاعتداء عليه بالضرب أمام زوجته وأطفاله ومن ثم اعتقاله واقتياده فوق أحد الأطقم العسكرية وهو مغمى عليه ونقله إلى مكان مجهول حيث تعرض هناك للضرب والتعذيب بشتى أنواعه حتى أُصيب جراء ذلك بشلل كامل وتردت حالته الصحية إلى أسوء وضع وبقي الضحية معتقلاً ومخفياً قسرياً ولا يعرف أفراد أسرته عنه أي معلومات حتى تمَّ الإفراج عنه في صفقة تبادل للمعتقلين بين الحكومة الشرعية وجماعة الحوثي حيث تمَّ استدعاء والد الضحية لاستلامه من مستشفى 48 في صنعاء وهو في حالة شلل كلي ولا يقوى على تحريك أي جزء من أجزاء جسمه على نحو ما تحكيه التقارير الطبية المرفقة بالملف والتي تمَّ إصدارها من الجهات الطبية بمحافظة مأرب بعد أن تمَّ إسعاف الضحية ونقله إليها بعد تسلمه من قبل جماعة الحوثي كما هو ثابت في الصور ومقاطع الفيديو المرفقة بملف التحقيق لدى اللجنة.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في شهادات الشهود وما تضمنه ملف القضية من تقارير طبية ومقاطع فيديو وصور فوتوغرافية وغيرها ، فقد ثبت لدى اللجنة أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي جماعة الحوثي بقيادة المشرف الأمني للجماعة بمحافظتي ذمار، وصنعاء.

3. واقعة تعذيب الضحية صلاح قايد أحمد القدسي – مديرية عتمة – محافظة ذمار – بتاريخ 2016/6/3م و /2017/3م

تتلخص الواقعة: في تعرض الضحية صلاح قايد أحمد القدسي للاعتقال مرتين الأولى بتاريخ 2016/6/3م، والثانية بتاريخ 2017/3/2 وقد تعرض الضحية خلال الاعتقالين للتعذيب حتى فقد بصره كلياً.

وبحسب إفادة الضحية وما جاء في إفادة الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة ومنهم:

(ص.م.س.م) و (ح.م.م)، فإنه عند الساعة 1 ظهراً بتاريخ 2016/6/3م وأثناء ما كان الضحية متواجداً في السوق بمركز مديرية عتمه بمحافظة ذمار قام مجموعة مسلحين تابعين لجماعة الحوثي بإخذه واقتياده إلى سجن القشلة في مركز المديرية والذي هو عبارة عن مبنى المجلس المحلى لمديرية عتمه حيث تمَّ إيداعه في السجن مع 45 معتقلاً آخراً بتهمة إزالة شعارات الصرخة التابعة للجماعة وعند حوالي الساعة 8 من مساء نفس اليوم حضر 3 من حراس السجن واقتادوه إلى غرفة مجاورة للمعتقل وبعد أن عصبوا عينيه قاموا بالاعتداء عليه بالضرب وبشكل وحشي على سائر جسده وباستخدام عصاً خشبية تمَّ ضربه بها على رأسه كما قاموا بربط أرجل الضحية وتعليقة إلى سقف الغرفة ولم يتم إنزاله إلا في وقت متأخر من الليل، كما افاد الضحية أنهُ في الليلة التالية قام بالتحقيق معه المشرف الأمني لجماعة الحوثيين المدعو أبو خالد الطيبي بتهمة نزع شعارات الصرخة من جدران السوق وعندما أنكر التهمة قام المذكور بضربه في وجهه ورأسه وفي سائر اجزاء جسده.

ثم أنه وبعد شهر من الاعتقال في سجن القشلة تمَّ نقله إلى سجن آخر يسمى سجن الوحدة بمدينة ذمار مع 16 معتقلاً ممن كانوا معه وهنالك تمَّ وضعهم في زنزانة ضيقة ومظلمة جداً وبعد ثلاثة أيام من نقلهم إلى هذا المعتقل قاموا بنقله إلى غرفة التحقيق ومن ثم قاموا بالتحقيق معه بنفس التهمة وهي إزالة شعارات الجماعة من جدران مباني السوق وعندما أنكر الضحية التهمة تمَّ تعذيبه من قبل المحقق وتلقى منه العديد من الضربات الموجعة على رأسه وجسمه بأعقاب البنادق كما تعرض للصفع والركل من قبل الجنود الذين كانوا متواجدين أثناء التحقيق, ثم إنه وبعد ثلاثة أيام من التحقيق تمَّ الأفراج عنه وعاد إلى منزله في مديرية عتمة وهو في وضع صحي ونفسي سيء جداً.

بعد ذلك بفترة وبالتحديد في تأريخ 2017/3/2 تفاجأ الضحية بمحاصرة منزله من قبل طقمين عسكريين على متنهما مجموعة مسلحة من عناصر جماعة الحوثي بقيادة المدعو محمد أحمد الخطيب والمدعو بشير الجبري والمدعو كمال البعداني وعند خروج الضحية للاستفسار عن سبب محاصرة منزله قامت العناصر المسلحة باعتقال الضحية واقتياده إلى إدارة أمن المديرية حيث بقي هناك معتقلاً لمدة ثلاثة أيام تمَّ بعدها نقله إلى منطقة الثلوث مبنى الوحدة الزراعية وهنالك تمَّ وضعه في غرفة مظلمة وقذرة للغاية ويوجد فيها) 5(أشخاص يعانون من أمراض عقلية ,وبقي في هذه الغرفة لمدة يومين ثم تمَّ نقله إلى معتقل كلية المجتمع بمدينة ذمار حيث تمَّ إيداعه هنالك في زنزانة انفرادية مظلمة لا يرى فيها النور نهائياً وكان نظره يضعف شيئا فشيئاً، كما كان يتم التحقيق معه في الليل وبشكل يومي وأثناء ذلك كان يتم تعذيبه من خلال جلده بالسوط على ظهره وضربه بالعصي وبأعقاب البنادق في رأسه وفي أجزاء متفرقة من جسمه كما يتم ربطهُ على أحد الكراسي وهو مغطى العينين ويترك في هذا الوضع لفترات طويلة جداً ما بين 6-7 ساعات واستمر الحال على ذلك لمدة 8 أيام بعدها تمَّ نقله إلى معتقل يسمى سجن الوحدة ويقع شرق مدينة ذمار حيث تمَّ وضعه مع عدد من المعتقلين في مكان مظلم ولمدة أربعة أشهر وكان نظره حينها يزداد ضعفاً وكانت مطالباته بعرضه على طبيب لفحص نظره وعلاجه تقابل بالرفض من قبل المسؤولين عن المعتقل واستمر الحال كذلك حتى فقد الضحية بصره تماما وأصبح غير قادر على الرؤية أو حتى الذهاب إلى الحمام وبعد مرور أربعة أشهر من نقله إلى سجن

الوحدة تمَّ الافراج عن الضحية لكن بعد أن أصبح غير قادر على النظر نهائيا بسبب التعذيب والضرب الذي تعرض له على رأسه أثناء فترة اعتقاله وبسبب احتجازه في غرف مظلمة لا يرى فيها النور اطلاقاً.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في الواقعة، ومن خلال إفادة الضحية وشهادات الشهود وما تضمنته التقارير والصور المرفقة بملف القضية، فقد تبين للجنة أن الجهة المسئولة عن هذا الانتهاك هي قيادة جماعة الحوثي في محافظة ذمار والمدعو محمد أحمد الخطيب والمدعو بشير الجبري والمدعو كمال البعداني، ومشرفي الجماعة في مديرية عتمه وفي المعتقلات التي تمَّ فيها احتجاز الضحية وتعذيبه في مديرية عتمة ومدينة ذمار.

نماذج من وقائع التعذيب وسوء المعاملة التي أنهت اللجنة التحقيق فيها والمنسوبة للحكومة الشرعية والاطراف المحسوبة عليها:

1. واقعة اعتقال وتعذيب الضحية فايز أحمد صالح مبارك القحطاني – مديرية صرواح – محافظة مأرب 2018/11/1م

تتلخص الواقعة بحسب ما تضمنته اوراق ملف القضية لدى اللجنة بأن الضحية تعرض للأعتقال بإحدى النقاط الأمنية التابعة لقوات الأمن الخاصة قبل ان يتم اقتياده الى معتقل جهاز الأمن السياسي بمأرب وتعرض خلال الاعتقال للتعذيب.

وبحسب ما تضمنته اوراق الملف من افادة الضحية وشهادات الشهود الذين استمعت اليهم اللجنة ومنهم (ع.م.ن.ع) و(ف.أ.أ.ع) فإن الضحية قد تعرض للاعتقال من قبل الأمن في الطريق الواصل بين مدينة مأرب وصرواح من قبل إحدى نقاط قوات الأمن الخاصة وقد باشر جنودها في احتجازه واقتياده الى المعتقل التابع لمعسكر قوات الأمن الخاصة ومكث هنالك لمدة يومين قبل ان يتم اقتياده الى معتقل جهاز الأمن السياسي بمدينة مأرب الذي قضى فيه مدة اسبوعين بدعوى قيامه بزرع عبوات في الجبهة ,وأن الضحية وخلال فترة اعتقاله بالمعسكر وجهاز الأمن السياسي واثناء التحقيق معه قد تعرض للتعذيب بالضرب والتعليق بالسقف في محاولة منهم لانتزاع اعتراف على تهمهم له بأنه يقوم بزرع عبوات ناسفة في مناطق تابعة للحكومة الشرعية ,واكدوا تعرضه للتعذيب بمشاهدة آثار ذلك التعذيب التي كانت بادية على بعض أجزاء من جسد الضحية وعلى ظهر يديه , ثم بعد ذلك تم اخلاء سبيله.

النتيجة:

من خلال تحقيقات اللجنة وما جاء في اقوال الشهود وما تضمنه ملف القضية فقد تبين للجنة ان الجهة المسئولة عن هذا الانتهاك هم عناصر اجهزة الأمن في محافظة مأرب التابعة للحكومة الشرعية تحديدا قيادة قوات الأمن الخاصة ممثلة بقائدها العقيد عبدالغني شعلان وجهاز الأمن السياسي بمأرب ورئيس الجهاز هناك العقيد ناجي حطروم.

2. واقعة تعذيب أفضت إلى وفاة الضحية سرحان صالح بوشمل، الحوطة، محافظة شبوه، بتاريخ 7/ 10/ 2019م «الضحية ينتمي للفئة الاشد فقرا ، ما يسمى المهمشين»

تتلخص الواقعة وفقا لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، بأنه في تمام الساعة 11.00 مساء بتاريخ 4/ 10/2019م، أقدمت مجموعة مسلحة تابعة لما يمسى بقوات النخبة الشبوانية باعتقال الضحية سرحان صالح بوشمل« 28 سنة» وبعد ثلاثة أيام تمَّ إعادته لأهله جثة هامدة وعلى جسمه تظهر آثار التعذيب.

وبحسب ما ورد في إفادات ذوي الضحية وأقوال الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة ومنهم : (أ. ص. أ) و (ع.م.أ) فإنه في تأريخ 4/ 10/ 2019م.، وفي تمام الساعة 11.00 مساءاً، حدث شجار بين الضحية سرحان صالح بو شمل و ماجد السعد وهو أحد أفراد ما يسمى بقوات النخبة الشبوانية في منطقة الحوطة، وتم على إثر

ذلك اعتقال الضحية من أمام منزله ونقله إلى معسكر النخبة الشبوانية في مديرية ميفعه حيث تعرض هناك للضرب والتعذيب الجسدي الشديد في رأسه وسائر أجزاء جسمه حتى فارق الحياة مساء يوم 2019/10/7م وذلك من شدة التعذيب ،وعند القيام بتسليم جثته إلى أسرته شوهد على الجثة آثار التعذيب والكدمات على رأسه وبطنه وأجزاء متفرقة من جسمه وعلى نحو ما هو ثابت في الصور والوثائق المرفقة بملف القضية لدى اللجنة.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في أقوال ذوي الضحية وشهادة الشهود والوثائق المرفقة بملف القضية تأكد للجنة أن الجهة المسئولة عن ارتكاب هذا الانتهاك هي قيادة قوات ما يسمى بالنخبة الشبوانية في مديرية الحوطة والمدعو فارس حامد القميشي أحد عناصر النخبة في المديرية.

3. واقعة تعذيب أفضت إلى وفاة الضحية / محسن علي عوض الميدعي باقطمي، مديرية ميفعة – محافظة شبوه بتاريخ 27/ 3/ 2018م.

تتلخص الواقعة، بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، بأنه في تمام الساعة 6.00 مساءً بتاريخ 2018/3/27م، قامت مجموعة مسلحة تتبع ما يسمى بقوات النخبة الشبوانية باعتقال وتعذيب الضحية محسن علي عوض الميدعي باقطمي مما أدى إلى وفاته من جراء التعذيب.

وبحسب ما جاء في تقرير فريق النزول الميداني المكلف من قبل اللجنة، وما ورد في أقوال الشهود الذين تمَّ الاستماع إليهم من قبل اللجنة ومنهم: (ص. م. ع) و (أ. م. ع) ؛ فإنه وفي تمام الساعة السادسة من مساء يوم الثلاثاء بتاريخ 27/ 3/ 2018م، وصلت إلى قرية لمعون بمديرية عزان محافظة شبوة مجموعة مسلحة تتبع ما يسمى بقوات النخبة الشبوانية مكونة من طقمين عسكريين بقيادة المدعو ياسر بابعير) قائد قوات النخبة في نقطة لمعون(وفور وصول هذه القوة توجهت إلى منزل الضحية محسن علي عوض الميدعي وقامت بمحاصرته ومنعت أهالي القرية من الاقتراب من المنزل بدعوى أن هناك أوامر عليا من قيادة النخبة ممثلة بالمدعو محمد البوحر) قائد قوات النخبة في محور عزان النخبة(باعتقال الضحية. وبعد ان قام الضحية بتسليم نفسه عمدت هذه العناصر إلى اقتياده إلى نقطة القهفه القريبة من مدينة عزان ،وهنالك تمَّ إدخاله إلى سكن الجنود حيث تعرض للتعذيب بمختلف أنواعه وباستخدام أعقاب البنادق والعصي وغيرها من أدوات التعذيب. وفي تمام الساعة العاشرة مساءً قام مجموعه من عناصر النخبة بإعادة الضحية إلى منزله وهو فاقد الوعي وفي حالة صحية سيئة جدا، الأمر الذي استدعى أهله القيام بنقله وإسعافه إلى مستشفى بن سيناء بالمكلا محافظة حضرموت حيث فارق الحياة ولفظ أنفاسه الأخيرة في صباح اليوم التالي لوصوله إلى المستشفى.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة وما تضمنته شهادة الوفاة والتقارير الطبية المرفقة بملف القضية وما ورد في إفادة ذوي الضحية وما جاء في شهادة الشهود ، فقد تأكد للجنة صحة وقوع الانتهاك، وأن الجهة المسئولة عن ارتكابه هي قوات النخبة الشبوانية بقيادة المدعو محمد البوحر قائد محور عزان والمدعو ياسر بابعير قائد نقطة لمعون بمديرية عزان.

4. واقعة اعتقال وتعذيب الضحية / (ع – ع – س - ب) – م/ لحج بتاريخ 2017/08/12م

تتلخص الواقعة بأنه وبتاريخ 2017/08/12م قامت مجموعة من الجنود التابعين لقوات مكافحة الإرهاب في محافظة لحج باعتقال الضحية واقتياده إلى سجن مكافحة الإرهاب في محافظة عدن ومنه تمَّ نقله إلى سجن بئر أحمد منذ أربع سنوات وخلال فترة اعتقاله في مقر قوات مكافحة الإرهاب تعرض الضحية للتعذيب.

وبحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وما ورد في إفادة الضحية وشهادة الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة ومنهم: (أ. أ. ن. هـ) و (ع ح ع ع) فإنه وبتاريخ 2017/08/12م قام مجموعة مسلحة من الجنود التابعين لقوات مكافحة الإرهاب في محافظة لحج بمداهمة منزل الضحية واقتياده إلى سجن مكافحة الإرهاب في محافظة عدن حيث تمَّ الاعتداء عليه بالضرب كما تمَّ تعذيبه بالصعق بالكهرباء وتعرض لكافة أنواع التعذيب حتى تضررت أصبح رجله اليسرى وتم بترها، وبقي الضحية في السجن فترة أربعة أشهر تمَّ بعدها نقله إلى سجن الريان في محافظة حضرموت وبعدها تمَّ إعادته إلى سجن بئر أحمد في شهر أغسطس 2018م ,وما يزال الضحية معتقلا في سجن بئر أحمد حتى كتابة التقرير، وعند استفسار المختصين في ادارة السجن تم الإفادة أن الضحية من المشتبهين في قضايا الارهاب ومعروض على النيابة الجزائية بمحافظة عدن.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في أقوال الضحية وما جاء في شهادة الشهود ،تبين للجنة أن الجهة المسؤولة عن ارتكاب هذا الانتهاك هي قوات مكافحة الإرهاب في محافظة عدن بقيادة العقيد/ يسران المقطري.

رابعا: تفجير المنازل

يعد تفجير المنازل مخالفة جسيمة واعتداء سافر على مبدأ الحق في السكن والحق في الملكية المنصوص عليهم من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ،وذلك لما يحمله في طياته من انعكاسات نفسية سلبية على أصحاب هذه المنازل وأطفالهم ونسائهم، ولما يتسبب فيه من تشتيت شمل العائلة وترحيلهم قسرا وتشريدهم دون أي ذنب.وخلال الفترة التي يغطيها التقرير قامت اللجنة بالرصد والتحقيق في (20) واقعة جميعها انفردت بها جماعة الحوثي:

نماذج من وقائع تفجير منزل التي أنهت اللجنة التحقيق فيها والمنسوبة لجماعة الحوثي:

1. واقعة تفجير منازل الضحايا يحي مهدي مهشم ومهشم مهدي مهشم وشاكر مهدي مهشم، منطقة مزوية مديرية المتون بمحافظة الجوف بتاريخ 2018/6/18م

ملخص الواقعة: تتلخص الواقعة بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة؛ وبحسب ما تحكيه الصور والتقارير المرفقة وما ورد في إفادات الضحايا وما جاء في شهادات الشهود الذين استمعت إليهم ومنهم (ي.م.ه.م) ، (وا س م) (ف ي ا ع) ، فأنه وبتاريخ 2018/6/18م وتحديداً الساعة السابعة صباحاً وأثناء ما كان الضحية يحيي مهدي هندي مهشم في منزله مع أطفاله وزوجته إذ بعناصر مسلحة من جماعة الحوثي تقوم بقصف المنزل بقذيفة هاون مما أدى إلى إصابة الضحية بشظية في البطن وتم إسعافه على إثرها إلى مستشفى الحزم بمحافظة الجوف كما غادر أفراد أسرته من المنزل بعد ذلك مباشرة وانتقلوا إلى أحد منازل الجيران خوفا من تكرار تعرض المنزل للقصف ، ثم إنه وبعد ذلك بساعات قليله قامت مجموعة مسلحة من عناصر جماعة الحوثي بمداهمة القرية وتطويق منزل الضحية ومن ثم اقتحامه ونهب محتوياته وتفخيخه بالمتفجرات التي تسببت في تدمير المنزل بشكل كامل، ثم إن عناصر الجماعة وبعد أن انتهوا من تفجير منزل الضحية توجهوا إلى

منـازل إخوانـه مهشم مهـدي هنـدي وشـاكر مهـدي مهشم المجـاورة لـه وقامـوا بتفجيرهمـا بنفس الطريقـة السـابقة وتدميرهمـا كليـاً وبتهمـة أن الضحيـة وإخوانـه متعاونيـن مـع قـوات الحكومـة الشـرعية.

النتيجة:

مـن خـلال التحقيقـات التـي أجرتهـا اللجنـة ، ومـا جـاء فـي إفـادات الضحايـا ومـا ورد في شـهادة الشـهود ومـا تضمنتـه الصـور المرفقـة بملـف القضيـة، تبيـن للجنـة أن الجهـة المسـئولة عـن الانتهـاك هـي قيـادة جماعـة الحوثـي فـي مديـرة المتـون بمحافظـة الجـوف.

2. واقعـة تفجيـر منـزل الضحيـة عبداللـه محمـد بلسـن – منطقـة الخلـوة – مديريـة الزاهـر – محافظـة البيضـاء، يونيـو 2017م

تتلخـص الواقعـة بحسـب مـا تضمنـه ملـف القضيـة لـدى اللجنـة، ومـا ورد فـي شـهادة الشـهود الذيـن استمعت إليهم اللجنـة ومنهـم: (س. م. أ) و (ح. م. س) بأنـه بتاريخ 20/6/2017 في تمـام السـاعة 9.00صباحـا قامـت مجموعـة مسلحـة مـن عناصـر جماعـة الحوثـي بقيـادة المدعـو أبـو محمـد العوسـجة مشـرف الجماعـة بمديريـة الزاهـر محافظـة البيضـاء بمداهمـة منطقـة الخلـوة وفـور وصولهـم قامـوا بالتوجـه إلـى تبـة النـاب الواقعـة بيـن قريتـي الروضـة والخلـوة والتـي يقـع فيهـا منـزل الضحيـة صالـح عبداللـه محمـد بلسـن والمكـون مـن طابقيـن والـذي تسـكن فيـه ثـلاث أسـر وهـي : أسـرة الضحيـة عبداللـه أحمـد بلسـن وأسـرة الضحيـة صالـح عبداللـه محمـد بلسـن وأسـرة اخيهـم المتوفـي الدكتـور أحمـد عبداللـه بلسـن وقامـت عناصـر الجماعـة بتطويـق المنـزل وطلبـوا مـن جميـع أفـراد الأسـر الثـلاث المتواجـدة فيـه المغـادرة مـن المنـزل بحجـة أن صالـح عبداللـه بلسـن ينتمـي إلـى المقاومـة، وبعـد أن منعوهـم مـن إخـراج أي مـن الأثـاث أو متعلقاتهـم الموجـودة فـي المنـزل عـدى الملابـس التـي يلبسـونها، غـادر الضحايـا المنـزل وقـام عناصـر الجماعـة بتفخيخيـه بالمتفجـرات والعبـوات الناسـفة وتفجيـره بالكامـل وبـكل محتوياتـه حتـى أصبـح أثـراً بعـد عيـن ولـم يتبـَقَ منـه إلا الأحجـار المتناثـرة فـي المكـان.

النتيجة:

مـن خـلال التحقيقـات التـي أجرتهـا اللجنـة، ومـا ورد فـي شـهادات الشـهود تبيـن للجنـة صحـة وقـوع الانتهـاك ، وأن الجهـة المسـئولة عـن هـذا الانتهـاك هـي قيـادة جماعـة الحوثـي والمدعـو أبـو محمـد العوسـجة مشـرف الجماعـة بمديريـة الزاهـر محافظـة البيضـاء.

3. واقعـة تفجيـر منـزل الضحيـة عاتـق عبداللـه علـوي السـوادي وترحيلـه قسـرياً المقيـم فـي منطقـة العوجريـة – مديريـة السـوادية- محافظـة البيضـاء بتاريخ 5/ 8/ 2015م.

تتلخـص الواقعـة وفقـا لمـا تضمنـه ملـف القضيـة لـدى اللجنـة ومـا ورد فـي إفـادة الضحيـة ومـا جـاء فـي شـهادة الشـهود ومنهـم: (أ. ع. ع) و (ي. م.ع) بأنـه فـي تمـام السـاعة الرابعـة مسـاءاً بتاريخ 5/ 8/ 2015م، قامـت مجموعـة مسلحـة تابعـة لجماعـة الحوثـي باقتحـام منطقـة العوجريـة مديريـة السـوادية محافظـة البيضـاء وفـور وصولهـم قامـوا بتطويـق منـزل الضحيـة عاتـق عبداللـه علـوي المكـون مـن دور واحـد فـي الوقـت الـذي كان المنـزل خـالٍ مـن السـكان بسـبب مغادرتهـم للمنطقـة نتيجـة للاشـتباكات التـي كانـت تـدور فـي المديريـة وبعـد أن قـام المسـلحون بتطويـق المنـزل شـرعوا بتفخيخيـه بالمتفجـرات والعبـوات الناسـفة ومـن ثـم قامـوا بتفجيـره بـكل محتوياتـه بمـا فـي ذلـك سـيارة الضحيـة التـي كانـت إلـى جـوار المنـزل ,ومـن ذلـك الوقـت والضحيـة وعائلتـه مشـردون بـلا مـأوى ويتنقلـون مـن منطقـة إلـى

أخرى حاله كحال العديد من أبناء قريته الذين تمَّ تفجير منازلهم بسبب مواجهات أفراد من القبيلة لجماعة الحوثي عند دخولهم إلى محافظة البيضاء مستعينين بعدد من أفراد وقيادات اللواء« 25» ميكا الذي كان مرابطاً في المنطقة في حينه.

النتيجة:

من خلال التحقيقات وما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة وما ورد في شهادات الشهود والصور المرفقة بالملف ، ثبت لدى اللجنة صحة حصول واقعة الانتهاك، وأن الجهة المسئولة عن هذا الانتهاك هي قيادة جماعة الحوثي وقيادة اللواء « 25» ميكا الذي كان يرابط في مديرية السوادية في تأريخ وقوع الانتهاك.

القسم الثالث: الانتهاكات المتعلقة بالنساء:

أوضحت اللجنة في تقاريرها السابقة الإطار القانوني الذي تعمل من خلاله بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان والمتعلقة منها بحقوق النساء على وجه الخصوص والتي يأتي من ضمنها التشريعات الوطنية بالإضافة إلى المواثيق والاتفاقيات الدولية بما في ذلك الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة والتي صادقت عليها اليمن ، إضافة إلى قرار مجلس الأمن رقم 1325 والقرارات اللاحقة به ، ونظراً لخطورة الوضع الذي تعيشه النساء في ظل ضعف سلطة الدولة واشتعال الحرب في كثيراً من المناطق اليمنية وما صاحب ذلك من انتهاكات طالت كافة فئات المجتمع اليمني بما في ذلك الفئات الأكثر ضعفا وفي مقدمتها النساء ونتيجة لتوسع ظاهرة الاعتداء على النساء وزيادة عدد الانتهاكات المرتكبة بحقهن في كثير من المحافظات فقد أولت اللجنة هذا الجانب كثير من الاهتمام ، وتأكيدا لذلك وبالإضافة إلى تناول موضوع انتهاكات حقوق الإنسان ضد النساء ضمن أنواع الانتهاكات الأخرى المختلفة التي تعرضها اللجنة في تقاريرها ، أفردت اللجنة في فيما يلي عرضاً موجزاً لأهم النماذج المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان ضد النساء لتوضيح مستوى وأشكال الانتهاكات التي تمارس ضدهن في كافة المناطق ومن جميع الأطراف.

1) واقعة اعتقال الناشطة برديس محمد علي طاهر السياغي، مديرية سعوان/ أمانة العاصمة ، بتاريخ 2/ 8/2019م.

تتلخص الواقعة بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة بأنه وبتاريخ 2/ 8/2019م، قامت عناصر مسلحة تابعة لجماعة الحوثي باقتحام منزل الضحية برديس محمد علي طاهر السياغي واقتيادها إلى جهة غير معلومة واعتقالها لفترة ثلاثة أشهر.

وبحسب ما ورد في أقوال الضحية وعدد من المعتقلات اللاتي كن معها في المعتقل وما جاء في شهادة الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة ومنهم : (س. ع. ح) و (أ. ي.أ) فأنه وبتاريخ 2019/8/2م وفي تمام الساعة الرابعة فجرا قامت عناصر مسلحة تابعة لجماعة الحوثي مكونة من خمسة أطقم ومدرعة عسكرية بقيادة المدعو طه المتوكل والمدعو سلطان صالح زابن « والمدعو أبو نصر الشويع والمدعو أحمد السقاف – المشرف الأمني التابع للجماعة في قسم الستين – والمدعو محمد الكبسي مدير قسم شرطة الستين المعين من قبل جماعة الحوثي بمحاصرة منزل الضحية برديس محمد علي طاهر السياغي ومن ثم اقتحامه بطريقة أثارت الرعب والهلع لدى سكان المنزل وخاصة الأطفال وكذلك في ذلك سكان المنازل المجاورة ، وعند دخول هذه العناصر واقتحامها للمنزل قاموا باعتقال الضحية وتقييدها أمام أطفالها وربط عينيها واقتيادها تحت تهديد السلاح إلى جهة غير معلومة ، حيث تمَّ وضع الضحية في زنزانة انفرادية بمساحة ضيقة لا تتجاوز المتر مربع، توجد إلى

جوارها عدد من الزنازين الانفرادية الأخرى تقبع فيها عدد من النساء الأخريات ممن تمَّ اعتقالهن من قبل جماعة الحوثي ، وبقيت الضحية في هذا المعتقل لفترة أسبوع يتم فيه التحقيق معها لساعات طويله تصل إلى 12 ساعة أحياناً ، إضافة إلى تعرضها للتعذيب والمعاملة المهينة للكرامة والضرب والتجويع والتعليق إلى السطح والصعق بالكهرباء وذلك على يد نساء منقبات، وكانت التهمة الموجهة اليها هي أنها كانت من أنصار الرئيس السابق علي عبدالله صالح وأنها تقوم بالتخابر مع ما يسمى العدوان والتجسس لصالح التحالف العربي إضافة إلى قيامها بانتقاد جماعة الحوثي في القصائد الشعرية التي تقوم بتأليفها ونشرها وتحت وطئت التعذيب تمَّ إكراه الضحية على الاعتراف بتلك التهم أمام كاميرات الفيديو ، كما تمَّ إجبارها على التوقيع على أوراق تضمنت تعهدات بعدم معارضة جماعة الحوثي وأنه في حال المخالفة سيتم تنفيذ عقوبة الإعدام بحقها، ثم وبعد مضي ثلاثة أشهر من الاعتقال تمَّ الإفراج عن الضحية بوساطات قبلية وحزبية وبعد خروجها من المعتقل غادرت الضحية مدينة صنعاء وتوجهت إلى محافظة مأرب.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في إفادات الشهود وما احتواه ملف القضية من معلومات عن الواقعة، تبين للجنة أن قيادة جماعة الحوثي في صنعاء والمدعو طه المتوكل وسلطان صالح زابن « وأبو نصر الشويع وأحمد السقاف المشرف الأمني التابع للجماعة في قسم الستين والمدعو محمد الكبسي مدير قسم شرطة الستين المعين من قبل الجماعة هم المسئولون عن ارتكاب الانتهاك.

2) واقعة مقتل الضحية أشواق حسين بن حسين علي النصيري وهي حامل في الشهر السابع – قرية دار الحاجب – مديرية الحداء– محافظة ذمار - بتاريخ 2018/7/15م:

تتلخص الواقعة: وبحسب ما تضمنه ملف القضية: بأنه بتاريخ 2018/7/15م قام مجموعة مسلحين من جماعة الحوثي بقيادة المدعو أبو أحمد الحربي وأبو شهاب البخيتي وأبو صالح الحربى وأبو علي الحدم بقتل الضحية أشواق حسين حسين علي النصيري وهي حامل في الشهر السابع.

وبحسب إفادة المبلغ (ح.ح.م.ن) وأقوال الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة ومنهم (إ.ع.أ) و (ع.ع.أ) فإنه وفي تمام الساعة 10 صباحا بتاريخ 2018/7/15م قامت مجموعة مسلحة من جماعة الحوثي على رأسهم والمشرف الأمني بالمديرية المدعو أبو شهاب البخيتي والمدعو أبو علي أحمد الحربي مدير الأمن المعين من قبل جماعة الحوثي بالمديرية وعدد من القياديين في الجماعة ومنهم أبو علي الحدم وأبو صالح الحربي وآخرين مسلحين بمداهمة قرية دار الحاجب واعتقال عدد من أهالي القرية وأثناء وصولهم إلى القرية قاموا بإطلاق النار المباشر على منازل أهالي القرية وكانت الضحية أشوق حسين بن حسين النصيري واقفة أمام منزل والدها وعندما شاهدها المدعو أبو شهاب البخيتي واقفه امام المنزل قام بإطلاق الرصاص على الضحية مما أدى إلى مقتلها على الفور وهي حامل في الشهر السابع وأم لطفلين.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة وما تضمنه ملف القضية وما جاء في تقرير الباحث الميداني وما جاء في شهادة الشهود تبين للجنة أن الجهة المسئولة عن الانتهاك هي جماعة الحوثي بقيادة المشرف الأمني للجماعة في مديرية الحداء المدعو أبو شهاب البخيتي والمدعو أبو أحمد الحربي والمدعو أبو صالح الحربي والمدعو علي الحدم.

3) **واقعة ترحيل الضحية سعيدة حنيش مبارك كوف – مديرية الدريهمي – محافظة الحديدة 2018/5/23م**

تتلخص الواقعة حسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة وبحسب ما ورد في إفادة الضحية وما جاء في شهادة الشهود الذين تمَّ الاستماع إليهم من قبل اللجنة ومنهم : (ع.أ.ع.هـ) و (ح.م.م.هـ) بأنه في تمام الساعة الثانية عشر ليلا وبتاريخ 2018/5/23م وبعد أن دخلت عناصر المقاومة التهامية وقوات العمالقة إلى مديرية الدريهمي قام مسلحون ينتمون إلى ألوية العمالقة باقتحام منزل الضحية سعيدة حمبش مبارك كوف (56سنة) الكائن في مديرية الدريهمي وأجبرت الضحية وأبناءها وعددهم (5) على مغادرة المنزل والرحيل من المنطقة ولم يسمحوا لهم بإخراج أي شيء من المنزل وغادرت الضحية وعائلتها المنزل تحت تهديد السلاح واتجهوا إلى قرية المسعودي سيراً على الأقدام في وقت متأخر من الليل ، ولاتزال الضحية وعائلتها مشردين بلا مأوى حتى اليوم.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة وما ورد في إفادة الضحية وما جاء في شهادات الشهود تبين للجنة أن الجهة المسئولة عن هذا الانتهاك هي قوات العمالقة المرابطة في الساحل الغربي بقيادة المدعو أبو زرعة المحرمي.

4) **واقعة قتل الضحية جهاد الأصبحي ونهب عدد من المنازل واعتقال عدد من الأشخاص – مديرية الطفه – محافظة البيضاء بتاريخ 2020/4/27م**

تتلخص الواقعة وفقاً لما تضمنته الأوراق في ملف القضية لدى اللجنة، وبحسب ما تثبته الوثائق والتقارير المرفقة، بأنه وعند الساعة 6.00 صباحاً بتاريخ 2020/4/27م، اقدمت جماعة الحوثي على شن هجوم وحملة مسلحة على قرية أصبح بمديرية الطفة محافظة البيضاء، بعدد من الآليات والعربات العسكرية (أطقم عسكرية معززة بعربة (BMP) وخلال الهجوم ارتكبت قيادة وعناصر الجماعة عدداً من الانتهاكات الجسيمة والتي كان ضحيتها قتل الضحية جهاد الأصبحي والشروع في قتل طفلها الذي كان بجانبها واعتقال سبعة آخرين ونهب ممتلكات ومنازل عدد من أبناء القرية والإضرار بها.

م	الاسم	العمر	الحالة
1	جهاد أحمد عبدالله الأصبحي	28 سنة	تم قتلها بعد اقتحام المنزل الذي كانت بداخله رمياً بالرصاص
2	الطفل/ عبدالقدوس	3 سنوات	ابن الضحية)القتيلة(الذي كان بجانبها حين تمّ قتلها ،
3	صالح الخضر عبدالرب الأصبحي	45 سنة	اعتقال تعسفي ونهب سيارته
4	حسين طاهر صالح الطاهري	70 سنة	اعتقال تعسفي
5	عبدالرب الخضر عبدالرب	43 سنة	اعتقال تعسفي
6	حسين محمد عبده أحمد الأصبحي	47 سنة	اعتقال تعسفي
7	محمد صالح علي الطاهري	45 سنة	اعتقال تعسفي
8	الخضر عادل الخضر	25 سنة	اعتقال تعسفي
9	علي محمد عبدالله الأصبحي	47 سنة	اعتقال تعسفي

وبحسب ما ورد في إفادات الضحايا وما جاء في شهادة الشهود الذين تمَّ الاستماع إليهما من قبل اللجنة ومنهم: (ح م ح) و (ع ص م أ) و (ع ع م أ)، فإنه في صباح يوم 2020/4/27م هاجمت مجاميع مسلحة من عناصر جماعة الحوثي بقيادة المدعو/ عبدالله محمد الريامي المعروف)أبو هاشم الريامي(والمدعو/ أبو خليل، مشرف الجماعة بمديرية الطفه وبإشراف كلٍ من المدعو /حمود شتان مشرف الجماعة بمحافظة البيضاء، والمدعو/ عبدالله محمد العربجي، المعين من جماعة الحوثي مديراً لأمن محافظة البيضاء ، بالأسلحة الثقيلة والمتوسطة والخفيفة وبعدد من الآليات العسكرية(أطقم) وعربة (BMP) ، قرية أصبح بمديرية الطفه محافظة البيضاء وعند وصول الحملة إلى أطراف القرية خرج الضحية صالح الخضر عبدالرب الأصبحي لاستفسارهم عن سبب قدومهم ومعه عدد من وجهاء القرية والمنطقة في محاولة لإيقافهم والتفاوض معهم، إلا أن عناصر جماعة الحوثي المشاركين في الحملة اقدمت على اعتقالهم جميعاً ونهب سيارة الضحية الخضر عبد الرب التي كان يستقلها هو و من معه ، بعد ذلك واصلت المجاميع المسلحة من عناصر جماعة الحوثي بالاتجاه نحو القرية وفور وصولهم قاموا بإطلاق النار على منزل الضحية/ حسين محمد عبدالله الأصبحي تمهيداً لاقتحامه كما قاموا باعتقال الضحية/ علي محمد عبدالله الأصبحي الذي خرج إليهم من المنزل طالباً منهم إيقاف القصف كون هناك نساء وأطفال في المنزل واستمرت الحملة في الاعتداء على منزل الضحية/ حسين محمد عبدالله الذي تمكن هو وولده صالح من النجاة بالفرار والهرب ، ثم بعد ذلك تمَّ اقتحام المنزل وإطلاق النار على الضحية جهاد الأصبحي والذي تمَّ إطلاق النار عليها من مسافة قريبة لا تتجاوز المترين وكان إلى جانبها طفلها عبد القدوس الذي لم يتجاوز عامه الثالث والذي نجى من الموت بأعجوبة ، ولم يكتف عناصر الجماعة بقتل الضحية بل إنهم قاموا بعد ذلك بنهب حليها وذهبها كما قاموا بنهب جميع محتويات المنزل بعد تدميره جزئيا.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في هذه الواقعة والأدلة او الصور المرفقة بالملف وما جاء في أقوال الشهود والضحايا والوثائق المرفقة تأكد لدى اللجنة صحة حصول الانتهاك، وإن الجهة المسؤولة عنه هي عناصر جماعة الحوثي بقيادة المدعو/ عبدالله محمد الريامي المعروف)أبو هاشم الريامي(والمدعو/ ابو خليل، مشرف الجماعة بمديرية الطفه وبإشراف كلٍ من المدعو /حمود شتان مشرف الجماعة بمحافظة البيضاء، والمدعو/ عبدالله محمد العربجي، المعين من جماعة الحوثي مديراً لأمن محافظة البيضاء.

القسم الرابع : ضحايا قصف الطائرات الأمريكية "الدرونز" :

خلال الفترة التي يغطيها التقرير، تمَّ الرصد والتحقيق في واقعة انتهاك تتعلق بقيام ما يسمى بالطائرات الأمريكية بدون طيار (الدرونز)، باستهداف وقصف المدنيين في اليمن، تمَّ التحقيق فيهما من قبل اللجنة وجمع الأدلة والمعلومات بشأنهما، وقد تسبب القصف في سقوط عدد (10) قتلى بينهم امرأة وطفل وجميعهم من المدنيين.

الوقائع التي تمَّ التحقيق فيها من قبل اللجنة:

1. واقعة قصف مدنيين في مديرية ولد ربيع - محافظة البيضاء بتاريخ 2012/9/2م

تتلخص الواقعة وبحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة بأنه في تمام الساعة الرابعة والنصف عصراً من يوم الأحد بتاريخ 2/ 9/ 2012م، أطلقت طائرة بدون طيار أمريكية صاروخاً على سيارة تقل عدداً من المدنيين بينهم أمرأه وطفلة من أبناء قرية الصول بمديرية ولدربيع ، محافظة البيضاء أثناء عودتهم من مدينة رداع مما أدى إلى مقتل 12 ضحية جميعهم من المدنيين وأسماؤهم كالتالي-:

أسماء القتلى

م	الاسم	العمر
1	عبدالغني أحمد مبخوث العبولي	18 سنه
2	وسيلة علي الفقيه الدباري	40 سنه
3	دولة ناصر صلاح العبولي	12 سنه
4	محمد عبده جارالله العبولي	25سنه
5	عبدالله أحمد العبولي	18سنه
6	عبدالله محمد علي الفقيه الدباري	21 سنه
7	مبروك مقبل علي الفقيه الدباري	21 سنه
8	ناصر صلاح ناصر العبولي	49 سنه
9	صدام حسين محمد العبولي	17 سنه
10	جمال محمد عباد العبولي	19 سنه

أسماء الجرحى

م	الاسم	العمر
1	سلطان أحمد محمد العبولي	21 سنه
2	ناصر مبخوث محمد العبولي	45 سنه

وقد قام فريق اللجنة المكلف برصد الواقعة بالانتقال إلى قرية الصول بمديرية ولد ربيع والاستماع إلى إفادات عدد من ذوي الضحايا وشهادة الشهود ومنهم: (م. ص. أ) و (ع. م. ع) والذي أكدوا للجنة بأنه في الساعة 4.30 مساء بتاريخ 2/ 9/ 2012م سمعوا صوت انفجارٍ كبيرٍ من جهة منطقة قيفة، وعلى اثر ذلك توجهوا إلى مكان الانفجار و بعد حوالي أكثر من ساعة وصلوا إلى المكان فوجدوا السيارة التي كان يستقلها الضحايا محترقة بالكامل والأشلاء الضحايا وجثثهم متناثرة في المكان وإلى جوار السيارة وعلى الفور باشر الأهالي جمع

الأشلاء والجثث ونقلها مع المصابين إلى مستشفى مدينة رداع كما أفاد الأهالي من أبناء المنطقة أن جميع الضحايا هم من المدنيين.

النتيجة:

من خلال ما قامت به اللجنة من أعمال تحقيق في الواقعة، خلصت اللجنة إلى مسؤولية القوات الأمريكية بالشراكة مع الحكومة اليمنية التي سمحت بمثل هذه التدخلات، وارتكاب هذا النوع من الانتهاكات

سابعا التحديات:

واجهت اللجنة كغيرها من آليات الحماية والمساءلة عدداً من الصعوبات والتحديات، البعض

منها مستمرة بسبب الوضع الأمني والعسكري والإنساني والسياسي منذ العام 2015م وبعضها بسبب مستجدات الأرض التي حدثت خلال الفترة التي يغطيها التقرير ومن أهم التحديات ما يلي:

1. استمرار الحرب الدائرة باليمن أدى إلى زيادة عدد الانتهاكات بمختلف أشكالها وزيادة عدد الضحايا الأمر الذي ضاعف من الجهود والأعباء على اللجنة.
2. عدم التزام أطراف النزاع بمبادئ القانون الدولي الإنساني واستمرار تعريض حياة المدنيين للخطر.
3. عدم تعاون بعض أطراف النزاع مع اللجنة وتأخر البعض في الرد على الاستفسارات الموجهة من اللجنة بشأن ادعاءات الانتهاكات المنسوبة إليها.
4. صعوبة الوصول إلى المعلومات المتعلقة ببعض الانتهاكات خصوصا الانتهاكات القائمة على أساس النوع الاجتماعي وإحجام الضحايا عن إيرادها أو التبليغ عنها.
5. استمرار النزاع المسلح الحاصل في عموم انحاء اليمن خلق العديد من الصعوبات أمام أعمال اللجنة..
6. صعوبة التنقل في المديريات التي تشتعل فيها الحرب بسبب قطع الطرقات الرئيسية وزراعتها بالألغام ووعورة الطرق الفرعية.
7. تردي مستوى الخدمات العامة في معظم المناطق خصوصا خدمات الاتصالات والكهرباء والطرق الأمر
8. الذي نتج عنه صعوبة تحرك الراصدين والتواصل معهم وارسال المعلومات من قبلهم.

ثامناً التوصيات:

وفقاً للتحقيقات التي انتهت منها اللجنة، وايرادها عدداً من نماذج تلك التحقيقات في هذا التقرير، وما سبقه في التقارير الدورية السابقة؛ موضحة مسؤولية كل طرف عن عددٍ من أنواع الانتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛ التي مست الحق في الحياة والسلامة الجسدية والحياة الكريمة لليمنيين/ات. فإن اللجنة تضع هنا عدداً من التوصيات لكافة أطراف النزاع وإلى كل طرف على حدة، إضافة إلى ما قدمته وأكدت علية من توصيات في تقاريرها السابقة.

جميع أطراف النزاع المسلح في اليمن:

1. التقيد بمبادئ القانون الدولي الإنساني المتعلقة بحماية المدنيين والأعيان والأماكن المحمية ،وتجنيب تعريض حياة المدنيين وممتلكاتهم للخطر وتطبيق مبادئ التناسب والتمييز أثناء العمليات القتالية
2. التوقف عن الهجمات والقصف العشوائي وإجراء التحقيقات الداخلية بحق أعضائهم المتسببين بمقتل وإصابة المدنيين.
3. تسهيل وتيسير عمليات الغوث الإنساني للمنظمات الدولية والإقليمية والمحلية لضمان وصول المساعدات الضرورية لمستحقيها في عموم اليمن

4. مساعدة المواطنون في الوصول إلى الموارد والمرور الأمن بين كافة المناطق
5. إيقاف جميع عمليات القتل خارج نطاق القانون والاعتقالات التعسفية، والإخفاء القسري للمواطنين وتقييد الحريات، وعدم التذرع بالظروف الاستثنائية والأمنية.
6. حماية الأطفال وضمان عدم تعرضهم للانتهاكات الجسيمة الستة ومن ذلك القتل والتشوية والاعتداء على المدارس والمستشفيات واستخدامها في العمل الحربي.
7. حماية النشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان والتوقف عن جميع الممارسات التي تمس حقوقهم أو تتسبب في عرقلة نشاطهم.
8. التعاون مع اللجنة الوطنية وطاقمها العامل في كافة المحافظات، وتيسير جميع أمورها بشكل كامل وبكل شفافية من خلال تزويدها بكافة المعلومات المطلوبة وفقا لقرار مجلس حقوق الإنسان رقم 2/A/HRC/RES/42 الصادر بتاريخ 2019/10/2م

جماعة الحوثي :

1. التقيد الفعلي بمبادئ القانون الدولي الإنساني الملزمة بحظر استهداف التجمعات السكنية واستحداث ثكنات عسكرية في المناطق الآهلة بالسكان وتعريض المدنيين والممتلكات العامة والخاصة للتدمير.
2. التوقف عن كافة أشكال الحصار المفروضة على بعض المناطق وخاصة مدينة تعز والمديريات التي تتبعها والسماح بفتح ممرات آمنة للمدنيين تضمن تحركهم وتخفيف المعاناة عليهم.
3. إيقاف كافة أعمال تقييد الحرية والاعتقالات التعسفية والإخفاء القسري والتعذيب والمعاملة اللاإنسانية بحق المواطنون والمدافعين عن حقوق الإنسان والمعارضين والصحفيين والإفراج الفوري عن جميع المعتقلين تعسفا والكشف عن مصير المخفيين.
4. إغلاق جميع مراكز الاعتقال المستحدثة في المنازل والمؤسسات العامة والإفراج الفوري عن المدنيين المتواجدين فيها.
5. إيقاف كافة أعمال التمييز وأوجه عدم المساواة والعنف بأشكاله المختلفة ضد النساء عامة والناشطات والعاملات بالمجالات التنموية والسياسية والإغاثية خاصة ، ومحاسبة مرتكبي تلك الانتهاكات بحقهن.
6. التوقف عن استخدام الأطفال في النزاع وتجنيدهم ، وتسريح كافة الأطفال المجندين فورا.
7. محاسبة جميع القيادات والأفراد المنتمين للجماعة المتورطين في ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان
8. التوقف عن عمليات الاستيلاء غير القانوني لممتلكات وأموال المعارضين للجماعة والأعمال الانتقامية المتمثلة بتفجير المنازل في كافة المحافظات.
9. التوقف الفوري عن زراعة الألغام والالتزام بإعطاء خرائط توضيحية بمناطق زراعة الألغام.
10. الامتناع عن ممارسات التضييق على المؤسسات الدولية ومنظمات المجتمع المدني العاملة بمجالات الإغاثة والتنمية والسماح لها بتقديم خدماتها للمواطنين.

الحكومة الشرعية:

1. القيام بجملة من الإجراءات والتدابير الضامنة لمحاسبة ومساءلة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان من المنتسبين للأجهزة الأمنية والعسكرية التابعة للحكومة الشرعية واتخاذ خطوات ملموسة لمكافحة إفلات الجناة من العقاب »
2. إيقاف عمليات الاعتقال غير القانونية في جميع المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، والإفراج الفوري عن جميع المعتقلين دون أي مسوّغ قانوني، في كافة المعتقلات والسجون غير القانونية.
3. بناء قدرات قطاع العدالة الوطني وحث القضاء على القيام بدوره الأساسي بإجراء المحاكمات لمرتكبي الانتهاكات وفق الملفات المسلمة له من اللجنة الوطنية.

4. التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الإخفاء القسري والبرتوكول الإضافي الملحق باتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة والبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.
5. رفع قدرات منتسبي الجيش والأمن في مجال احترام وأعمال وحماية حقوق الإنسان خصوصا قواعد القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان الملتزم به اليمن وفقا للمواثيق الدولية المصادق عليها.
6. اعتماد سياسة اقتصادية شاملة من شأنها إيقاف تدهور العملة ورفع المعاناة على المواطنين والاستمرار بصرف مرتبات الموظفين في كافة محافظات الجمهورية.
7. تفعيل كافة مؤسسات الدولة الخدمية « الصحة ، الكهرباء ، الماء ، النظافة ، التي أصبحت مشلولة منذ بداية الحرب وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين.
8. التجاوب مع توصيات اللجنة الوطنية وسرعة الرد على الاستفسارات بشأن الوقائع والمواضيع المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان.
9. اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لحماية المدنيين من استهداف الطائرات الامريكية بدون طيار؛ والذي تسببت في مقتل العديد من الضحايا المدنيين الأمنين، وتقديم من يشتبه في ارتكاب أعمال إجرامية إلى القضاء وفقاً للتشريعات والقوانين الوطنية النافذة، كما توصي اللجنة الحكومة اليمنية بالمبادرة بدفع التعويضات العادلة للمتضررين من تلك الانتهاكات .

التحالف العربي لدعم الشرعية:

1. الالتزام بمبادئ القانون الدولي الإنساني واتخاذ تدابير لحماية المدنيين أثناء العمليات العسكرية وإجراء التحقيقات المتعلقة بمحاسبة المتسببين في انتهاكات حقوق الإنسان.
2. القيام بعملية التقييم للأضرار التي لحقت بالمدنيين من وفيات وإصابات وممتلكات جراء العمليات العسكرية.
3. تقديم التسهيلات لعمل المنظمات الإغاثية والإنسانية لضمان وصولها إلى كافة المناطق المتضررة في اليمن بالطرق الأمنة.
4. رفع مستوى الدعم الاقتصادي المقدم للحكومة اليمنية بما يكفل قيامها بمهامها وتوفير كافة الخدمات للمواطنين.
5. العمل على تنفيذ اتفاق الرياض وتسهيل عودة الحكومة إلى العاصمة المؤقتة عدن والمساهمة في تفعيل مؤسسات الدولة وتوحيد الأجهزة الأمنية والعسكرية.
6. زيادة مستوى التعاون مع اللجنة وسرعة الرد على الاستفسارات المقدمة بشأن الوقائع المنسوبة للطيران وبما يكفل إنجاز اللجنة للتحقيقات على أكمل وجه إضافة لتسهيل وصولها إلى المناطق التي تخضع لسيطرة التحالف عسكريا.

المجتمع الدولي:

1. تعزيز جهود السلام في اليمن لضمان وقف الأعمال القتالية وبما يكفل جبر الضرر للضحايا ومحاكمة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان.
2. الضغط على أطراف النزاع للتعاون مع اللجنة الوطنية للتحقيق وتيسر أعمالها بشكل كامل وبكل شفافية تنفيذا لقرار مجلس حقوق الإنسان رقم A/HRC/RES/42
3. رفع مستوى الدعم المقدم من المفوضية السامية لحقوق الإنسان في مجال الدعم الفني والمشورة ورفع القدرات والدعم القانوني بما يكفل وفاءها بالتزاماتها بإجراء تحقيقات مهنية وشفافة.